وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قسم العلوم الاجتماعية–
شعبة علم الاجتماع

عنوان المذكرة:

الوعي البيئي وتأثيره على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع الحضري

من إعداد الطالبة :
- سلمى جعادي

تحت إشراف الأستاذة:
حنان مراد

يوم : .../.../....

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الصفة
مراد حنان		مقررة و مشرفة

السنة الجامعية 2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي ساعدني على إنجاز هذه المذكرة وأنار لي دربي ووفقني في مهمتي العلمية

أتقدم بخالص الشكر، التقدير والاحترام إلى من كانت لي بمثابة الأم الثانية إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة " حنان مراد " التي لم تبخل علي بكل ما لديها من معلومات، وعلى كل ما قدمته لي من نصائح وتوجيهات طيلة إنجاز المذكرة، فلها جزيل الشكر والإمتنان على دعمها لي وعلى الثقة التي محنتني إياها

أشكر أيضا الأستاذ " شايب ذراع ميدني" على كل ما قدمه لي من رصيد علمي يحمله، وساهم في توجيهي طيلة إنجاز العمل

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم علم الإجتماع الحضري " شوقي قاسمي"، " أمال لبعل"، "نتيجة جيماوي"، " فتيحة تمرسيت"، "حمادي حنان"، "فضيلة صدراتة"، " هراكي حياة"

وإلى كل أساتذة قسم علم الإجتماع وبالأخص الأستاذة "شاوش خوان جهيدة" ،" صونية العيدي"

كما أوجه شكري إلى الموظف بإدارة قسم العلوم الإجتماعية " محمد سالم بلحاج" على تشجيعه ودعمه لي في مرحلة الماستر.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
ملخص الدراسة	
الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ- ب
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
1- إشكالية الدراسة	4
2- أهمية الدراسة	5
3- أسباب إختيار موضوع الدراسة	5
4- أهداف الدراسة	6-5
5- تحديد مفاهيم الدراسة	6
6- الدراسات المشابهة	14
الفصل الثاني : الوعي البيئي -النشأة و الأبعاد-	
1- جذور الوعي البيئي	23
2- عوامل الوعي البيئي	24
3- خصائص الوعي البيئي	29
4- أهمية الوعي البيئي و أهدافه	30
5- أبعاد الوعي البيئي	32
6- مكونات الوعي البيئي	35
الفصل الثالث : التنمية المستدامة -الأهداف و المعوقات-	
1- التنمية المستدامة بين النشأة والتطور	41
2- خصائص التنمية المستدامة	46
3- أهداف التنمية المستدامة	47
4- أبعاد التنمية المستدامة	49

5- أسس و مبادئ التنمية المستدامة	58
6- معوقات التنمية المستدامة	64
الفصل الرابع : العلاقة بين الوعي البيئي و التنمية المستدامة	
1- مؤشرات التنمية المستدامة	68
2- الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة	70
3- سبل نشر وتنمية الوعي البيئي تجسيدا للتنمية المستدامة	72
الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
1- مجالات الدراسة	77
2- المنهج المتبع في الدراسة	82
3- عينة الدراسة	83
4- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات	83
5- الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات	84
الفصل السادس : عرض وتحليل البيانات الميدانية	
1- عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية	87
2- عرض نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات	118
3- النتائج العامة للدراسة	124
خاتمة	127
قائمة المراجع و المصادر	129
قائمة الملاحق	142

قائمة الجداول والأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل يوضح أبعاد الوعي البيئي	35
02	شكل يوضح مكونات الوعي البيئي	39
03	جدول يوضح عناصر خطة القرن الحادي والعشرين	43
04	جدول يوضح التسلسل الزمني لنشأة وتطور التنمية المستدامة	44
05	شكل يوضح أبعاد التنمية المستدامة	57
06	جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس	87
07	جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب السن	88
08	جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	88
09	جدول يوضح مدى إلتزام المبحوثين بمواعيد رمي النفايات وعلاقتها بوقت إخراجهم للقمامة المنزلية	90
10	جدول يوضح كيفية تخلص المبحوثين من القمامة المنزلية	91
11	جدول يوضح أماكن وضع المبحوثين لنفاياتهم المنزلي	93
12	جدول يوضح فرز المبحوثين لنفاياتهم حسب النوع	94
13	جدول يوضح تصرف المبحوثين إتجاه رؤيتهم من يلقون النفايات بالقرب من مسكنهم	95
14	جدول يوضح تقديم المبحوثين شكوى للبلدية في حال تراكم النفايات في الحي	96
15	جدول يوضح سبب عدم تقديم بعض المبحوثين شكوى للبلدية في حال تراكمت النفايات في الحي	97
16	جدول يوضح مساهمة المبحوثين في حملات التنظيف داخل الحي	98
17	جدول يوضح تخصيص المبحوثين يوم للتوعية ولمتابعة حملات التنظيف داخل الحي	99
18	جدول يوضح مدى توفر الماء بشكل دائم لدى المبحوثين	100
19	جدول يوضح مدى رضى المبحوثين بمواقيت توزيع الماء في الحي	101
20	جدول يوضح إمتلاك المبحوثين خزان مائي في منازلهم	101
21	جدول يوضح نوعية الخزان الممتلك لدى المبحوثين	102
22	جدول يوضح الوسيلة المعتمدة من قبل المبحوثين أثناء إستهلاكهم للماء وعلاقته بالمحافظة على الماء	103

23	جدول يوضح حرص المبحوثين على إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل منازلهم	104
24	جدول يوضح مساهمة المبحوثين في إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه الجماعية داخل حيهم	105
25	جدول يوضح إبلاغ المبحوثين لمصلحة النظافة العمومية أثناء إنسداد قنوات الصرف الصحي الجماعية في الحي	106
26	جدول يوضح الأساليب المناسبة من وجهة نظر المبحوثين للحفاظ على الماء	107
27	جدول يوضح توفر مساحات خضراء في مكان إقامة المبحوثين	108
28	جدول يوضح حرص المبحوثين على سقي المساحات الخضراء الموجودة في الحي	109
29	جدول يوضح الوسيلة المناسبة لسقي النفايات الخضراء في وجهة نظر المبحوثين	110
30	جدول يوضح توجه المبحوثين نحو الحديقة العامة الموجودة في المدينة	111
31	جدول يوضح حرص المبحوثين على سلامة ونظافة الحديقة العامة	112
32	جدول يوضح توفر حديقة عامة في الحي	113
33	جدول يوضح الأفراد المساهمين في إعداد الحديقة الموجودة في الحي	113
34	جدول يوضح تدخل المبحوثين عند ملاحظتهم لمن يلحق الضرر بالأشجار	114
35	جدول يوضح نوع التدخل الذي يمارسه المبحوثين اتجاه من يلحق الضرر بالأشجار	115
36	جدول يوضح مشاركة المبحوثين في حملات التشجير داخل الحي مع نور المبادرة التي يقومون بها	117

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الوعي البيئي وتأثيره على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة ، وهي عبارة عن دراسة ميدانية ثم إجراؤها على عينة من سكان حي القادسية بولاية أولاد جلال، بإثارة التساؤل التالي :

مامستوى إلتزام سكان مدينة أولاد جلال بالممارسة البيئية المستدامة ؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية و المتمثلة في :

1- ما الأساليب التي يعتمدها سكان مدينة أولاد جلال في المحافظة على نظافة محيطهم ؟

2- كيف يقوم سكان مدينة أولاد جلال بترشيد إستهلاك الماء ؟

3- إلى أي مدى يساهم سكان مدينة أولاد جلال في المحافظة على المساحات الخضراء ؟

وقد استعنا بالمنهج الوصفي، مرفقا بمجموعة من الأدوات المساعدة على جمع البيانات الميدانية، أبرزها الإستمارة، والتي طبقت على أفراد العينة التي اختيرت عن طريق الصدفة والتي بلغ عددها 60 مفردة، بالإضافة إلى دليل الملاحظة فقد تم الاستعانة بها لمشاهدة الوضعية البيئية للحي مجال الدراسة، وذلك من أجل التحقق من مدى تطابق البيانات أو الشواهد الكمية مع السلوك الفعلي للسكان، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتي تعد بمثابة إجابة عن تساؤلات الدراسة التي انطلقنا منها :

- يساهم سكان مدينة أولاد جلال في الحفاظ على نظافة محيطهم، من خلال إحترامهم لمواعيد رمي النفايات والذي يتوافق مع مواقيت مرور شاحنة النظافة، وكذا إحترامهم لأماكن وضع النفايات، بالإضافة الى مساهمتهم في محاولة فرزها حسب النوع، ومشاركتهم في حملات تنظيف الحي، وإتباعهم أسلوب التوعية والإرشاد للحد من ظاهرة التلوث البيئي .
- يحرص سكان مدينة أولاد جلال على محاولة ترشيد إستهلاكهم للماء من خلال توفيرهم لخزان المياه في منازلهم والذي يعد بمثابة أحد الوسائل المساعدة في حفظ الماء، وكذا حرصهم على إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل منازلهم فور إكتشافها، بالإضافة إلى إستخدامهم للدلو بدل خرطوم الماء أثناء أستهلاكهم للمياه مما يعد وسيلة مساعدة على تجنب هدر المياه، وإعتمادهم أسلوب التوعية و الإرشاد كطريقة أفضل لنشر الوعي بترشيد إستهلاك الماء .
- يساهم سكان مدينة أولاد جلال في المحافظة على المساحات الخضراء من خلال مبادرتهم في حملات التشجير داخل حيهم، بالإضافة إلى حرصهم على سقي المساحات الخضراء وصيانتها من الأضرار التي قد تلحق بها، وكذا إعتمادهم على التوعية والنصح والإرشاد كأسلوب توعية بعدم إلحاق الضرر بالأشجار وبالتالي تنمية المسؤولية الجماعية في حماية البيئة.

Summary of study :

This study aims to identify environmental awareness and its impact on achieving sustainable urban development. It is a field study and then conducted on a sample of the residents of Al-Qadisiyah district in the Wilayat of Awlad Jalal, by raising the following question: What is the level of commitment of the residents of Awlad Jalal city to sustainable environmental practice?

Within this main question, a set of sub-questions are included, as follows:

1- What methods do the residents of Awlad Jalal adopt in maintaining the cleanliness of their surroundings?
2- How do the residents of Awlad Jalal Berrechid consume water?
3- To what extent do the residents of Awlad Jalal city contribute to preserving green spaces?

We used the descriptive approach, accompanied by a set of tools to help collect field data, most notably the questionnaire, which was applied to the sample members that were chosen by chance, which numbered 60 individuals, in addition to the observation guide. In order to verify the extent to which quantitative data or evidence corresponds to the actual behavior of the population, the study concluded a number of results, which serve as an answer to the study's question :

- The residents of the city of Awlad Jalal contribute to preserving the cleanliness of their surroundings, through their respect for the waste dumping dates, which corresponds to the times of passage of the cleaning yard, as well as their respect for the places where the waste is placed, in addition to their contribution in trying to sort it according to type, and their participation in neighborhood cleaning campaigns, and their adoption of the method Awareness and guidance to reduce the phenomenon of environmental pollution.
- Residents of the city of Awlad Jalal are keen to try to rationalize their consumption of water by providing them with a water tank in their homes, which is one of the means to help save water, as well as ensuring that they fix the faults related to water channels inside their homes as soon as they are discovered, in addition to using a bucket instead of a water hose during Their consumption of water, which is a means to help avoid wasting water, and their adoption of the method of awareness and guidance as a better way to spread awareness of the rationalization of water consumption.
- Residents of the city of Awlad Jalal contribute to preserving green spaces through their initiative in afforestation campaigns within their neighborhood, in addition to their keenness to water green spaces and maintain them from damages that may be caused to them, as well as their reliance on awareness, advice and guidance as a way of raising awareness not to cause harm trees and thus develop collective responsibility in protecting the environment.

مقدمة

يعد موضوع الوعي البيئي من بين اهم المواضيع التي لاقت إهتمام العديد من الباحثين والمفكرين من مختلف التخصصات والتوجهات، من بينهم المهتمين بالسوسيولوجيا الحضرية و قضايا المدينة. حيث يرجع هذا الإهتمام المتزايد بالبيئة من قبل الباحثين الحضريين إلى التحولات التي شهدتها المدينة نتيجة التقدم الصناعي، وماصاحبه من التحضر الانساني ونمو المدن والارتفاع المتزايد في الكثافة السكانية نتيجة الهجرة الريفية الحضرية، وما لامسته من تأثيرات على النظام البيئي في البيئة الحضرية وتدهور المنظر الجمالي للمدينة، مما أدى إلى تفاقم المشكلات البيئية في الوسط الحضري نتيجة الإستغلال الغير العقلاني للموارد الطبيعية من قبل أفراد المجتمع.

ولهذا نمت الحاجة الى تنمية الوعي البيئي لدى السكان وتعديل سلوكياتهم تجاه بيئتهم الحضرية، فحماية البيئة عن طريق إدراكها إدراكا صحيحا بمختلف مكوناتها من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية يعد من متطلبات التنمية الحضرية المستدامة .

ويعد البعد البيئي من أعمق أبعاد التنمية الحضرية المستدامة والتي ظهرت نتيجة لما آلت اليه البيئة من اوضاع سيئة أثرت على نظامها الطبيعي ، وبالتالي فإن من مظاهر الإهتمام بضرورة حماية البيئة ارتباطها بالتنمية المستدامة، والتي تدعو هي الأخرى تبني أنماط جديدة تحافظ بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية المتاحة.

وقد جاءت هذه الدراسة محاولة لمعرفة الوعي البيئي وتأثيره على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة لدى سكان مدينة اولاد جلال، وذلك بإعتبار أن السكان يشكلون أحد الأطراف الفاعلة في عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة .

ومن أجل ضمان سير حسن لمعالجة هذا البحث ، تم اعتمادنا على الخطة الموالية حيث تضمن ستة فصول مقسمة على النحو التالي :

- **اشتمل الفصل الأول** والمتعلق بالإطار العام للدراسة على تحديد إشكالية البحث وما يتضمنها من تساؤل رئيسي وأسئلة فرعية، ثم تبيين أهم الدراسة وأسباب إختيارها وكذا الهدف المرجو منها بالإضافة الى تحديد المفاهيم والدراسات المشابهة .
- **و في الفصل الثاني** تناولنا ضمنه الوعي البيئي، حيث تطرقنا تقريبا إلى كل ما يتعلق بالوعي البيئي من جذور وعوامل ظهوره، ثم خصائص الوعي البيئي وأهميته وكذا أهدافه، كما تطرقنا أيضا إلى أبعاده وأيضا مكوناته .

- **أما الفصل الثالث** فجاء بعنوان التنمية الحضرية المستدامة وتضمن نشأة التنمية المستدامة وخصائصها وكذا أهدافها وأبعادها، بالإضافة الى أسسها ومبادئها، وأخيرا المعوقات التي تواجهها.
- **كما جاء الفصل الرابع** معنونا بعلاقة الوعي البيئي بالتنمية المستدامة حيث تطرقنا فيه إلى مؤشرات التنمية المستدامة، ثم الى الأطراف الفاعلة في تحقيقها بالإضافة الى سبل نشر وتنمية الوعي البيئي تجسيدا للتنمية المستدامة .
- **أما الفصل الخامس** فجاء بعنوان الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وتضمن مجالات الدراسة المكانية والزمنية والبشرية، بالإضافة الى المنهج المتبع والعينة المختارة وأهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات.
- **وجاء الفصل السادس** من الدراسة بعنوان عرض و تحليل البيانات الميدانية وتفسير النتائج ،حيث تم فيه عرض البيانات وتحليلها ،وكذا عرض و مناقشة النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة وإستخلاص النتائج العامة، وختمنا الدراسة بخاتمة مرفقة بمجموعة من الإقتراحات والتوصيات، بالإضافة إلى قائمة المراجع المعتمدة، ومجموعة من الملاحق المدعمة للدراسة .

الفصل الأول:

1. الاشكالية
2. أهمية الدراسة
3. أسباب إختيار الموضوع
4. أهداف الدراسة
5. تحديد مفاهيم الدراسة
6. الدراسات المشابهة

الإشكالية

تعد البيئة الإطار العام الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه مختلف نشاطاته، ويتفاعل فيه مع مختلف عناصره الطبيعية التي تتميز بالتوازن الدقيق فيما بينها. وبإعتبار الإنسان أحد المكونات الأساسية للبيئة فهو منذ العصور القديمة في تفاعل مستمر مع بيئته، يث يتسم هذا التفاعل بالتوازن بين معدلات إستهلاكه ومايعتمده من وسائل كانت في جدود قدرة البيئة، ومع منتصف القرن الثامن عشر وتزامنا مع الثورة الصناعية وما ارتبط بها من تقدم في الصناعة والتطور التكنولوجي، والذي شهدت من خلاله المدن نموا سريعا في معدلات السكان نتيجة الهجرة السكانية من الأرياف نو المدن، وقد أفرز هذا الإنتقال السكاني إتجاه المدن ظهور مايسمى بالتضخم الحضري والذي نتج عنه إستنزاف للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى توزع المصانع داخل المراكز الحضرية والتي أدت إلى تلوث البيئة، مما ترتب عليها من آثار سلبية أفسدت المدينة وأفقدتها خصائصها ومن هنا بدأ إختلال العلاقة بين الإنسان والبيئة، وظهور المشكلات البيئية الناجمة عن الإستغلال المفرط والغير عقلاني للموارد الطبيعية كالإستغلال المفرد والمهدر للمياه والتعدي على المساحات الخضراء مما أصبح يشكل هذا تهديدا للنظام البيئي. ومن هنا سعت العديد من الدول على الإهتمام بقضية البيئة من خلال عقد العديد من الندوات والمؤتمرات والملتقيات على المستوى العالمي للتعريف بهذه القضية من أجل تنمية الوعي البيئي للفاظ على البيئة والمجتمع معا.

حيث يعتبر الوعي البيئي من الركائز الأساسية التي تسعى مختلف المجتمعات على تنميته ونشره، وذلك بإعتباره يلعب دورا هاما في تبني مختلف السلوكات الإيجابية إتجاه المحافظة على البيئة ومواردها كالحفاظ على نظافة المحيط الحضري من التلوث بالنفايات وغيرها، الحفاظ على المساحات الخضراء، وترشيد إستهلاك الماء، بالإضافة إلى كونه يلعب دورا أساسيا في مواجهة مختلف المشاكل الناجمة عن الأفكار والسلوكيات الخاطئة التي يتبناها ويمارسها الأفراد داخل وسطهم البيئي الحضري، والتي تؤثر بشكل مباشر على البيئة بالدرجة الأولى وبالتالي على تحقيق التنمية الستدامة.

ظهرت هذه الأخيرة والتي تدعو إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية نتيجة ماوصلت إليه البيئة من تدهور هدد نظامها الكلي، فالتنمية المستدامة ترتبط أشد الإرتباط بالبعد البيئي والذي يعد من أولوياتها في مختلف المخططات التنموية، ويعتبر السكان من الأطراف الفاعلين والمؤثرين في عملية تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتطلب بالضرورة درجة من الوعي البيئي لديهم من أجل حماية البيئة وصيانتها حيث

تعتمد استدامة الموارد الطبيعية على مدى وعي السكان بمسؤوليتهم إتجاه الحفاظ على البيئة وحماية عناصرها.

وهذا ما أدى بنا إلى طرح التساؤل العام الذي تدور حوله هذه الدراسة :

- ✓ **ما مستوى إلتزام سكان مدينة أولاد جلال بالممارسات البيئية المستدامة ؟**

ومنه تندرج التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ **ما الأساليب التي يعتمدها سكان مدينة أولاد جلال في المحافظة على نظافة محيطهم ؟**
- ✓ **كيف يقوم سكان مدينة أولاد جلال بترشيد إستهلاك الماء ؟**
- ✓ **إلى أي مدى يساهم سكان مدينة أولاد جلال في المحافظة على المساحات الخضراء ؟**

2- أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تنبع من أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث استأثر موضوع الوعي البيئي والتنمية المستدامة بكثير من الإهتمام من قبل المختصين والباحثين في مجال علم الإجتماع الحضري بشكل خاص، وعليه تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- معالجة موضوع هام يعتبر أحد أهم مداخل علم الإجتماع الحضري في تناول المشكلات البيئية.
- التطرق إلى موضوع الوعي البيئي من الزاوية السوسيوحضرية.
- توضيح تأثير الوعي البيئي على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بمدينة أولاد جلال.
- تسليط الضوء على أهمية الوعي البيئي كبعد أساسي في تحقيق التنمية المستدامة.

3- . أسباب إختيار موضوع الدراسة:

إن إختيار موضوع ما للدراسة يرجع إلى عدة عوامل منها موضوعية علمية وأخرى ذاتية، وعليه يعود إختيار موضوع الوعي البيئي وتأثيره على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة إلى أسباب عديدة يمكن إختصارها فيما يلي:

- عامل الإنضباط مع متطلبات الدراسة الأكاديمية والتي تستدعي ضرورة إحترام مجال التخصص وهو علم الإجتماع الحضري، إذ يعتبر الوعي البيئي والتنمية الحضرية المستدامة أحد إهتماماته.
- أهمية الموضوع العلمية وغايته العملية، بالإضافة إلى المساهمة في إدراجه كتكملة للدراسات السابقة.
- تقارب الموضوع مع ميولات الباحث وإهتماماته.
- الرغبة في إكتشاف ومعرفة مدى وعي سكان مدينة أولاد جلال بمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على بيئتهم الحضرية.

4- أهداف الدراسة:

تنبع قيمة البحث العلمي من خلال الأهداف التي يسطرها الباحث لدراسة موضوعه، وعليه تعتبر خطوة تحديد أهداف الدراسة من الخطوات الأولية التي يجتازها الباحث قبيل الشروع في عملية البحث، فهي التي

توجه بحثه في مختلف خطواته ومراحله، وعليه تكمن أهداف دراستنا المتعلقة بالوعي البيئي وتأثيره على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة فيما يلي:

- التعرف على واقع الوعي البيئي لدى مجتمع مدينة أولاد جلال وتأثير هذا الأخير على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.
- الكشف عن مدى مساهمة سكان أولاد جلال في الحفاظ على نظافة المحيط.
- الوقوف على مدى وعي سكان مدينة أولاد جلال بكيفية المحافظة على الماء وترشيد إستهلاكه.
- إبراز مستوى وعي سكان مدينة أولاد جلال بمسؤوليتهم اتجاه المحافظة على المساحات الخضراء.

5- تحديد مفاهيم الدراسة:

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تحديد المفاهيم الخاصة بموضوع البحث، والتي تشمل كلًا من الوعي والوعي البيئي والتنمية ثم التنمية الحضرية والتنمية المستدامة والتنمية الحضرية المستدامة، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى مرتبطة مباشرة بالدراسة على غرار الثقافة البيئية.

1.5. الوعي:

التعريف اللغوي:

الوعي بمعناه اللغوي حفظ لقلب الشيء، وعى الشيء والحديث يعيه وعيًا وأوعاه: حفظه وفهمه وقبِله، فهو واعٍ، وفلان أوعى من فلان أي أحفظ وأفهم.[1]

كما جاء في المعجم العربي "المنجد في اللغة العربية المعاصرة" التعريف اللغوي للوعي بمعنى: شعور المرء بما يفعل، وإدراكه الأمور على حقيقتها، أو إدراكه ذاته وأحواله وأفعاله إدراكًا مباشرًا.[2]

أما في معجم "المنجد الأبجدي" فيعرف الوعي لغة من أصل: وعى، وعيًا (وعي) الشيء: جمعه وحواه.[3]

وفي معجم محيط المحيط يعرف الوعي: وعى الشيء والحديث يعيه وعيًا، حفظه وتدبره وقبله وجمعه وحواه.[4]

الوعي لغة: الحفظ والتقدير والفهم وسلامة الإدراك.[5]

---

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، المجلد 15، دار صادر، بيروت، 1963م، ص245.

[2] لويس معلوف اليسوعي: **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط 2، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2001م، ص1542.

[3] **المنجد الأبجدي**، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط 5، 1967م، ص1158.

[4] بطرس البستاني: **محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1998م، ص977.

[5] مصطفى شربال والطاهر بلعبور: "**الوعي الاجتماعي: المفاهيم والاختلاف بين علم النفس وعلم الاجتماع**"، مجلة أبحاث نفسية وتربوية، المجلد 09، العدد 03، جوان 2018م، ص96.

أما الوعي اصطلاحًا:

هو إدراك الفرد لنفسه وبيئته المحيطة بدرجات متفاوتة من الوضوح أو التعقيد، ويشمل وعي الفرد بوظائفه العقلية والجسدية وإدراكه للأشياء والعالم الخارجي.[1]

ويعرفه إبراهيم مذكور على أنه: "إدراك الفرد لنفسه، ووظائفه العقلية والجسدية، وإدراكه لخصائص العالم الخارجي، وأخيرا إدراكه لنفسه كعضو في جماعة".[2]

2.5 **البيئة:** تعددت التعريفات التي وضعت لمفهوم البيئة، ولا يسعنا التطرق لها جميعا نذكر أهمها:

المفهوم اللغوي للبيئة: مشتقة من الفعل الماضي باء وبوأ، ومضارعه يبوء. وتشير معاجم اللغة العربية إلى أن هذا الفعل قد استخدم في أكثر من معنى، ولكن أشهر هذه المعاني هو ماكان في أصله اللغوي راجع إلى الفعل باء ومضارعه يتبوأ، بمعنى نزل وأقام، والبيئة في اللغة المنزل وهي مايحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما.[3]

التعريف الإصطلاحي للبيئة: تعرف البيئة على أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وملبس ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر[4]. يشير هذا التعريف إلى أن البيئة غير محددة في نطاق علاقة الإنسان بالموارد التي يستمد منها مقومات حياته فقط، بل إتسعت لتشمل أيضا علاقة الإنسان بأخيه الإنسان داخل مجال معين.

كما تعرف البيئة في البحث العلمي على أنها: " التعامل الحكيم مع البيئة، بما يستهدف المحافظة على مواردها وصيانتها مما قد يواجهها من مشكلات أو يهددها من أخطار سواء في شكل تلوث أو ضوضاء أو إستنزاف للموارد ". [5]

3.5 الوعي البيئي:

يعرف (William Itelson) الوعي البيئي بأنه: "هو كيفية إدراك الفرد لدوره في مواجهة الأخطار البيئية".[6] من خلال هذه التعريف تم تعريف الوعي البيئي على أنه كيفية إدراك الفرد لدوره في مواجهة الأخطار البيئية، لكن لم يُشر إلى طرق مواجهة هذه الأخطار.

---

[1] فاروق مدّاس: **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، سلسلة قواميس المنار، دار هدفي للطباعة والنشر، الجزائر، 2003م، ص ص296-297.

[2] جويدة مقاتلي: "**ماهية الوعي بالسلوك البيئي وإستراتيجية تحقيقه**"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2016م، ص32.

[3] راتب السعود: **الإنسان والبيئة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004م، ص 16.

[4] رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني: **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، الكويت، 1979م، ص ص 24- 25.

[5] سوزان أحمد أبو رية: **الإنسان والبيئة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، جامعة حلوان، 2008م، ص26.

[6] الحبيب بن عربية وعبد القادر بلعابد: "**إشكالية الوعي البيئي لدى مرحلة التعليم الثانوي**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، سبتمبر 2018م، ص325.

يعرفه الدخيل: "مستوى إلمام الأفراد بقدر مناسب من المعلومات البيئية والقدرة على التصرف الصحيح في مواجهة بعض المشكلات البيئية التي تواجههم، وما يظهره هؤلاء الأفراد من اختلاف اتجاهاتهم نحو القضايا البيئية المختلفة".[1] أشار هذا التعريف إلى أن الأفراد يختلفون في اتجاهاتهم نحو البيئة، ما يفسر مستوى وعيهم النسبي تجاه المحافظة عليها.

كما تم تعريف الوعي البيئي على أنه: "هو أحد مخرجات التربية البيئية الذي يقوم على الإحساس بالبيئة والوعي بمكوناتها، وفهم مشاكلها بطريقة تؤدي إلى تكوين قيم ومواقف وسلوك بيئي سليم".[2]

يشير هذا التعريف إلى ملاحظة هامة مفادها أن الوعي البيئي له علاقة بالتربية البيئية، وعلى أنه أحد نواتجها، مبررا بذلك الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إنتاج الوعي البيئي.

كما يعرف أيضا: "مجموعة المعارف والمهارات، والقيم البيئية التي يمتلكها الفرد وتمكنه من فهم وتقدير العلاقات التي تربط بينه وبين البيئة الطبيعية، وتساعده على التمرس في اتخاذ القرارات المتعلقة بما يواجهه من مشكلات بيئية".[3] الملاحظ من هذ التعريف أنه فسر الوعي البيئي من خلال الربط بين ما يحمله الفرد من معارف وقيم بيئية، وتأثير هذه الأخيرة على علاقته ببيئته الطبيعية.

ويعرف أيضا على أنه: "هو عبارة عن إدراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق إحساسه ومعرفته بمكوناتها، وما بينهما من العلاقات، وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها".[4]

نقرأ من التعريف أن الوعي البيئي عبارة عن إدراك الفرد لاحتياجات البيئة وعناصرها وكيفية التعامل معها.

ويمكن تعريف الوعي البيئي أيضا على أنه: "هو إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة، وضرورة استغلال الموارد الطبيعية في البيئة، مع إدراك المشاكل البيئية واقتراح أنسب الطرق لمواجهة هذه المشاكل".[5] يشير هذا التعريف إلى أن الوعي البيئي عبارة عن إدراك الفرد لمسؤوليته اتجاه استغلال الموارد الطبيعية المحيطة به، وفي الوقت نفسه دوره في مواجهة المشاكل التي تهددها.

---

[1] تركي خليفة وكلثوم مسعودي: "**الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والسلوكات المتبناة نحو البيئة**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 10، العدد 03، 2021م، ص188.

[2] محمد يحي حسين المعافا: "**دور الجامعة في تنمية الوعي البيئي لدى طلاب جامعة نجران**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد 40، ديسمبر 2020م، ص118.

[3] وسيلة زروالي: "**مستوى الوعي البيئي لدى طلاب جامعة أم البواقي**"، مجلة موتون، المجلد 14، العدد 03، سبتمبر 2021م، ص277.

[4] هناء جاسم السبعاوي: "**الوعي البيئي الواقع وسبل التطوير**"، دراسات موصلية، العدد 48، جوان 2018م، ص100.

[5] رضوان بواب وسمية مجيطة: "**دور الإذاعة في نشر الوعي البيئي في المجتمع**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 09، العدد 19، 2019م، ص162.

التعريف الإجرائي: الوعي البيئي هو إدراك الفرد لمسؤوليته إتجاه بيئته من خلال مجموع السلوكات والممارسات الإيجابية والسليمة التي يمارسها اتجاهها.

3.5التنمية:

تعد التنمية من أكثر المفاهيم انتشارا في عصرنا الحالي، خاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وكذا البيئية، وعليه يمكن وضع تعريفات عديدة للتنمية من بينها ما يلي:

التنمية لغة: من النماء، أي الزيادة والكثرة، وأنميت الشيء أو نمَّيته بمعنى جعلته ناميا.[1]

التنمية اصطلاحا:هي استخدام جميع الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة على اختلاف أنواعها، الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، التي توفر للإنسان الحياة المريحة في البيئة التي يعيش فيها.[2]

وعرفت الأمم المتحدة التنمية عام 1956م بأنها: "العمليات التي يمكن من خلالها الجمع بين جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتهم على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها قدر الإمكان".[3] يشير هذا التعريف إلى أن تحقيق التنمية المحلية يتم من خلال مبدأ التشاركية، بمعنى مشاركة جميع الفاعلين الاجتماعيين لتسهيل حلول المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على المستوى المحلي، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

كما تعرف بأنها: "عملية إحداث مجموعة من التغييرات المخطط لها التي تهدف إعطاء المجتمع القدرة على الاكتساب الذاتي باستمرار، بمعدل يضمن تحسينا متزايدا في نوعية الحياة لجميع أعضائه، بمعنى زيادة القدرة الذاتية للمجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأفراد المجتمع، التي تضمن زيادة مستويات إشباع تلك الاحتياجات، من خلال الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة والكامنة للمجتمع، ومشاركة الجهود الشعبية إلى جانب الحكومة لتحقيق هدف ذلك الاستثمار والتوزيع الصحيح لعائده".[4] بمعنى أن التنمية تقوم على أسس مختلطة غير عشوائية هدفها الأساسي هو التقدم والارتقاء من خلال إشباع حاجات المجتمع. ويتفق هذا التعريف مع الذي وضعته الأمم المتحدة في جانب، ألا وهو أن التنمية تقوم على مبدأ المشاركة بين الجهود الشعبية والحكومة.

---

[1] قدور شرقي براهيم: "**إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والإستراتيجيات**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2023م، ص539.

[2] نايف بن نائل بن عبد الرحمن: **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية "حالة دراسية – منطقة الحجا"**، (رسالة ماجستير في العمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، 1431–1432هـ)، ص ص29–30.

[3] سمير قريد: **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**، (مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006م)، ص39.

[4] أمينة سعد الجالي: "**تصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية الوعي السكاني للطالبات الجامعيات المقبلات على الزواج**"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، المجلد 03، العدد 56، أكتوبر 2021م، ص533.

هذا ويعرفها هوبهاوس على أنها: "التفاعل بين الجانب الطبيعي والاجتماعي من أجل الرخاء والتقدم لجميع الأفراد".[1] يشير هذا التعريف إلى نقطة أساسية وهي التفاعل الإيجابي بين المجالين الطبيعي والإجتماعي لتحقيق التقدم للمجتمع.

بينما يعرف عالم الإجتماع الفرنسي "جاويال لوبرا" التنمية على أنها: " ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية بحتة، بل هي مجموعة من الظواهر ذات طبيعة اجتماعية ونفسية وبيولوجية، بمعنى أن عملية التنمية عملية مركبة ومعقدة وفي نفس الوقت تتطلب فهم سلوك الأفراد والعلاقات القائمة بينهم، والنظم التي تنتج عن هذه العلاقات التي تتدخل في تفاعلهم وتؤثر على جوانب المجتمع المختلفة".[2]

4.5. التنمية الحضرية:

يمكن تعريف التنمية الحضرية بأنها عبارة عن:" مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري، من خلال الجهود الحكومية في إطار سياسة اجتماعية متكاملة تتمثل في تزويد الحضريين قدرا من المشروعات الاستثمارية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والنقل، وهذا يعتمد على موارد المجتمع من أجل الوصول إلى مستوى معيشة أعلى للأفراد في المجتمع الحضري".[3] يشير هذا التعريف إلى أن التنمية الحضرية هي عملية ديناميكية تسعى للتطور في كل المجالات.

وتعرف منال طلعت محمود التنمية الحضرية على أنها: "تمثل عملا جماعيا وتعاونيا وديمقراطيا، يشجع مشاركة المواطنين وينظمها ويوجهها نحو تحقيق وإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، بهدف نقل المجتمع الحضري من حالة اجتماعية معينة إلى حال أفضل ورفع وتنسيق المستوى المعيشي للناس إقتصاديا وإجتماعيا".[4] أشارت الباحثة في تعريفها إلى نقطة أساسية وهي إرتباط التنمية الحضرية بمبدأ التشاركية في تحقيق التقدم.

كما تعني كذلك:" التغير الموجه في المدينة وتحسين أوضاع المجتمع المختلفة، من خلال وضع برنامج تنموي يشارك فيه الشعب والحكومة معا في تنفيذه، مع مراعاة الواقع المادي والبشري والطبيعي والثقافي ووضوح الأهداف من خلال الأساليب الديمقراطية".[5]

---

[1] رقية خياري: **السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية "الفقر – البطالة"**، (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م)، ص37.

[2] حكيمة بولعشب: **مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية "دراسة ميدانية بمنطقة عين الصحراء بمدينة تقرت"**، (مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2007م)، ص17.

[3] سليمان بوزيدي: **"دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية"**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017م، ص179.

[4] رضا قجة وسعاد هماش: **"البعد السوسيو – إيكولوجي للتنمية الحضرية"**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 16، جوان 2016م، ص131.

[5] حسيبة عايش: **"التخطيط الحضري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية"**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 05، 2020م، ص247.

ويعرفها حسين عبد الحميد رشوان أنها:"عملية نشوء ونمو المجتمعات الحضرية وتطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية، والتغير الموجه الذي يصيب المدينة من حيث زيادة الكثافة السكانية والإنخراط في العمل غير الزراعي، مع درجة عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفي ضوء الضبط الذي لا يقوم على أسس القرابة، وكذلك تجديد المباني وتشييدها، والتغير الجوهري في إستخدام الأراضي".[1] نقرأ من هذا التعريف على أنه ركز على نقاط أساسية تشترك كلها في هدف واحد، وهو تطوير المجتمعات في مختلف المجالات.

كما تعرف التنمية الحضرية كمفهوم على أنها: "عملية تطوير المجتمعات الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية، ويتسع حجم مدنها من خلال إقامة مشاريع ومخططات بهدف توظيف الأفراد في مختلف القطاعات، وتوزيع التكنولوجيا وهيمنة المهن والخدمات التجارية والصناعية، وتحقيق الإزدهار والتقدم الإجتماعي والإقتصادي في المدن والحفاظ على هويتها وتاريخها وتطويرها على المستوى الهندسي والمعماري والجمالي".[2] يتفق هذا التعريف مع التعريف الذي وضعه حسين عبد الحميد رشوان في أن التنمية الحضرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالكثافة السكانية، بالإضافة للجانب الاقتصادي والمعماري والإجتماعي على وجه الخصوص.

التعريف الإجرائي: التنمية الحضرية هي عملية تشاركية بين المجتمع والجماعات المحلية تهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية مع تحقيق الرقي وإعطاء الصورة الحضرية للمدينة.

5.5. التنمية المستدامة:

تناولت العديد من الكتب والمقالات تعريفات متعددة لمصطلح التنمية المستدامة، لعل أهمها:

عرّف تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية سنة 1981م المعنون بـ "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة التنمية المستدامة" بأنها:" هي السعي الدائم لتقدير جودة الحياة الإنسانية مع مراعاة إمكانيات وقدرات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة".[3]

وعرفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة: " تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية ".[4] يشير التعريفان السابقان إلى توظيف البعد البيئي كعنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة.

---

[1] سليمان بوزيدي: "**معوقات التنمية الحضرية في الجزائر**"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 01، جانفي 2016م، ص07.

[2] حكيم تريعة وبوبكر جيملي: "**إشكاليات التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 04، ديسمبر 2021م، ص193.

[3] محمد الطاهر قادري: **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013م، ص51.

[4] مراد ناصر، "**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة التواصل، المجلد 16، العدد 26، جوان 2010م، ص03.

ويعرفها Edwars Barbier: "هو ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية قدر الإمكان، مع الاهتمام بالموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الضرر وسوء المعاملة للبيئة".[1] يوضح التعريف أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية من حيث أنها أكثر تعقيدا وتشابكا مع ما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي.

وعرفها تقرير بريتلاند بأنها: "التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".[2] يهدف هذا المفهوم إلى فكرة أساسية هي تحسين نوعية حياة الإنسان، إلى جانب هذا القدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة دون تجاوز حق الأجيال القادمة.

كما عرفها المشرع الجزائري في المادة 04 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: "تعني التنمية المستدامة التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار إنمائي يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية".[3] ركز هذا التعريف على ضرورة تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة، مركزا على البعد البيئي كبعد أساسي لها.

التعريف الإجرائي: التنمية المستدامة هي عملية إستهلاك وإستثمار الموارد المتاحة بشكل عقلاني بعيدا عن الإستنزاف والتلوث البيئي، مما يضمن حق الأجيال القادمة في الإستفادة من هذه الموارد.

6.5. التنمية الحضرية المستدامة:

تعرف التنمية الحضرية المستدامة بأنها: "نقل المجتمع من الظروف القائمة إلى ظروف أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة تسعى إلى رفع مستوى معيشة المجتمع ككل، في جميع جوانبه العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والجمالية، من خلال استغلال جميع الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف وحل المشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة".[4] يشير هذا التعريف إلى نقطة مهمة مفادها أن التنمية الحضرية المستدامة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق نقلة إيجابية للظروف الآنية لمجتمع ما في مختلف المجالات.

---

[1] صفاء علي رفاعي، **"التحديات البيئية والآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة في مصر"**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 07، العدد 48، جانفي 2019م، ص08.

[2] حفصة كويبي وبوزيان العجال: **"النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجعة للمفاهيم"**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 17، جانفي 2022م، ص180.

[3] أحمد حنيش وحفيظ بوضياف: **"التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة"**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: "إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، الجزائر: جامعة البليدة2، 23-24 أفريل 2018م، ص03.

[4] سليم سليمان العمور: **دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس**، (رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2021م)، ص09.

وقد ورد تعريف التنمية الحضرية المستدامة ضمن مؤتمر العمران 21 في برلين بأنها "تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويشمل ذلك بالإضافة إلى الجانب العمراني والبيئي الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية دون ترك أعباء على الأجيال القادمة، وهذه الأعباء ناتجة عن استنزاف الموارد الرئيسية. وأن الطموح هو الوصول إلى مبدأ يقوم على التوازن بين الموارد والطاقة، وكذلك المدخلات والمخرجات المالية التي تلعب دورا مهما في كافة القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية".[1] ركز هذا التعريف على نقطة أساسية ألا وهي مبدأ تحقيق التوازن بين التنمية العمرانية وتحسين الحياة الحضرية مع الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة.

كما تعرف من منظور روبرتو كاماغني Roberto Camagni على أنها: "عملية تكامل تآزري وتنمية مشتركة للأنظمة الفرعية الكبرى التي تشكل المدينة (الاقتصادية والاجتماعية والمادية والبيئية)، والتي تضمن للسكان المحليين مستوى غير متناقص من الرفاهية على المدى الطويل، دون المساس بإمكانيات تنمية المناطق المحيطة بها والمساهمة في ذلك لتقليل الآثار الضارة للتنمية على المحيط الحيوي".[2] يشير إلى فكرة أساسية هي كيفية تحقيق الرفاهية الاجتماعية المتوازنة وعلى البعد الطويل، مع مراعاة المحافظة على البيئة الطبيعية وتقليل الآثار الضارة بها.

وجاء في تعريف آخر للتنمية الحضرية المستدامة بأنها: "تنمية البيئة الحضرية من خلال تسخير كافة الإمكانيات والوسائل لتحقيق الاحتياجات الحالية لأفراد المجتمع، وفي نفس الوقت الحفاظ على قدرة الأجيال المستقبلية في تحقيق احتياجاتهم والعيش في بيئة حضرية آمنة".[3] نقرأ من هذا التعريف أن الهدف الأساسي للتنمية الحضرية المستدامة هو الموازنة بين تلبية احتياجات المجتمع من جهة، وتحقيق بيئة حضرية آمنة من جهة أخرى.

التعريف الإجرائي: التنمية الحضرية المستدامة هي التنمية الهادفة للوصول لقدرة جميع أفراد المجتمع في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وتلبية احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، وبالمقابل الأخذ في عين الاعتبار الحفاظ على البيئة الحضرية.

7.5. الثقافة البيئية:

[1] عادل مجيد كسار العلواني وحسون عبود دبعون الجبوري: "**أثر السكن العشوائي في أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة المحاويل – البعد الاجتماعي أنموذجا**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 03، سبتمبر 2021م، ص05.

[2] شعيب قماز: دور **الحوكمة المتعددة المستويات في التنمية الحضرية المستدامة: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2022م)، ص39.

[3] نوال زربيطة وياسمينة بغريش: "**الأهداف الأيكولوجية للتنمية الحضرية المستدامة**"، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 01، 2022م، ص180.

تشير الثقافة البيئية بمفهومها الواسع إلى: "اتجاه وفكر وفلسفة تهدف إلى تسليح الإنسان بخلق بيئي يحدد سلوكه وهو يتعامل مع البيئة في كل مجالاتها".[1]فبمجملها تهدف لخلق سلوكيات إيجابية للإنسان في تعامله مع بيئته.

ويمكن تعريفها بأنها: "معرفة الفرد عن البيئة واتجاهاته نحوها ونحو القضايا البيئية والمهارات والدافعية للعمل نحو حل المشكلات البيئية، والاشتراك الفعال في العمل من أجل الحفاظ على التوازن الديناميكي بين نوعية الحياة ونوعية البيئة".[2] يشير هذا التعريف بالمعنى العام إلى نقطة أساسية وهي تحقيق التوازن بين نوعية الحياة ونوعية البيئة.

ويعرف "أحمد يحيى عبد الحميد" الثقافة البيئية على أنها: "محتوى يتضمن قيما ومبادئ ومعايير سلوكية تحدد مواقف الفرد في تعاملاته السلوكية مع البيئة من حوله، وفقا لما هو مرغوب فيه ومطلوب".[3] نقرأ من تعريف أحمد يحيى عبد الحميد أن الثقافة البيئية هي عبارة عن معايير سلوكية تحدد اتجاهات الفرد في تعامله مع بيئته.

ويمكن تعريفها بـ :" تحلّي الفرد بنمط حياة وثقافة بيئية من أجل الحفاظ على محيطه والحفاظ على صحته".[4]

ويمكن تعريف الثقافة البيئية من خلال التعريف الذي وضعه بروكاستل أنها:" فهم أساسيات التفاعل بين الإنسان والبيئة بمكوناتها الحية وغير الحية، بحيث يشمل هذا التفاعل الأخذ والعطاء بين الإنسان والنبات والحيوان".[5]

كما تعد الثقافة البيئية:" اكتساب الفرد للمكونات المعرفية والعاطفية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته، مما يساهم في تكوين سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على التفاعل بشكل صحيح مع

---

[1] نورة برباق ونسيمة لغريبي: **"مساهمة الثقافة البيئية في مكافحة التلوث البيئي"**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2021م، ص65.

[2] أحمد مصطفى العتيق ونهال محمد فتحي الشحات وحسن عبد الجواد عبد الله عبيد: **"دور الثقافة البيئية في تنمية السلوك الإبداعي لدى عينة من العاملين بالهيئة العامة لقصور الثقافة"**، مجلة العلوم البيئية، المجلد 37، الجزء الأول، مارس 2017م، ص305.

[3] صبرينة بايود: **الثقافة البيئية ومساهمة الأسرة في نظافة محيطها الخارجي**، (مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2006م)، ص29.

[4] مسعودة عطال: **الثقافة البيئية للسكان وعلاقتها بالتلوث الحضري**، (أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014م)، ص18.

[5] محمد كاكي: **المساحات الخضراء وعلاقتها بالثقافة البيئية في الوسط الحضري**، (مذكرة ماجستير في علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011م)، ص50.

بيئته، وقادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله".[1] أي أن الثقافة البيئية تهدف لإكساب سلوك جيد للأفراد في تفاعلهم مع بيئتهم.

يستخلص من التعريفات أن الثقافة البيئية هي تشكيل الفهم الصحيح للعلاقات التفاعلية بين الإنسان وبيئته بمختلف مكوناتها، مما يشكل لديه سلوكا إيجابيا يتجسد في الحفاظ على محيطه وبالتالي الحفاظ على صحته.

6- الدراسات المشابهة:

تعتبر مرحلة البحث والاطلاع على البحوث المشابهة من أجل دراسة وبناء موضوع علمي ما،بمثابة دليل يرشد الباحث من أجل التحكم في موضوع دراسته. وذلك من خلال الوقوف على الإطار النظري والمنهجي والتركيز على أبرز الصعوبات التي واجهت البحوث التي سبقته، من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وواقعية، يمكن مقارنتها بالدراسات المشابهة، لمعرفة مكان وموقع الدراسات الجديدة.

لهذا سنحاول عرض بعض الدراسات المشابهة التي تناولت متغيرا الدراسة كلٌ على حدة،هذا وقد تعذر على الطالبة الحصول على دراسات سابقة لنفس موضوع الدراسة حسب اطلاعها. وقد تضمن عرض كل دراسة من حيث موضوعها وأهدافها ومنهجها بالإضافة إلى أداتها البحثية وصولا إلى النتائج التي توصلت إليها، حتى تتمكن الطالبة في الأخير من التوصل إلى العلاقة التي تربط بين الدراسات التي اعتمدت عليها ودراستها، وهذا بهدف تحديد العناصر التي يمكن التطرق إليها للاستفادة منها من أجل إثراء الدراسة الحالية.

هذا وقد اعتمدت الطالبة في عرضها للدراسات المشابهة على أساس متغيري الدراسة، بدءا بالمتغير المستقل (الوعي البيئي) ثم المتغير التابع (التنمية الحضرية المستدامة)، بالإضافة إلى اعتمادها على أساس الترتيب الكرونولوجي وفقا لترتيب المتغيرات بدءا من أقدم دراسة إلى أحدثها.

1.6. الدراسات المتعلقة بالمتغير الأول (الوعي البيئي):

الدراسة الأولى: بعنوان: "**الوعي البيئي لدى طلاب الجامعة: دراسة استكشافية بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة**–"، قدمت من محمود الأبرش، لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008م.

انطلق الباحث في دراسته من فكرة إبراز أهمية الوعي البيئي في حماية البيئة وضرورة الحفاظ عليها، نتيجة لما شهدته البيئة من تدهور جراء السلوك البشري، حيث هدف من دراسته هذه إلى محاولة استكشاف الوعي البيئي في الوسط الطلابي الجامعي، من خلال اعتماده على دراسة ميدانية تكشف

[1] وهيبة صاحبي: "**واقع الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة الجزائرية**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 02، مارس 2020م، ص737.

المظاهر السلوكية التي يمكن فحصها كمشاهد حسية ممثلة في ألوان السلوك الفردي والجماعي تجاه البيئة، وذلك من خلال الحوامل المعرفية الثقافية والعلمية التي يتمثلها الطالب الجامعي في شكل وعي يعرف به قضايا البيئة ويتصرف انطلاقا منه تجاهها.

ومن هذا المنطلق أثار هذا الإشكال تساؤلات الباحث، والتي اختصرها في تساؤل رئيسي متمثل فيما يلي:"ماهي مظاهر الوعي البيئي لدى طلبة الجامعة الجزائرية؟"

وقد إندرج عن هذا التساؤل تساؤلين فرعيين وهما كالآتي:

- هل سلوك الطالب الجامعي حيال البيئة هادف الى حمايتها؟
- هل الطالب الجامعي مطلع على قضايا البيئة؟

وقد تم إجراء هذه الدراسة على مستوى جامعة قاصدي مرباح بورقلة، على عينة تقدر بـ 100 طالب وطالبة، مستخدما في ذلك أسلوب العينة العرضية،هذا وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها ميدانيا بالإضافة إلى ربطها بما جاء في الإطار النظري، من أجل استخلاص دلالتها والتعرف على جوهرها والوصول الى نتيجة واضحة تخدم أغراض بحثه.

وقد استعان بأداة الاستمارة في جمعه للبيانات المتعلقة بدراسته، أما الوسيلة الإحصائية التي اعتمدها الباحث في حساب نتائج البحث فهي النسبة المئوية (التكرار والنسبة المئوية).

وتوصل الباحث في الأخير الى النتائج التالية:

اتضح لدى الباحث أن الطالب الجامعي يملك معارف عامة حول البيئة،إلى جانب تصوره الثقافي الذي ينبع من العقيدة الإسلامية التي تربي الفرد على الألفة والمحبة بينه وبين البيئة، والذي انعكس على سلوكه الإيجابي تجاه البيئة،لكنه في نفس الوقت يفتقر للمعرفة العلمية التي تمكنه من التعامل مع كل القضايا والمشكلات المستجدة في البيئة، وقد ظهر هذا جليا في عدم تمكنه من المفاهيم البيئية.

الدراسة الثانية: بعنوان: "**واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري: دراسة ميدانية بمدينة بسكرة**"، تم إعدادها من طرف مازيا عيساوي، لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع البيئة،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2010م.

انطلقت الباحثة في دراستها من خلال إشارتها إلى الدور الهام الذي تلعبه الثقافة البيئية في مواجهة مختلف المشاكل، التي تنجم عن التصورات والسلوكيات الخاطئة التي يمارسها الفرد داخل محيطه البيئي والاجتماعي. حيث هدفت من دراستها هاته إلى الوقوف على مدى الوعي بأبعاد الثقافة البيئية لدى سكان مدينة بسكرة، ومساهمتهم في كيفية المحافظة على نظافة الأحياء، بالإضافة إلى ترشيد استهلاك الماء والمحافظة على المساحات الخضراء، بهدف الوصول إلى بعض النتائج التي يمكن للمسؤولين الاستفادة منها في تحسين الوضع القائم.

ومن هذا المنطلق أثار هذا الاشكال تساؤلات الباحثة، والتي اختصرتها في تساؤل رئيسي متمثل فيما يلي:"فيما تتجسد الثقافة البيئية لدى سكان مدينة بسكرة؟"

وقد اندرج عن هذا التساؤل ثلاثة أسئلة فرعية متمثلة فيما يلي:

- كيف يساهم سكان مدينة بسكرة في المحافظة على نظافة الأحياء؟
- كيف يساهم سكان مدينة بسكرة في ترشيد استهلاك الماء؟
- كيف يساهم سكان مدينة بسكرة في المحافظة على المساحات الخضراء؟

وتم إجراء الدراسة في5 أحياء بمدينة بسكرة (حي فرحاتوحي 726 مسكن وحي المجاهدين وحي 500 مسكن وحي الفجر)، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من أصل 45 حي،على عينة تقدر بـ (172) مفردة، قسمت على 5 أحياء بنسبة 5% من عدد المساكن المشغولة في كل حي، مستخدمة أسلوب العينة العرضية.

هذا وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتصويرها كميا وكيفيا،واستعانت في جمعها للبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة على مجموعة من الأدوات اللازمة، وهي أداة المقابلة والتي اعتمدت عليها في مع بعض سكان الأحياء التي جرت بها الدراسة،ومع بعض المسؤولين: مدير البيئة لولاية بسكرة،مسؤول مصلحة عمال النظافة،مسؤول فرع المساحات الخضراء، مسؤول مكتب التهيئة العمرانية، ومقابلة مع بعض رؤساء الجمعيات.واستعملت كذلك أداة الاستمارة والتي قامت بتوزيعها على (172) مفردة،بالإضافة إلى أداة الملاحظة والتي استعانت بها في تدعيم تحليل البيانات الكمية المستخلصة من الجداول التي قامت بوضعها بعد جمع البيانات من ميدان الدراسة، وقد اعتمدت الباحثة في حساب نتائج دراستها على النسب المئوية.

وتوصلت الباحثة في الأخير إلى النتائج التالية:

- يساهم سكان مدينة بسكرة في المحافظة على نظافة الأحياء، من خلال كيفية التخلص من القمامة المنزلية، واحترام مواعيد عمال النظافة، حيث يتعاون المواطنون فيما بينهم من أجل تنظيف أحيائهم، وتقديم المساعدات اللازمة سواء كانت مادية أو معنوية من أجل الحفاظ على نظافة وجمال الحي، إلى جانب اتباع أسلوب التوعية، النصح والإرشاد للحد من ظاهرة نبش القمامة المنزلية.
- يساهم سكان مدينة بسكرة في ترشيد استهلاك الماء، من خلال إصلاح تسربات الماء فور اكتشافها، محاولة عدم ترك الحنفية مفتوحة عند القيام بعمل ما، واستخدام السطل بدل خرطوم الماء لغسل السيارة، بالإضافة إلى تذكير الأطفال بضرورة ترشيد استهلاك الماء، إلى جانب محاولتهم استهلاك الماء بطريقة عقلانية داخل الحمام (الوضوء، تنظيف الأسنان،الاستحمام ..).

- يساهم سكان مدينة بسكرة في المحافظة على المساحات الخضراء عن طريق التشجير، وسقاية ومعالجة الأشجار،والدعوة لعدم إلحاق الضرر بها.

الدراسة الثالثة: دراسة قامت بها الباحثة هناء جاسم السبعاوي، وجاءت بعنوان: "**الوعي البيئي الواقع وسبل التطوير –دراسة ميدانية–**"، جامعة الموصل، العراق،2018م.

انطلقت الباحثة في دراستها من إبرازها لموضوع البيئة بشكل عام باعتباره أحد أهم التحديات التي تواجهها البلدان في الوقت الحاضر، خاصة لما آلت إليه البيئة من وضع سلبي نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية، وكذلك تزايد اهتمامات الدول والشعوب بهذا الجانب عبر مختلف المؤتمرات والندوات المنعقدة والقرارات والتشريعات الصادرة والتي تسعى نحو هدف مشترك.

هذا وأشارت إلى قضية أساسية تضمنت موضوع دراستها بشكل خاص، ألا وهي الوعي البيئي والذي يلعب دورا هام في حماية البيئة، حيث هدفت من دراستها إلى التعرف على واقع البيئي عند أفراد المجتمع الموصلي والسبل والوسائل التي تنهض بالواقع البيئي. ومن هذا المنطلق أثار هذا الإشكال تساؤلات الباحثة والتي اختصرتها في تساؤلي رئيسي:"ما واقع الوعي البيئي عند أفراد المجتمع الموصلي؟ وما هي السبل الكفيلة للنهوض به؟ ".

تم إجراء هذه الدراسة على مستوى مدينة الموصل، على عينة تقدر بـ (100)مبحوث ومبحوثة، تم اختيارهم عن طريق العينة العرضية، مبررة بذلك اعتمادها على هذا النوع من العينات نظرا لعدم توفر إحصاءات خاصة بعدد سكان مدينة الموصل لفترة إنجاز بحثها. هذا وقد اعتمدت في دراستها على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، واستعانت في جمعها للبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة على أداة الاستبيان، واستخدمت الباحثة في حساب نتائج بحثها النسبة المئوية وقانون الوزن الرياضي.

وقد توصلت الباحثة العراقية في الأخير إلى مجموعة من النتائج تم ذكرها كالتالي: قلة الوعي البيئي لدى أفراد العينة من خلال العديد من السلوكيات والتصرفات الخاطئة تجاه طريقة تعاملهم مع البيئة والمتمثلة برمي الزجاجات الفارغة وأعقاب السجائر من المركبات، ورمي القمامة المنزلية في أي مكان فارغ أو الشارع، والعبث بالحدائق والمتنزهات العامة.

2.6. الدراسات المتعلقة بالمتغير الثاني (التنمية الحضرية المستدامة):

الدراسة الأولى: وجاءت بعنوان:"دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة: حالة دراسية: تجربة لجان أحياء بلدية غزة".دراسة قام بها الباحث أمجد ناهض سكيك،لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية،الجامعة الإسلامية بغزة،فلسطين،2012م.

انطلق الباحث في دراسته من خلال إشارته للدور الهام الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في عملية التخطيط التنموي المستدام في المجتمعات الحضرية، إضافة إلى اعتبارها كأحد أهم روافد عملية التخطيط التنموي للمجتمعات الحضرية، والذي يعتبر من أهم وظائف عملية التخطيط الحضري.

حيث هدف من دراسته هذه الى دراسة واقع المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة بمدينة غزة، إضافة إلى ذلك إبراز أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في منطقة الدراسة لدى الأفراد، وتعريف المؤسسات والوزارات والبلديات بالدور الفاعل لهذه المشاركة في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بغزة.

كما هدف أيضا إلى توضيح أهمية دور لجان الأحياء في التنمية الحضرية المستدامة بمنطقة الدراسة، وأوضح من خلال أهداف دراسته إلى وضع آليات وبرامج تعزز وترغب في المشاركة المجتمعية ومساعدة أصحاب القرار في اتخاذ قرارات تساعد في التنمية الحضرية المستدامة بمدينة غزة.

ومن هذا المنطلق وضع الباحث مجموعة من الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

- تلعب المشاركة المجتمعية دورا هاما في التنمية الحضرية في المجتمعات.
- يوجد تدنٍ في مستوى المشاركة المجتمعية في عملية التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة.
- توجد سلطة مركزية في اتخاذ القرار في التنمية الحضرية في مدينة غزة،ولا تهتم المؤسسات والوزارات بإشراك الناس في عملية التنمية الحضرية.
- لا يقوم لجان الأحياء في البلديات بالمهام المطلوبة منها بالشكل المطلوب.

وقد تم إجراء هذه الدراسة على مستوى مدينة غزة بحي الشيخ رضوان، على عينة تتكون من (102) من سكان منطقة حي الشيخ رضوان، مستخدما في ذلك أسلوب العينة العشوائية. هذا وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، من أجل التعرف على دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية في مدينة غزة من وجهة نظر أفراد المجتمع المحلي، ودور لجان الأحياء السكنية للمشاركة المجتمعية.

وقد استعان في جمعه للبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة على أداة الاستبيان والذي قام بتوزيعه على عينة الدراسة، وأداة المقابلة والتي اعتمد عليها في إجراء مقابلة مع أحد أعضاء لجنة حي الشيخ رضوان، هذا واعتمد الباحث في معالجة نتائج دراسته إحصائيا على البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتوصل الباحث في الأخير من خلال دراسته إلى وجود ضعف في كفاية الموارد في قطاع غزة، بالإضافة إلى عدم وجود متابعة من قبل الجهات المختصة في تفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية، وضعف ثقافة المجتمع. وخلص الباحث لوضع مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة العمل على نشر ثقافة المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية بين المواطنين، والتي يمكن من خلالها الارتقاء بالمناطق الحضرية، ووضع قوانين خاصة بذلك، بالإضافة إلى وضع إطار نظري من شأنه أن يفعل دور مشاركة لجان الأحياء في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة.

مناقشة وتقييم:

أ/- جوانب الإستفادة من الدراسات المشابهة المعتمدة:

لعبت هذه الدرسات المشابهة التي تم إعتمادها من طرف الباحثة دورا كبيرا في توضيح وتحديد ملامح هذه الدراسة وتوجيه مسارها، وذلك باعتبارها مرجعا أساسيا بالنسبة للدراسة الحالية، حيث تم الإستفادة منها في عدة جوانب يمكن إبرازها كمايلي:

- ساهمت هذه الدراسات المشابهة في بناء الجانب الظري للدراسة من خلال ما قدمته من كم ثري من المعلومات النظرية والتحليلية التي ساعدت على فهم الموضوع واستيعاب مختلف جوانبه.
- كما ساهمت هذه الدرسات في توجيه الباحثة إلى العديد من المراجع التي لها علاقة بالموضوع أو بأحد متغيرات الدراسة.
- على المستوى المنهجي ساهمت هذه الدراسات في ضبط إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، بالإضافة إلى تحديد منهج الدراسة، وإختيار أدوات جمع البيانات المناسبة.
- أما على مستوى النتائج فقد تم الإستعانة بهذه الدراسات في مناقشة نتائج الدراسة وتحليلها، ومقارنتها بما توصلت إليه هذه الدراسات من أجل تحقيق مبدأ التراكم العلمي.

ب/- جوانب الإتفاق والإختلاف بين هذه الدراسة والدراسات المشابهة:

إن لكل دراسة أو بحث علمي خصوصيته ومزاياه التي تشكل نقطة إختلاف بينه وبين الدراسات الأخرى مما يشكل مزيج معرفي بينهما، في حين لايمكن إنكار وجود نقاط تشابه تسهم بدورها في إثرائه، وعليه فعلى الرغم من الإستفادة الكبيرة التي قدمتها الدراسات المشابهة لهذه الدراسة إلا أنها تتفق معها في بعض النقاط وتختلف عنها في أخرى، يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

- تهدف الدراسة الحالية إلى فهم موضوع الوعي البيئي على المستوى القطري، أي على مستوى الجزائر، وهو ماتتفق فيه مع الدراستين الأولى (الوعي البيئي لدى طلاب الجامعة) والثانية (واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري)، أما الدراسة الثالثة (الوعي البيئي الواقع وسبل التطوير – دراسة ميدانية –) فتختلف عن بقية الدراسات السالفة الذكر في كونها تناولت الموضوع على مستوى الوطن العربي تحديدا مدينة الموصل.
- تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الثانية (واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري) في أبعاد الموضوع.
- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة الرابعة (دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة: حالة دراسية: تجربة لجان أحياء بلدية غزة ") في تناولها لشق التنمية المستدامة

كأحد المتغيرات الأساسية للدراسة الحالية، في حين تختلف عنها من حيث المجال المكاني حيث طبقت هذه الدراسة على مدينة غزة على عكس الدراسة الحالية التي تناولها على المستوى المحلي (في الجزائر) تحديدا بمدينة أولاد جلال.

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة الأولى والثانية والرابعة في تبني المنهج الوصفي، ماعدا الدراسة الثالثة والتي إعتمدت على منهج المسح الإجتماعي.
- تتفق هذه الدراسة مع جل الدراسات المشابهة في تطبيق الأداة الرئيسية لجمع البيانات وهي الإستمارة، بالإضافة إلى المقابلة والملاحظة.

الفصل الثاني :

الوعي البيئي النشأة و الأبعاد

1- جذور الوعي البيئي

2- عوامل ظهور الوعي البيئي

3- خصائص الوعي البيئي

4- أهمية الوعي البيئي وأهدافه

5- أبعاد الوعي البيئي

6- مكونات الوعي البيئي

1- جذور الوعي البيئي:

بدأت صور تفاعل الانسان مع البيئة منذ مرحلة الصيد وجمع الثمار, وتطورت الى مستوى الوعي مع ظهور المجتمعات الزراعية, عندما بدأ الجنس البشري منذ مايقارب 10 الاف عام في أنحاء مختلفة من العالم في زراعة النباتات الغذائية بدلا من مجرد جمعها والابقاء على الحيوانات بدلا من صيدها. كما أن الوعي البيئي تاريخيا ليس حديث النشأة حيث كانت مظاهره واضحة في الحضارات الانسانية القديمة, منذ الالاف السنين مر مفتشو الأراضي الزراعية في الصين عبر الحقول وأبلغوا المزارعين بتدهور البيئة الزراعية, وسبل منع ذلك. اذ اهتم المصريون القدامى بالحدائق والزهور والمحافظة عليها.[1]

أما مع بداية الثورة العلمية و التكنولوجية في بداية القرن العشرين, تطورت القضايا البيئية, ولكن العالم كان منشغلا بالحرب العالمية الأولى والثانية, والتي كان لهما دور كبير وفعال في احداث مزيد من التطور العلمي والتكنولوجي وتحقيق درجة أكبر من السيطرة البشرية على الطبيعة ومواردها, واقتصر الحديث عن علاقة الانسان بالبيئة في تلك الفترة على المحافل الأكاديمية المحدودة.[2]

ولكن مع بداية الخمسينات,وقعت العديد من الحوادث البيئية مثل : الضبات الدخاني الكثيف الذي ظلل لندن في عام 1952م لعدة أيام وأدى الى مقتل حوالي 4000 شخص. تكررت هذه الكارثة البيئية عام 1953م في نيويورك وبلجيكا في نفس العام.وفي عام 1956م تم اكتشاف مرض " مينماتا " في اليابان نتيجة التلوث بالزئبق. ومع أوائل الستينات, بدأت الاخبار تتسرب حول استخدام مبيدات الأعشاب المحتوية على "الديوكسين" في حرب فيتنام. وما نجم عن ذلك من اثار صحية خطيرة ودمار بيئي.[3]

لذلك بدأت الحاجة الى تطوير بعض السياسات والاستراتيجيات لحماية البيئة وذلك من خلال الأنظمة والتشريعات والاتفاقيات الدولية والاقليمية.واعتقدت العديد من الدول في البداية أن هذه المشاكل تتعلق بالدول المتقدمة والصناعية فقط, حتى بدأت معظم الدول تتأثر بهذه المشكلات التي لاتعرف دودا سياسية

---

[1] نزيهة وهابي: "**الإعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي – نظرة شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2016م، ص03.

[2] نزيهة وهابي: "**المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة من خلال الصحافة المكتوبة**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 34، 2017م، ص03.

[3] عصام الحناوي: **قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب**، ط 2، المنشورات التقنية، مجلة "البيئة والتنمية"، بيروت، 2008م، ص24.

أو مستويات اجتماعية, لذلك أدرك المجتمع الدولي أهمية اتخاذ خطوات علمية للحد من التدخل البشري السلبي في البيئة,والعمل على نشر الوعي البيئي بين فئات المجتمع المختلفة.[1]

في عام 1972م كان مؤتمر "ستوكهولم" هو أول تجمع عالمي تضمنت مناقشاته وتوصياته الحاجة الى نشر الوعي البيئي بين شعوب العالم. أما عام 1975م صدر ميثاق بلغراد للتربية البيئية, والذي تضمن أهدافا وموضوعات وسياسات تساعد في نشر الوعي البيئي بين سكان العالم, الا أن المؤتمر الدولي للتربية البيئية الذي نظمته منظمة " اليونسكو" وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في تبليسي في الاتحاد السوفيتي السابق عام 1977م كان أبرز محطة في بلورة التثقيف البيئي ونشر الوعي البيئي على المستوى الدولي, من خلال تعليم المعرفة من أجل فهم أساسي للبيئة بالاضافة الى تزويد الأفراد بالمواقف والاتجاهات والقيم الايجابية وتوليد أنماط جديدة من السلوك تجاهها, بهدف خلق وعي بيئي بين جميع شرائح المجتمع ومختلف قطاعاته والتركيز على تدريسه في المدارس والكليات.[2]

وعليه ان ظهور الوعي البيئي وضرورة نشره كان نتيجة الاوضاع السيئة التي الت اليها البيئة جراء الممارسات البشرية اللاعقلانية والاستغلال اللارشيد للموارد الطبيعية.

2- عوامل ظهور الوعي البيئي:

ظهر الوعي العالمي بالمشكلات البيئية والأخطار التي تهدد النظام البيئي متأخرا, ولم تتبلور فكرة نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية الا بعد سلسلة من المؤتمرات والندوات الدولية, التي نوقشت خلالها القضايا البيئية بشيء من التفصيل, ويمكن تلخيص عوامل ظهور الوعي البيئي في النقاط التالية [3]:

1/- الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية: اقتصر مفهوم الاهتمام بحماية البيئة في البداية على جمعيات الحفاظ على الطبيعة وحماية الحياة البرية, والتي بدأت على نطاق ضيق في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر مع حماية الحياة البرية, مثل "نادي السيرا Sierra" الأمريكي عام 1892م وتلته جمعية "أدوبون" الوطنية ثم جمعية "القفار", كما عرفت المملكة المتحدة (انجلترا) انشاء الجمعية

---

[1] نزيهة وهابي: "**المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة من خلال الصحافة المكتوبة**"، مرجع سبق ذكره، ص03.

[2] نزيهة وهابي: "**الإعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي – نظرة شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير**"، مرجع سبق ذكره، ص04.

[3] فتيحة كيحل: **الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي**، (مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012م)، ص97.

الملكية لحماية الطيور عام 1889م في هولندا,ثم انشاء منظمات لصيانة البيئة[1]. هذا ولم تعد الحركة البيئية مقتصرة فقط على البيئة الطبيعية في حد ذاتها بل تحولت الى النظر في علاقاتها وتأثرها بالظروف الديموغرافية والاجتماعية والحضارية, والعلاقات الدولية وعلى وجه الخصوص قضايا التعاون الاقتصادي الدولي. هذا وقد أدى التفاعل بين علماء البيئة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام في خلق وعي جماهيري متزايد بالقضايا البيئية مما أدى بدوره الى خلق ضغط سياسي دفع الحكومات الى اتخاذ مواقف مسؤولة فيما يتعلق بالمشكلة البيئية,وبهذا أصبحت الحركة البيئية ذات طابع دولي خصوصا بعد تأسيس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والذي شكل حلقة وصل بين القطاع غير الحكومي والقطاع الحكومي منذ سنة 1948م.[2]

– ومن الأمثلة على المنظمات النشطة في المجال البيئي نجد "الجمعية الدولية للسلام الأخضر" والتي تأسست سنة 1971م بمدينة "فان كوفر" الكندية, حيث تهدف هذه الجمعية الى مناهضة التسلح والثورات وبؤر التوتر والحفاظ على المحيطات والغابات الاستوائية والغلاف الجوي, بحيث تضم 1100 عامل دائم و33 مكتبا دوليا في أكثر من 23 دولة في العالم وتصل ميزانيتها العامة الى حدود 140 مليون دولار سنويا.

– حققت هذه المنظمة البيئية غير الحكومية نجاحا كبيرا في الحفاظ على البيئة وقضاياها, ومن أهداف هذه المنظمة معارضة صيد الفقمة المهددة بالانقراض خاصة بمياه كندا,وسد جميع الروافد التي تصب النفايات السامة في الموانئ والأنهار,ومنع القاء نفايات البراميل والنفايات النووية السامة في البحر,وكذا منع التجارب النووية في البحار وغيرها, وتعتمد في تحقيق أهدافها على العمل الميداني لأعضائها.

– وتأتي "حركة الجزام الأخضر" في طليعة المنظمات غير الحكومية التي تم انشاؤها بواسطة المجلس الوطني لنساء كينيا عام 1977م,حيث حققت هذه المنظمة نجاحا في اقامة مايزيد عن 20 ألف حزام أخضر حول القرى المحلية بكينيا.[3]

---

[1] رضوان سلامن: **الإعلام والبيئة**، (مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006م)، ص ص133-134.

[2] عواطف عبد الرحمن: **هموم الصحافة والصحفيين في مصر**، دار الفكر العربي، مصر، 1995م، ص255.

[3] فتيحة كيحل: مرجع سبق ذكره، ص ص98-99.

– لقد كان عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا البيئة حوالي 2500 منظمة عام 1974م ولم يكن في العالم النامي سوى أربع منظمات,أما اليوم فهناك أكثر من 2000 منظمة غير حكومية في العالم النامي وحده,وهذا مايعكس نمو وتطور الوعي البيئي في البلدان النامية.[1]

– تعتبر الجمعيات البيئية أحد أشكال المنظمات الاجتماعية التي تلعب دورا بارزا في النهوض بالمجتمع من خلال اعتمادها على مجموعة من الاليات مثل العمل التطوعي الذي يعد أحد ركائز المجتمع المدني.كما أنها تساهم بشكل فعال من خلال التأثير على سياسات التنمية, وخاصة من خلال المتابعة الميدانية لها, على سبيل المثال ; تتابع شبكة عمل المناخ RAK وهي احدى المنظمات البيئية النشطة على المستوى الدولي عن قرب تنفيذ بروتوكول "طوكيو" بشأن تغير المناخ,وتقدم التحليلات من أجل اتخاذ التدابير الممكنة لمكافحة الاحتباس الحراري والتلوث.

ومن هنا تظهر احترافية تنظيمات المجتمع المدني في التفاعل مع القضايا العالمية, وخاصة القضايا البيئية, من خلال التفكير والتحليل وإقتراح سياسات التنمية التي تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة.[2]

– لن نتمكن من ذكر كل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لأن عددها كبير جدا وتخصصاتها وأهدافها متشعبة. ويكفي أن نشير إلى أن الحركة البيئية بشكل عام في توجهاتها وأهدافها تنقسم الى ثلاثة أقسام وهي كما يلي:

- التوجه الأول: ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على المطالبة بضرورة وضع تشريعات بيئية وحلول تكنولوجية لمشاكلها.
- التوجه الثاني: يركز أصحاب هذا الاتجاه على أهمية تشجيع جماعات الضغط للتأثير على صناع القرار لتبني السياسات الكفيلة التي تحمي البيئة من التهديدات التي تواجهها.
- التوجه الثالث: يتبنى أصحاب هذا الاتجاه رؤية نقدية لمسألة التكنولوجيا والطاقة ويدعون الى تطوير تكنولوجيا بديلة ويطالبون بضرورة الاعتماد على الذات. وينتمي أنصار هذا الاتجاه الى دول الجنوب.[3]

2/– **الجماعات العلمية:** لايمكن التغاضي عن دور الجماعات العلمية ومساهماتها في مجال حماية البيئة ونشر الوعي البيئي, حيث قدم علماء البيئة والايكولوجيين اسهامات بارزة في مجال الزراعة والصحة

[1] رضوان سلامن: مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] فتيحة كيحل: مرجع سبق ذكره، ص ص100–101.

[3] رضوان سلامن: مرجع سبق ذكره، ص135.

العامة, ونبهوا مبكرا الى المخاطر البيئية الناتجة عن سوء استخدام الموارد الطبيعية والتكنولوجيا, مما يعطي فهما أفضل لمختلف الظواهر والعوامل البيئية المسيطرة فيها.[1]

وقد تم احراز تقدم كبير في طرق وأدوات تحليل ورصد الملوثات وتحديد مصيرها.كل هذه المعلومات يمكن الحصول عليها من العلماء

والايكولوجيين ومراكز البحث والأقسام المعنية في الجامعات وبعض الوزارات[2].وعلى سبيل المثال حول الجمعية العلمية الناشطة في هذا المجال نجد النخبة العلمية والدولية للقطب الشمالي, وهي منظمة علمية ودولية أنشأتها الأكاديميات الوطنية للعلوم في 18 دولة, بالاضافة الى المجلس الاستشاري بالأوزون التابع للأمم المتحدة والذي يضم 226عالما.[3]

تساهم الجماعات العلمية في نشر الوعي البيئي من خلال توفير المعلومات وتبسيطها بواسطة عقد الندوات والمؤتمرات في الداخل والخارج وتغطيتها عبر وسائل الاعلام المختلفة لتزويد الرأي العام بمعلومات ترفع درجة الوعي البيئي.

3/-الرأي العام والأولويات البيئية: أصبحت القضايا البيئية أحد أهم مشاكل الانسان المعاصر,فبالرغم من أن درجة الاهتمام بها تختلف من مجتمع الى اخر حسب خطورة المشاكل البيئية القائمة, الا أن البلدان الصناعية تشهد مشاكل بيئية أكثر تعقيدا من البلدان غير الصناعية, ومن جهة أخرى, تعاني البلدان النامية من مشاكل تتعلق بتلوث المياه ونقصها بالاضافة الى مشكلة التصحر مما ينتج عنها نقص الموارد البيئية, فالسائد في الأمر هو ضرورة النظر الى المشاكل البيئية بطريقة أكثر شمولا وأنها تهدد الانسان ككل.[4]وعليه,فان الغالب في الأمر أن النقاش حول القضايا البيئية سوف يستمر لفترة طويلة من الزمن لاسيما في القرن الحالي ومابعده,وعلى هذا الأساس تعد استطلاعات الرأي العام من أكثر الأساليب العلمية الموثوقة لتحديد مستوى ونوع الوعي البيئي السائد, كما أنها تساعد في تحديد الأولويات البيئية لمختلف قطاعات الرأي العام الشعبي والرسمي[5]. وقد كانت الدول الصناعية رائدة في هذا المجال منذ ستينيات القرن الماضي,حيث أجريت بها دراسات استطلاعية على مختلف قطاعات الرأي العام, ولوحظ أن هناك تنمية للوعي البيئي ويتضح هذا من خلال تحول الإهتمام من القضايا المحلية الى

---

[1] فتيحة كيحل: مرجع سبق ذكره، ص101.

[2] رضوان سلامن: مرجع سبق ذكره، ص136.

[3] فتيحة كيحل: مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

[4] رضوان سلامن: مرجع سبق ذكره، ص137.

[5] عواطف عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص257.

القضايا الإقليمية والعالمية, وإتساع رؤية الجماهير للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسات البيئية والتنمية, بينما لم تتوافر في الدول النامية استطلاعات الرأي العام باستثناء بعض المحاولات التي قام بها مجموعة من المهتمين بشؤون البيئة في هذه الدول أو الدراسات المسحية التي أجرتها شركة " لويس هاريس" الأمريكية بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للتعرف على مواقف الجماهير والقادة تجاه القضايا البيئية.[1]

على الرغم من اختلاف درجة الوعي البيئي لدى كل من الرأي العام للدول المتقدمة والاخر المعبر عن الدول النامية, الا أن السمة المشتركة بينهما هي أن الرأي العام بشكل عام يستشار بشدة عند وقوع كوارث بيئية خطيرة.[2]وتتدخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تحديد درجة الوعي البيئي, ولا تعتبر مقياسا ثابتا في هذا الصدد, قد يكون المستوى الاقتصادي والاجتماعي متقارب في بعض المجتمعات وقد تختلف درجة الاهتمام والفهم.[3]

4/- **وسائل الاعلام** : أصبح الاتصال الجماهيري قوة مؤثرة في حياة المجتمعات,ويلعب دورا مهما في مواجهة الكوارث والأزمات البيئية التي تعاني منها, وهناك تفاعل مستمر بين وسائل الاتصال الجماهيري والمجتمع, حيث تؤثر فيه وتتأثر به كعنصر لايبتعد عن الكيان الاجتماعي والثقافي والاقتصادي, ويدخل في مختلف جوانب النشاط,وأصبح للاعلام دور واضح في تكوين الصورة الذهنية التي تعكس واقع هذه الكوارث والأزمات وغيرها,وتؤثر وسائل الاعلام على اتجاهات ومواقف الأفراد مما ينعكس في سلوكهم.[4]

لايخفى على أحد مدى أهمية وسائل الاعلام في توجيه السلوك الفردي والجماعي نحو الحفاظ على البيئة, من خلال وسائله المرئية والمسموعة وامكانية جمع أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع على رأي واحد, من خلال التأثير والاقناع بمختلف الوسائل الدرامية والواقعية وحتى الهزلية, هذا بالاضافة الى وسائل أخرى مثل اقامة ملتقيات فكرية وخلق فرص للحوار والتشاور وتبادل الأفكار حول القضايا التي تجمع الجميع. [5]

وعليه, يتعامل الاعلام مع مشاكل البيئة من خلال خلق احساس لدى المواطن بضرورة الاهتمام بها والمحافظة عليها من خلال تعزيز اهتمام الجماهير بقضايا البيئة ومشاكلها، انطلاقا من حقيقة أن

---

[1] رضوان سلامن: مرجع سبق ذكره، ص137.

[2] عواطف عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص257.

[3] رضوان سلامن: مرجع سبق ذكره، ص137.

[4] فتيحة كيحل: مرجع سبق ذكره، ص103.

[5] عبد الرحمن برقوق وميمونة مناصرية: "**الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007م، ص131.

الانسان هو أكثر كائن حي فعال ومؤثر في النظام البيئي.وعلى هذا الأساس تعمل وسائل الاعلام على تكوين العلاقة الصحيحة بين الانسان والبيئة بحيث يتشكل لديه الوعي البيئي المتكامل، فالوعي الوقائي هو الذي يمنع حدوث الخلل أو المشكلة، أما الوعي العلاجي فهو الذي يواجه به الفرد المشاكل الفعلية الناتجة عن سوء الاستخدام .كما يمكن للاعلام أيضا أن يلعب دورا مهما في الضغط على الحكومات في بعض البلدان لانشاء أجهزة تعنى بالمشاكل البيئة.[1]

ان معالجة القضايا البيئية وأوضاعها أخذ اهتمام العديد من الأطراف الفاعلين الهادفين لتحقيق مبتغى مشترك وهو نشر الوعي البيئي على المستويين المحلي والعالمي.

3- خصائص الوعي البيئي:

يحمل الوعي البيئي جملة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- إن تكوين وتنمية الوعي البيئي لايتطلب بالضرورة تربية نظامية، لأن البيئة المحيطة بالفرد لها تأثير فعال على ذلك.
- يشمل الوعي البيئي الترابط بين جانبين: الجانب المعرفي والجانب العاطفي(الوجداني).فعلى الرغم من ارتباط الوعي البيئي بالجانب الوجدان، الا أنه مشبع بالجانب المعرفي.
- لا يشمل الوعي البيئي السلوك الإيجابي اتجاه البيئة في جميع الظروف,حيث يوجد العديد من الأفراد الذين يدركون تماما المشكلات البيئية، لكنهم لايتخذون سلوكا ايجابيا ازائها.
- يعد الوعي البيئي الخطوة الأولى في تكوين المواقف البيئية التي تتحكم في سلوك الفرد.
- الوعي البيئي هو ظيفة تنبؤية لما قد ينتج عن سلوك الفرد إتجاه البيئة مستقبلا.[2]

بالإضافة إلى الخصائص التي سبق ذكرها أوردت إحدى الباحثات في دراستها مجموعة من الخصائص المتنوعة للوعي البيئي وهي كالآتي:

- الوعي البيئي هو هدف رئيسي من أهداف التربية البيئية.
- الأساس الأول لتنمية الوعي البيئي هو توافر خلفية واسعة من المعرفة حول البيئة, وأهم مواردها ومشكلاتها,وأفضل السبل لمواجهتها والحد من اثارها.

---

[1] فتيحة كيحل: مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] حنان بن قسمي: **مواقع التواصل الاجتماعي ونشر الوعي البيئي**، (مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2015م)، ص89.

- يتطلب تطوير الوعي البيئي لدى الأفراد ثلاثة أنواع مهمة من الضبط وهي:" التحكم المعرفي", "التحكم السلوكي" و" التحكم في إتخاذ القرارات وايجاد الحلول اتجاه البيئة".
- فهم وإدراك العلاقة التفاعلية المتبادلة بين الانسان والبيئة باعتبارها عامل رئيسي في تكوين الوعي البيئي.
- يحدد الوعي البيئي للأفراد سلوكياتهم ومواقفهم اتجاه البيئة.
- يضمن تكوين الوعي البيئي لدى الأفراد القدرة على إتخاذ القرارات اللازمة لحماية البيئة والحفاظ عليها وإستخدام أساليب التفكير العلمي الإبداعي الناقد لحل مشكلاتها.[1]

4- أهمية وأهداف الوعي البيئي :

ازدادت أهمية الوعي البيئي مع ازدياد الأزمات البيئية وتدهورها المستمر عالميا واقليميا ومحليا. حيث أصبح الوعي البيئي بمكوناته المختلفة أهم استراتيجية, بل هو الأداة الأكثر فاعلية لحماية البيئة, خاصة كونها مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.الأمر الذي يستدعي أن يكون للفرد دور في هذا التطور, ولايمكن للانسان أن يفعل ذلك دون فهم وادراك البيئة والعلاقات التي تحكمها.

من خلال تحليلنا للتعريفات الواردة في محتواه, وقراءتنا لدلائل أبعاده, نستنتج أهميته فيما يلي, فهو يساعد على :

- فهم البيئة وأسباب مشاكلها, وكيفية معالجتها, والتدابير الوقائية اللازمة لحمايتها.
- تكوين الحس البيئي لدى المواطن, والقدرة على الاحساس بالخطر البيئي الذي ينمي لدى الفرد المسؤولية الأخلاقية تجاه البيئة ومواردها.
- دمج أفراد المجتمع في المساهمة في مشاريع حماية البيئة.
- الحد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التدهور البيئي.
- تحقيق التنمية المستدامة.[2]

أما أهداف الوعي البيئي :

مع تعدد تعريفات الوعي البيئي, فان أهداف هذا الأخير تشترك جميعها تقريبا في نقاط محددة لوحدة الهدف العام ألا وهو ترقية البيئة وتنميتها وحماية المكونات والموارد وصيانتها ومنها:

---

[1] شفيقة مهري: **الإتصال وتشكيل الوعي البيئي عبر شبكات التواصل الاجتماعي**، (أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2018م)، ص132.

[2] نوار بورزق: **دور مؤسسة التعليم الثانوي في نشر الوعي البيئي**، (مذكرة ماجستير في علم اجتماع البيئة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2009م)، ص ص79-80.

الهدف الرئيسي من بناء الوعي البيئي هو تنمية المعارف والمواقف والمهارات الضرورية ولاسيما لدى الشباب وكذلك لدى غيرهم لتمكينهم من فهم وتقدير وتدبير العلاقات المتبادلة بين البشر وبيئتهم المادية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية.

هدف الوعي البيئي هو أن يصبح المواطن العادي ملما بالعلاقات الأساسية بين مكونات البيئة ومدى تأثير الانسان عليها.[1]

بالاضافة الى الهدفين السابق ذكرهما قدد حدد آخرون مجموعة من الأهداف الأخرى للوعي البيئي وهي كالآتي:

- اكساب الفرد مجموعة من المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التي تمكنه من الحفاظ على البيئة وتنمية احساسه بالمسؤولية تجاهها والعمل على تطويرها والاستثمار فيها بما يلبي احتياجات الجيل القادم والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- تعزيز السلوكيات الايجابية لدى الأفراد, بهدف التعامل مع مكونات وعناصر البيئة بطريقة ايجابية.
- تنمية الأخلاق البيئية لدى الفرد حتى تصبح رقيبا عليه عند التعامل مع عناصر ومكونات البيئة.
- إكتشاف المشكلات البيئية والتنبؤ بالحلول الواقعية لها والعمل على تخفيف آثارها على الانسان.
- تحسين نوعية الحياة من خلال التخفيف من آثار الملوثات على البيئة, ونشر ثقافة ترشيد الإستهلاك المفرط, الذي يؤدي إلى زيادة حدة المشاكل البيئية وتعقيدها.
- تفعيل دور المجتمع في المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية السليمة بما يضمن المحافظة على الموارد البيئية واستثمارها, ومنع إستنزافها.[2]
- مساعدة أفراد المجتمع المحلي على فهم مشاكل البيئة المحيطة وأسبابها والعمل على تفاديها وحثهم على المشاركة في ايجاد الحلول المناسبة.

---

[1] سوزان يوسف محمد بغدادي: "**التحديات المعاصرة الداعية للنهوض بالوعي البيئي**"، مجلة كلية التربية، العدد 14، يونيو 2013م، ص909.

[2] بندر مبارك عبد الله مبارك مسلم المرتجي العازمي: "**تطوير جوانب الوعي البيئي في المجتمع الكويتي لتحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة التربية في القرن 21 للدراسات التربوية والنفسية، العدد 17، يناير 2021م، ص365.

- الإرتقاء بالبيئة وحمايتها والمحافظة على مواردها المتعددة والقدرة على تشخيص مشاكلها المحلية والاقليمية والعالمية, مما يؤدي إلى خلق وعي بيئي اجتماعي يهدف إلى وضع أو تعديل المعايير التي تمكن الفرد والجماعة من معرفة العوامل المخلة بالبيئة ومكافحتها[1].

يمكن القول في النهاية ان للوعي البيئي دور هام واساسي في حماية البيئة ومواردها, وباختلاف أهدافه التي وضعت يبقى الهدف الرئيسي له هو تحسين العلاقة بين السلوك البشري والبيئة المحيطة به باختلاف مكوناتها وذلك من أجل الوصول الى الارتقاء بجودة الحياة الحضرية.

5- أبعاد الوعي البيئي:

يتشكل الوعي البيئي من خلال ثلاث أبعاد رئيسية وهي: المعلومات البيئية, الإتجاهات البيئية, والسلوك البيئي, فمن خلال هذه الأبعاد ووفقا لترابطها وتكاملها مع بعضها البعض وان إجتمعت لدى الفرد شكلت لديع وعي بيئي ومع انتشارها لدى أغلب أفراد المجتمع نحصل على وعي بيئي جماعي وهو الأساس في حفظ البيئة وحمايتها. وعليه سنتطرق الآن إلى وضع شرح أعمق لمضمون هذه الأبعاد وهي كالآتي:

أ/- المعلومات البيئية: تعتبر المعلومات البيئية أحد أهم الأبعاد الأساسية للوعي البيئي, بحيث تعرف بأنها:" جميع البيانات والأفكار والأخبار والمعارف المتعلقة بالبيئة ومشاكلها التي يحصل عليها الفرد من وسائل الاعلام أو المؤسسات التعليمية أو غيرها من المصادر". [2] ومن خلال هذا التعريف يتضح أن توفر المعرفة أو المعلومة يفسر وجود نسق من الأفكار يتضمن معلومات ومفاهيم وقضايا وافتراضات متسقة منطقيا وتمثل هذه المعرفة متغيرات في نسق الفعل وموجهاته[3]. وعليه يعتبر توفير المعلومات (المعارف) البيئية من أهم الخطوات المتخذة لتطوير استراتيجية فعالة لحماية البيئة والحفاظ عليها نتيجة للنتائج الايجابية التي تحققت في هذا المجال, ونكشف عن أهميتها فيما يلي:[4]

- ترشيد وتنسيق جهود الدولة في البحث والتطوير في ضوء المعلومات البيئية المتوفرة وخاصة في خطط التنمية.

---

[1] ليلى رحماني: "**علاقة مستوى الوعي البيئي بمتغيري الجنس والتخصص لدى طلبة المركز الجامعي نور البشير بالبيض**"، مجلة الإنسان والمجال، المجلد 07، العدد 01، جوان 2021م، ص246.

[2] الصادق زوين والزهير رجراج: "**نظام الإدارة البيئية كأداة فعالة في نشر الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية** – دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد 02، 2019م، ص472.

[3] نوار بورزق: مرجع سبق ذكره، ص 74.

[4] ناصر قاسيمي والعطرة مصباحي: "**دور الجمعيات البيئية في تنمية الوعي البيئي**"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 02، العدد 06، 2016م، ص118.

- تنمية قدرة الدولة على الافادة من المعلومات المتوفرة في وضع استراتيجيات حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي[1].
- التأكد من اصدار القرارات السليمة في جميع القطاعات وعلى مختلف المستويات المسؤولة, مع الأخذ في الاعتبار أن أفضل وأنسب القرارات تتخذ على أساس المعلومات.
- توفير قاعدة معرفية واسعة لحل المشكلات البيئية ومايرتبط بها من أنشطة اقتصادية واجتماعية وصناعية ذات الصلة.[2]

حتى يؤدي الوعي دوره الأساسي, فانه يجب على المعرفة (المعلومات) البيئية أن تؤكد على أهمية رؤية البيئة ليس فقط كقيمة مادية, بقدر ماهي قيمة حضارية وأحد المؤشرات الأساسية والجوهرية لمقدار الرقي الذي بلغه مجتمع من المجتمعات, مما يجعلها رمزا لتاريخ وحضارة وهوية. اذن فالمعرفة البيئية تساعد الفرد على اعطاء معاني ورموز للبيئة, تمكنه من تجاوز رغباته وعواطفه في تعامله مع البيئة, وبالتالي يتشكل لديه اتجاه بيئي.[3]

ب/- الإتجاهات البيئية: يعتبر الاتجاه البيئي من أبعاد الوعي البيئي بحيث يعرفه "Bamberg" بأنه: " الاتجاه العام الذي يركز على تقييم معرفي وعاطفي لحماية البيئة".[4]

وعليه ينظر الى مواقف الفرد الموجبة والسالبة اتجاه موضوع معين بأن لها علاقة بسلوكه في المواقف البيئية,وبانتمائه وتقديره للبيئة.حيث أن وعي الانسان لمعالم البيئة ومكوناتها ولتغيرها, يعبر عن موقف الفرد تجاه البيئة, من خلال قبوله أو رفضه لها, واعجابه بها أو نفوره منها, وحمايتها أو اهمالها, وتحسينها أو تركها دون رعاية, وحيث أن هذا الموقف الذي يتخذه الفرد مع بيئته أو ضدها في أي من جوانبها المختلفة هو جوهر الاتجاهات البيئية[5]. بالإضافة إلى ذلك والى كون الفرد يكتسب بعض الأنماط السلوكية نتيجة تفاعله المستمر مع المجتمع الذي يعيش فيه, حيث تس‌هم مؤسسات المجتمع كل‌ها بقدر

---

[1]الصادق زوين والزوهير رجراج: مرجع سبق ذكره، ص472.

[2]ناصر قاسيمي والعطرة مصباحي: مرجع سبق ذكره، ص119.

[3]نوار بورزق: مرجع سبق ذكره، ص75.

[4]آمنة بوخدنة: "الاتجاهات البيئية وأثرها على السلوكيات البيئية للمستهلكين – دراسة استطلاعية على عينة من المستهلكين في ولاية قالمة"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزء الأول، العدد 23، أفريل 2018م، ص263.

[5]نوال سامي إبراهيم الشوملي: **مستوى الثقافة البيئية وعلاقته بالاتجاهات نحو البيئة لدى طلبة جامعة بيت لحم،** (رسالة الماجستير في أساليب التدريس، جامعة القدس، فلسطين، 2010م)، ص29.

أو بآخر في تكوين اتجاهاته, كالأسرة وجماعة الرفاق ودور العلم ووسائل الإعلام وجمعيات حماية البيئة.[1]

و بإعتبار أن الاتجاهات مكتسبة فهي عرضة للتغير وهذا يخضع لتأثير عوامل محددة بما يتماشى مع عملية التغير الاجتماعي, ويتم تحديد اتجاه الفرد نحو موضوع معين وفقا لمسألة الموقف معه ومدى تأثيره عليه, بمعنى أن تغيير الاتجاه يعتمد على مدى قدرة الموقف الجيد على تحقيق التغير المطلوب. لذا يتطلب الأمر اتباع بعض الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها تصحيح مسار بعضها.

ولما كانت المعرفة البيئية بمعانيها ورموزها بالنسبة للفرد تحدد مواقفه تجاهها, فان ذلك سينعكس على تعامل الفرد مع البيئة, ويتجسد ذلك في السلوك البيئي.[2]

ج/- السلوك البيئي: يعد السلوك البيئي من أبعاد الوعي البيئي, حيث يعرف حسب JL Giannelloni بأنه: " السلوك الذي يسمح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتجنب تدهور البيئة أو المساهمة في حماية و/أو تأهيل البيئة"[3]. وعليه يركز السلوك البيئي على تنمية الخلق البيئي لدى الانسان, من خلال توجيه سلوكه في التعامل مع البيئة بتأثيراتها البشرية,وتهيئته للتفاعل مع مختلف عناصرها –البيئة- ,بما ينمي معنى التكيف من أجل البيئة,واستمرارية تكييف البيئة لمصلحته,وحماية النظام البيئي بمفهومه الشامل,وهذا يتطلب إكساب الانسان المعارف البيئية التي تساعده على فهم العلاقات المتبادلة بينه وبين عناصر البيئة, ويتطلب أيضا تنمية مهارات الانسان التي تمكنه من المساهمة في تطوير هذه البيئة بشكل أفضل, كما تتطلب التربية البيئية تنمية الإتجاهات والقيم التي تحكم سلوك الإنسان تجاه بيئته,وتثير اهتمامه بهذه البيئة,وتقديره لأهمية العمل على صيانتها والمحافظة عليها بالإضافة إلى تنمية مواردها.[4]

وعليه فالسلوك البيئي هو نتيجة البعدين السابقين, المعلومات والإتجاهات,بل انه نابع من معرفته الواعية واحساسه العميق بقضايا ومشكلات البيئة,ومسؤوليته الشخصية تجاه معالجتها كنتيجة نهائية لمعادلة متغيراتها المعرفة,الاتجاه والسلوك,ومن هنا يتكون الوعي البيئي والذي بات يكتسي أهمية بالغة في أدبيات حماية البيئة والحفاظ عليها.[5]

---

[1] فاطمة محمد الخير الصديق: "**الاتجاهات نحو البيئة وعلاقتها بالتربية البيئية والسلوك الديني لدى طلاب المرحلة الثانوية بولاية الخرطوم**"، مجلة الآداب، السعودية، العدد 05، 2016م، ص166.

[2] نوار بورزق: مرجع سبق ذكره، ص77.

[3] آمنة بوخدنة: مرجع سبق ذكره، ص266.

[4] محمد أحمد الخضي ونواف أحمد سمارة: "**القيم البيئية من منظور إسلامي**"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 09، العدد 02، 2009م، ص73.

[5] نوار بورزق: مرجع سبق ذكره، ص ص78-79.

من خلال ماسبق التطرق اليه يستخلص أن الوعي البيئي يتفرع الى ثلاث أبعاد رئيسية متكاملة ومترابطة فيما بينها حيث أن كل بعد من أبعاده يؤثر في تشكيل الاخروانعدام بعد منهم يعرقل بضرورة عملية تشكيل الوعي البيئي الكامل.

الشكل رقم (01): يوضح أبعاد الوعي البيئي:

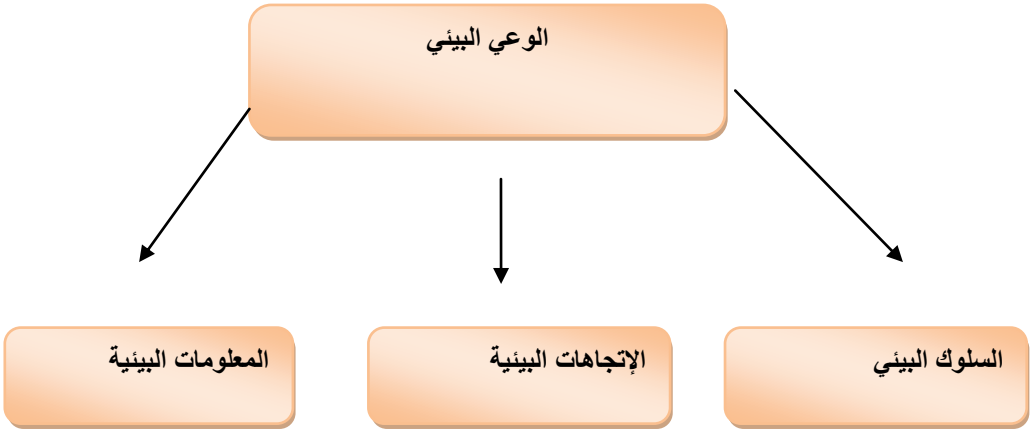

الوعي البيئي = المعلومات البيئية + الاتجاهات البيئية + السلوك البيئي

السلوك البيئي = المعلومات البيئية + الإتجاهات البيئية

المصدر: من إعداد الطالبة

6- مكونات الوعي البيئي:

يتشكل الوعي البيئي من مجموعة عناصر ذات حلقات منفصلات ومتداخلات في آن واحد، حيث أن تحقيق الوعي البيئي هو الثمرة النهائية لتكامل أدوار جميع الفاعلين في تحقيقه ونشره،[1] ويكون الوعي البيئي في أصله من أربع مكونات أساسية وهي: التربية البيئية، التعليم البيئي، الثقافة البيئية، والإعلام البيئي. ويمكن شرحهم كالآتي:

1.6. التربية البيئية:

[1] أمال مهري: "التوجه **من الإعلام البيئي إلى الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014م، ص245.

لقد أدرك المهتمون بالقضايا البيئية ومشكلاتها وكذلك المربون، أن أحد أكثر الطرق فعالية لمواجهة المشكلات البيئية يكمن في إعداد الإنسان المتفهم للبيئة، الذي يدرك المخاطر المحيطة بها، وأن يكون قادرا على المساهمة بشكل إيجابي للحفاظ عليها وتطويرها لما فيه صالح للبيئة وتوفير حياة كريمة للإنسان نفسه.[1]

فالمعرفة الشاملة بعمليات القوانين الطبيعية والمشكلات البيئية تتيح تجنب السياسات العشوائية في الاستثمار في موارد الطبيعة، وعلى الرغم من أهمية التشريعات البيئية وقوانين حماية البيئة، إلا أن الكثير من الناس لا يحترمون البيئة ويسيئون استخدامها بعدة طرق مثل رمي النفايات عشوائيا وإشعال النار في الغابات ... إلخ.

فبالرغم من وجود قوانين محددة للعقوبات إلا أن القانون لم يكن كافيا بمفرده، وكان لا بد من وجود رادع داخلي ينمو مع الطفل من خلال التنشئة الاجتماعية، وبالتالي يكسب الفرد المعرفة والمهارات والمواقف والقيم التي تساعده في التعامل العقلاني والرشيد مع موارد البيئة، وهنا تصبح الحاجة ملحة للتربية البيئية للحفاظ على البيئة.[2]

هذه التربية التي تلعب دورا هاما في إعداد فرد يفهم بيئته ويدرك ظروفها، والواعي بالمشكلات التي تواجهها والأخطار التي تهددها، والقادر على المساهمة بشكل إيجابي في التغلب على هذه المشكلات، والتقليل من تلك المخاطر، بل تحسين ظروف هذه البيئة للأفضل، والذي يملك الدوافع والالتزام للقيام بكل ذلك برغبة منه، لذلك كانت هناك حاجة لظهور اتجاه جديد في التربية، والذي يسمى الآن بالتربية البيئية.[3]

2.6. التعليم البيئي:

هو ذلك النظام الهادف لتطوير القدرات والمهارات البيئية للأفراد المهتمين بالبيئة وقضاياها، والذي بواسطته يحصلون على المعرفة العلمية البيئية والتوجهات الصحيحة، واكتساب المهارات اللازمة للعمل بشكل فردي أو جماعي في حل المشكلات البيئية القائمة، والعمل أيضا قدر الإمكان على منع حدوث مشكلات بيئية جديدة.[4]كما يقصد بالتعليم البيئي أيضا خلق الكفاءات والطاقات السياسية

---

[1] أحمد عبيد حسن وبتول جيجان سلمان: **"التربية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة لدى طلبة المدارس الثانوية"**، مجلة كلية التربية، الجزء الثاني، العدد 41، تشرين الثاني 2020م، ص ص564-565.

[2] صورية رمضاني: **"أثر التربية البيئية في نشر الوعي البيئي في المجتمع"**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12 (01)، 2020م، ص139.

[3] أحمد عبيد حسن وبتول جيجان سلمان: مرجع سبق ذكره، ص565.

[4] فتيحة كيحل: مرجع سبق ذكره، ص94.

والاقتصادية والفنية والعلمية القادرة على التعامل مع المشكلات البيئية المختلفة بأساليب علمية مختلفة، ومثله مثل أي منهج تعليمي، فإن له سياسته الخاصة من حيث إعداد المستويات المختلفة ووضع البرامج والمناهج.[1]

ومن خلاه يمكن إقدار السلوك البيئي للفرد بتزويده بالمعلومات الضرورية وإكسابه القيم والمهارات التي تؤدي إليه، هذا وقد أكد مختصون في التعليم البيئي عام 1975م في بلغراد بالتعاون مع برنامج البيئة الدولي IEEP أنه نابع من التربية والتعليم البيئي، وصدر ميثاق يسمى "ميثاق بلغراد"، ويؤكد على ثلاث نقاط رئيسية وهي:

- تشجيع الدراسات والبحوث العلمية حول البيئة.
- الاهتمام بالتربية البيئية عن طريق وسائل الإعلام المتعددة.
- تدريب وتكوين الكفاءات والخبرات في مجال البيئة.[2]

3.6. الثقافة البيئية:

مفهوم يعبر عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية، عبر تفاعله المستمر مع بيئته، والتي تكوّن سلوكا جيدا يجعله قادرا على التفاعل بشكل صحيح معها، وعلى نقل ذلك السلوك للآخرين حوله.[3]

فالثقافة البيئية إذن تسعى إلى تعديل اتجاهات الناس نحو البيئة، بالرغبة في العمل والتطوع لحماية البيئة المحلية، وتحسين العلاقة بين الإنسان والبيئة. وتلعب دورا مهما في مواجهة الأخطار التي

تنتج بالأساس عن الإنسان وممارسته الخاطئة، بالعمل على حفظ وترسيخ وتوسيع فضاءات حرة، وذلك لخدمة الأجيال المستقبلية، وأيضا بهدف الحفاظ على التنوع البيئي والحيوي والأماكن الطبيعية بمختلف أشكالها والتي تعتبر جزءا من النظام البيئي.[4]

وهكذا يتضح لنا أن ارتباط مفهوم البيئة بالثقافة يعبر عن جانب مهم يعد مدخلا أساسيا لتنمية الوعي البيئي، إنها الثقافة التي تتعلق بجانب هام من جوانب الشخصية وهو السلوك الذي يتوقف عليه

---

[1] نزيهة وهابي: مرجع سبق ذكره، ص08.

[2] رضوان سلامن: مرجع سبق ذكره، ص ص139-140.

[3] أمال فكيري: "**الثقافة البيئية وإنعكاساتها على التنمية المستدامة في المجتمع المعاصر**"، حوليات جامعة الجزائر1، الجزء الأول، العدد 30، ديسمبر 2016م، ص162.

[4] أسماء العبيد: **الثقافة البيئية في ضوء نشاطات الاتصال البيئي للجمعيات المحلية – دراسة ميدانية للجمعيات البيئية في مدينة البليدة**، (مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2017م)، ص ص34-35.

نجاح برامج التوعية والتثقيف، كون الثقافة كما هو معروف تعبر عن جوانب مكتسبة تنتقل عبر الأجيال ومن المداخل التنموية الهامة.[1]

4.6. الإعلام البيئي:

يعتبر الإعلام البيئي من أهم أجنحة التوعية البيئية، وهو أداة إذا تم استثمارها بشكل جيد كان لها التأثير الإيجابي على الارتقاء بالوعي البيئي، في تسهيل وفهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة، وبناء قناعات معينة اتجاه البيئة وقضاياها، وهو شامل لجميع شرائح المجتمع من خلال تقديم أفكار تناسب جميع مستوياته.[2]

وعليه، عند الحديث عن الإعلام البيئي لا يمكن التغاضي عن نقطة أساسية تتمثل في الوعي البيئي، والذي يعتبر من أهم المكونات الأساسية التي توجه السلوك البيئي الإيجابي للفرد، أو حتى المؤسسات ككيانات معنوية أو شخصيات اعتبارية. فالوعي هو نقطة التحول لإحداث تغيير في حماية البيئة.[3]

وبما أن الإعلام البيئي مرتبط ارتباطا وثيقا بالوعي البيئي، فإن الهدف الأساسي له ه تنمية القدرات البيئية وحمايتها بما يحقق تكيفا وظيفيا اجتماعيا وحيويا للمواطنين، مما ينتج عنه ترشيد السلوك البيئي في تفاعل الإنسان مع محيطه، وتهيئته للمشاركة في مشاريع حماية البيئة والمحافظة على الموارد البيئية.[4]

وعليه، يعتبر الوعي البيئي هدفا أساسيا يُراد بلوغه للوصول وتحقيق فهم أوضح للمنظومة البيئية، والذي يساهم في حمايتها من مختلف أنماط وأشكال التلوث، وهذا يتحقق بتكامل كافة عناصره التي تصل في النهاية إلى تشكيله (الوعي البيئي)، وتوزيع مفاهيم المواطنة البيئية (الأيكولوجية)، عبر مختلف الوسائل من التربية البيئية والإعلام البيئي، والتي تشكل بدورها حلقة أساسية لنشره.

---

[1] أمال فكيري: مرجع سبق ذكره، ص163.

[2] أسماء عبادي: **المعالجة الإعلامية للتلوث الصناعي في الصحافة الجزائرية – دراسة تحليلية لجريدة الوطن الجزائرية** – ، (مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2010م)، ص83.

[3] شفيقة مهري: "الإعلام البيئي الإلكتروني عبر موقع الفايسبوك ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، ديسمبر 2016م، ص203.

[4] إيمان جفال ورضوان بلخيري: **"الإعلام البيئي في الجزائر ... الواقع والتحديات"**، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد 03، العدد 04، ديسمبر 2019م، ص30.

الشكل رقم (2): مخطط يوضح مكونات الوعي البيئي :

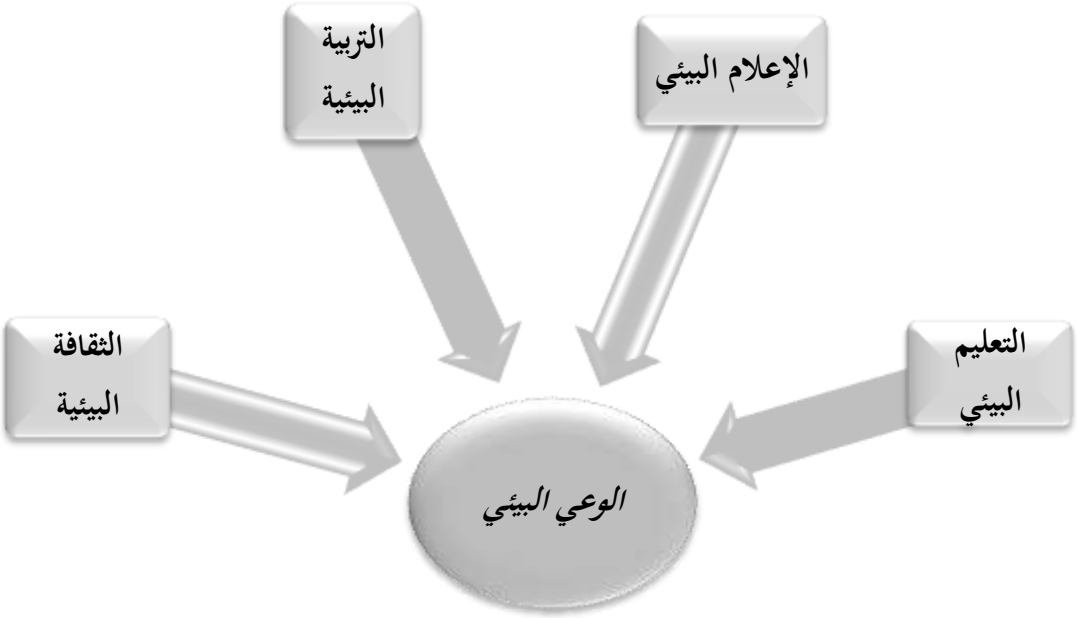

المصدر: من إعداد الطالبة

الفصل الثالث :

التنمية المستدامة الأهداف و المعوقات

1- التنمية المستدامة بين النشأة و التطور

2- خصائص التنمية المستدامة

3- أهداف التنمية المستدامة

4- أبعاد التنمية المستدامة

5- أسس و مبادئ التنمية المستدامة

6- معوقات التنمية المستدامة

1- التنمية المستدامة بين النشأة والتطور:

تعود جذور التفكير العالمي حول التدهور البيئي إلى عام 1950م، عندما نشر "الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة Union internationale pour la conservation de la nature" أول تقرير عن حالة البيئة العالمية، وكان الهدف من هذا التقرير دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، واعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.[1]

وفي عام 1968م تأسس "نادي روما" الذي جمع عددا كبيرا من رجال الأعمال من دول مختلفة، حيث دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تتعلق بمجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.بينما في 1972م عُقد "مؤتمر ستوكهولم" حول البيئة الإنسانية من تنظيم الأمم المتحدة،وناقش المؤتمر البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وأعلن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد المؤتمرالدول والحكومات التي لاتزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية.[2]وفي عام 1979م بدأ يعبر الفيلسوف والمفكر الألماني "هانس جوناس Hanse Jonas" عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".

بعدها أصدر الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) تقريرا تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للبقاء" أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة وذلك سنة 1980م.[3]وفي 28 أكتوبر 1982م أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة "الميثاق العالمي للطبيعة"، وقد كان الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري يؤثر على الطبيعة، وأنه يجب مراعاة النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.[4] وقد أصدرت "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" سنة 1987م تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية "برونتلاند HARLEM BRUNDTLAN"،وتم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية مع مراعاة الجانب البيئي، وهذا التطور لا يمكن أن يستمر ما لم

---

[1] عبد الرحمن سيف سردار: **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015م، ص15.

[2] نبيل شايب: "**إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري: قراءة نظرية وصفية لفهم حتمية التطور ورهانات التسيير البيئي**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 09، 2018م، ص ص30-31.

[3] العربي حجام وسميحة طري: "**التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019م، ص128.

[4] نبيل لحمر: **دور الإعلام المحلي في تكوين الوعي بالتنمية المستدامة**، (أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2018م)، ص116.

يكن قابلا للحياة دون الإضرار بالبيئة، وفي هذا الاجتماع برزت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح معني بالتوازن البيئي.[1]

وفي عام 1989م صادقت 150 دولة على "اتفاقية بازل" التي نصت على ضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها.[2] وفي 1992م عقدت ندوة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المسماة "قمة الأرض" بمدينة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل، وتم فيها لأول مرة اجتماع 172 رئيس للحكومة وتحرير المذكرة 21 أو ما يسمى "بأجندة أعمال القرن 21"، وهو ما يشكل خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة للسنوات العشر القادمة حتى يكون القرن الحادي والعشرين (21) قرن التنمية المستدامة.[3] وفي سنة 1997م تم اعتماد "بروتوكول كيوتو" الذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية، والعمل على زيادة استخدام أنظمة الطاقة الجديدة والمتجددة.[4]

وفي سياق التأكيد على تفعيل عناصر خطة القرن انعقد "مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة" سنة 2002م في "جوهانسبرج" بجنوب إفريقيا، حيث تهدف هذه القمة في المقام الأول إلى إستكمال الإنجازات التي تحققت في تنفيذ هذه الخطة من جهة، وتعزيز التكامل بين المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة كركائز تعتمد على بعضها البعض ويدعم كل منها الآخر من جهة أخرى.[5]

---

[1] عبد الرحمن سيف سردار: مرجع سبق ذكره، ص ص15-16.

[2] العربي حجام وسميحة طري: مرجع سبق ذكره، ص129.

[3] أمينة ابن عميرة: **تقييم مخطط شغل الأراضي لحيي البير والدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة: نحو أداة جديدة للتسيير الحضري المستدام**، (رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية والعمران، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011م)، ص13.

[4] عبد الرحمن سيف سردار: مرجع سبق ذكره، ص16.

[5] وليد فرج محمود التهامي: **تأثير التميز الاقتصادي للدولة على قبولها لعالمية متضمنات التنمية المستدامة – دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية –**، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ربيع 2012م)، ص63.

الجدول رقم (1):يوضح عناصر خطة القرن الحادي والعشرين

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية	الفقر، الإنتاج والاستهلاك، الصحة، التوطين الإنساني، العملية المتكاملة لصنع القرار
الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها	الفضاء الخارجي، موارد المياه العذبة، المخلفات المشعة، الأنظمة الأيكولوجية، المحيطات والبحار، الغابات والجبال، التنوع البيولوجي
تعزيز دور الجماعات المعنية بالبيئة	الشباب، النساء، الشعوب الأصلية، المنظمات غير الحكومية، السلطات المحلية، نقابات العمال، الشركات، تجمعات العلماء والفنيين
وسائل التنفيذ	نشر الوعي، التمويل، الإعلام، نقل التكنولوجيا، إصدار القوانين ...

المصدر: وليد فرج محمود التهامي: مرجع سبق ذكره، ص ص62-63

وفي سنة 2005م دخل "بروتوكول كيوتو" بشأن خفض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري حيز التنفيذ، وخلال الفترة الممتدة مابين 03-04 ديسمبر سنة 2007م، تم عقد "المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية" بمدينة بالي بأندونيسيا، وركزت نقاشات هذا المؤتمر على العديد من المشاكل البيئية الخطيرة من أهمها الزيادة الكبيرة في درجة حرارة الأرض بسبب الاحتباس الحراري.[1]

وبعد ثلاث سنوات، انعقدت "قمة المناخ" في كوبنهاغن عام 2010م نتيجة لتأكيد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم لاتزال تتدهور، رغم عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وناقشت "قمة المناخ" التغيرات المناخية الأخيرة وكيفية مواجهة الاحتباس الحراري، وسبل تحقيق تنمية مستدامة عالية تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية.ومع ذلك لم تسفر هذه القمة عن اتفاقيات ملزمة وكمية مثل "بروتوكول كيوتو"، واكتفى الأعضاء

[1] العربي حجام وسميحة طري: مرجع سبق ذكره، ص129.

المشاركون بوضع خطوط عريضة للعمل من أجل مكافحة تغير المناخ ومكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري.[1]

وفي عام 2012م في الفترة من 20-22 جوان، تم عقد "مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" في ريو ديجانيرو بالبرازيل، والذي عرف بإسم "ريو +20" ويتبادر إلى الذهن أن الهدف من المؤتمر هو تقييم 20 عاما من العمل البيئي، أي الفترة بين سنتي 1992م و2012م، لكن الواقع هو تقييم فترة 40 عاما، لأنه من الممكن قراءة الجهود البيئية الدولية والاتفاقيات والعقبات التي واجهتها خلال هذا المسار، بدءا من "مؤتمر ستوكهولم" عام 1987م كمحطة أساسية لهذه الجهود.[2]

عموما يمكن القول بأن كل هذه المؤتمرات التي سبق ذكرها أشارت إلى فكرة أساسية مفادها أن مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية والطبيعية ومحدوديتها قد باتت مشكلة عالمية، بالإضافة إلى كونها نبهت إلى أمر هام وهو أن الاستمرار في الاستغلال غير العقلاني لتلك الموارد قد يعرضها للاستنزاف، وهذا ما ينتج عنه بطبيعة الحال عدم الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق أكدت كل المؤتمرات على قاعدة هامة شعارها "ضرورة خلق تفاعل إيجابي بين الإنسان والبيئة، بما يحقق المحافظة عليها".

الجدول رقم (2): يوضح التسلسل الزمني لنشأة وتطور التنمية المستدامة

السنة	المؤتمر / القمة والهدف منه
1950م	نشر تقرير عن الحالة البيئية العالمية من طرف الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة، والذي كان الهدف منه دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم
1968م	تأسس نادي روما الذي دعا لإجراء أبحاثمجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة
1972م	انعقاد مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية من قبل الأمم المتحدة، كان مضمونه علاقة البيئة بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، بالإضافة إلى انتقاده للدول والحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية
1979م	تعبير الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس عن قلقه على الأوضاع البيئية
1980م	ظهور مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير معنون بـ "الإستراتيجية الدولية للبقاء"،

[1] عبد الرحمن سيف سردار: مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] نبيل لحمر: مرجع سبق ذكره، ص120.

	والذي أصدره الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN)
28 أكتوبر 1982م	إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، والذي كان الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري يؤثر على الطبيعة ووضع الاعتبار للنظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية
1987م	إصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية Harlem Brundilan، تم فيه بروز فكرة التنمية المستدامة كمصطلح معني بالتوازن البيئي
1989م	مصادقة 150 دولة على اتفاقية بازل لضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها
1992م	انعقاد ندوة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الملقبة بـ "قمة الأرض" في مدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل، والتي اجتمع فيها لأول مرة 172 رئيسا للحكومة، وتقرير المذكرة 21 الذي يشكل خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة
1997م	اعتماد بروتوكول كيوتو، والذي كان يهدف بالدرجة الأولى للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية، والعمل على زيادة استخدام أنظمة الطاقة الجديدة والمتجددة
2002م	انعقاد مؤتمر القمة العالمية في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا، وتهدف هذه القمة في المقام الأول لاستكمال الإنجازات التي تحققت في تنفيذ خطة القرن 21، وتعزيز التكامل بين المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة
2005م	دخول بروتوكول كيوتو بشأن خفض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري حيز التنفيذ
2007م	انعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية ببالي بأندونيسيا، وكان مضمون نقاشات هذا المؤتمر على العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها الزيادة الكبيرة في درجة حرارة الأرض بسبب الاحتباس الحراري
2010م	انعقاد قمة المناخ في كوبنغاهن نتيجة تأكيد جميع الأطراف السياسية عن تدهور حالة البيئة في العالم رغم المؤتمرات التي تم عقدها والاتفاقيات التي أبرمت، وناقشت القمة التغيرات المناخية وكيفية مواجهة الاحتباس الحراري وسبل تحقيق تنمية مستدامة عالمية تأخذ بالاعتبار الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية
20- /06/22	انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو والذي عرف باسم "ريو +20"، والذي كان الهدف منه هو تقييم فترة 40 عاما من العمل البيئي بدءا من مؤتمر ستوكهولم عام

2012م	1987م

المصدر: من إعداد الطالبة

2-خصائص التنمية المستدامة:

تتسم التنمية المستدامة بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن إستخلاص الخصائص التالية:

- تمتاز التنمية المستدامة بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة، حيث كلما تحقق مستوى معين من التطور، تطلب ذلك الانطلاق الى مستوى أعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.
- شمولية أهداف التنمية، حيث أن المفهوم الحديث للتنمية لايقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للدول، بل يضاف اليه التقدم في جميع مجالات الحياة، كالتعليم والخدمات الصحية، وتحقيق توازن نسبي في الدخل, وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية ولكن أيضا من خلال الحفاظ على التوازن البيئي.[1]
- التنمية المستدامة تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء مثلا والعمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا.
- التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي وتجعلها تعمل جميعا بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.[2]

وهناك من حدد خصائص التنمية المستدامة كالتالي:

- تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وماهو اجتماعي في التنمية، بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

---

[1] فلاح جمال معروف العزاوي: **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2016م، ص ص56-57.

[2] نور الدين قالقيل: **حوكمة المدن والتنمية المستدامة**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018م)، ص ص26-27.

- تهتم بمختلف الموارد البشرية أو البيئية أو المجتمعية منها وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو عليها الأولى.
- لايمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تحتويها.
- موجهة بشكل أساسي لتلبية متطلبات واحتياجات أفقر شرائح المجتمع وتسعى للحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.[1]

فالتنمية المستدامة بمجملها تعتبر عملية ديناميكية مستمرة، تسعى إلى تحقيق التنمية في شتى المجالات مع مراعاة الحفاظ على التوازن البيئي كقاعدة أساسية لها.

2- أهداف التنمية المستدامة:

تتنوع أهداف التنمية المستدامة وتتضاعف على أساس مفاهيم التنمية والإستدامة التي ترتبط ببعضها البعض حسب حاجة كل منهما للاخر, ليوضح ذلك من خلال تبني المفهوم الشامل والعادل للتنمية المستدامة.

يكمن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة في ضرورة توفير حاجيات الانسان ورعايته على المدى الطويل, ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر تحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى والتي لاتقل أهمية عنه وهي كالأتي:

- تحقيق استجابة للحاجيات الحاضرة دون استنزاف الموارد.
- السعي للقضاء على التدهور البيئي والفقر في كل مكان في العالم.
- المحافظة على مختلف الموارد الطبيعية والبشرية.
- تحقيق مشاركة الجميع في وضع المخططات التنموية(دون اقصاء لأي شريحة من المجتمع).
- ضمان تلبية للحاجات المستقبلية باستغلال عقلاني للموارد في الحاضر.[2]

[1] مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017م، ص ص84-85.

[2] صبرينة بن أعمارة: **"التنمية المستدامة كسبيل لحماية البيئة"**، مجلة الاجتهاد، العدد 10، ديسمبر 2016م، ص ص57-58.

وبالإضافة إلى الأهداف التي سبق ذكرها تسعى أيضا التنمية المستدامة وفق آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف الأخرى أهمها:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تسعى التنمية المستدامة الى التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة,وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس الحياة البشرية, وذلك بالحفاظ على جودة البيئة واصلاحها,والعمل على جعل العلاقة في النهاية علاقة تكامل وانسجام.
- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وذلك من خلال تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في ايجاد الحلول المناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
- **احترام البيئة الطبيعية:** ويتم ذلك من خلال التركيز على العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة, والتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواه على أساس الحياة البشرية, وعليه فان التنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الموصوفة وتسعى الى تطويرها لتحقق علاقة تكامل وانسجام.
- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** هنا تتعامل التنمية مع الموارد باعتبارها موارد محدودة, لذلك فهي تمنع نضوبها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بعقلانية.[1]
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة أهداف المجتمع, من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في مجال التنمية, وكيفية استخدام التقنيات المتاحة والجديدة لتحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المرجوة, دون أن ينتج عنها مخاطر وتأثيرات بيئية سلبية, أو على الأقل أن يتم التحكم في هذه المخاطر والاثار, مما يعني ايجاد حلول مناسبة لها.
- **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:** وبطريقة تناسب إمكانياته وتتيح تحقيق التوازن الذي يمكن من خلاله تفعيل التنمية الاقتصادي، والسيطرة على جميع المشاكل البيئية ووضع الحلول المناسبة لها[2].

---

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون: **"التنمية المستدامة، المفهوم والعناصر والأبعاد"**، مجلة ديالى، العراق، العدد 67، العدد 67، 2015م، ص ص342-343.

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص ص29-30.

إن التنمية المستدامة وبمختلف أهدافها التي تم طرحها, تشير جميعها إلى نقطة وهدف أساسي وهو القدرة على الوفاء بحاجات البشر على المدى الطويل مع الأخذ في عين الإعتبار الجانب البيئي وحماية قاعدة الموارد الطبيعية من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

3- أبعاد التنمية المستدامة:

من خلال التعريفات السابقة والمتعددة للتنمية المستدامة، لوحظ أن هذه الأخيرة تتضمن أبعاد متعددة مختلفة متداخلة فيما بينها ثلاثة منها رئيسية وهي: البيئة، المجتمع، والإقتصاد، حيث يتم تحقيق التنمية الشاملة من خلال الترابط والتوافق بين هذه الأبعاد الثلاثة، أي التوازن بين كل من النظام البيئي والإجتماعي والإقتصادي، بالإضافة إلى البعد التكنولوجي بإعتباره أحد أبعاد التنمية المستدامة. وعليه من هذا المنطلق سيتم شرح الأبعاد الرئيسية السابقة الذكرعلى النحو الآتي:

4-1/- البعد البيئي للتنمية المستدامة:

لا شك أن الطبيعة تفرض حدودا يجب إحترامها والعمل على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية. لذلك فإن البند الأول في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة تحقيق التوازن بين النظام الإقتصادي، الإجتماعي، والبيئي دون إستنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي[1]. ويشير المبدأ الرابع لإعلان " ريو" إلى أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، حيث يتعلق الأمر بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية والإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والغابات والموارد المائية في العالم. فمراعاة الجانب البيئي يكون من خلال:

- **حماية الموارد الطبيعية:** حيث ان التنمية المستدامة كانت في البداية قضية بيئية في المقام الاول من خلال تعريفات اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، قبل ان تتسع لتشمل المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية[2]. لذلك فهي تسعى الى حماية الموارد الطبيعية، من حماية التربة الى اراضي الاشجار ومصايد الاسمك- مع توسيع الانتاج لتلبية احتياجات الاعداد المتزايدة من

[1] إسمهان بن لعلام وكريمة نبان: "**البيئة والتنمية المستدامة مقاربة تحليلية شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير في التشريع الجزائري**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، 2021م، ص1059.

[2] عبد الغاني لولو:"**الإتصال التشاركي كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الجماعة المحلية– البلدية–**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد الاقتصادي 34 (02)، 2018م، ص69.

السكان. التنمية المستدامة هنا تعني الاستخدام الاكثر كفاءة للاراضي الصالحة للزراعة وامدادات المياه.[1]

- **صيانة المياه:** تسعى التنمية المستدامة من خلال هذا البعد على التركيز على صيانة المياه من خلال وضع حد للاستخدامات المهدرة وتحسين كفاءة شبكات المياه بالاضافة الى تحسين جودة المياه.
- **الحفاظ على ثراء الارض في التنوع البيولوجي للأجيال القادمة:** من خلال إبطاء أو توقيف عمليات الإنقراض وتدمير الملاجئ والنظم البيئية، وكذلك منع زعزعة إستقرار المناخ، أو النظم الجغرافية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الواقية للأرض نتيجة أفعال بشرية.[2]

يعتبر الجانب البيئي أحد الجوانب الأساسية التي ركزت عليها التنمية المستدامة في جميع مشاريعها، حيث تحظى البيئة بكل ماتحمله من موارد طبيعية بإهتمام خاص، نظرا لكونها العنصر الأساسي التي من خلاله يمكن تدعيم جميع جوانب التنمية المستدامة الأخرى.

4-2/- البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة: من حق الإنسان الطبيعي أن يعيش في بيئة نظيفة وسليمة، يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع ضمان حقه في نصيب عادل من الموارد الطبيعية والخدمات البيئية والإجتماعية، وإستثمارها فيما يخدم إحتياجاته الأساسية (مأوى، غذاء، والهواء..)، وكذلك الحاجات التكميلية لرفع مستوى معيشته (كالعمل والترفيه..) وبدون تقليص فرص الأجيال القادمة.[3]

وهنا تعني التنمية المستدامة بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير من أجل إستقرار النمو السكاني الذي بدأ يصبح بالغ الأهمية، ليس لأن النمو السكاني المستمر لفترة طويلة وبمعدلات مماثلة للمعدلات الحالية أصبح إستحالة واضحة على الإطلاق، ولكن أيضا لأن النمو السريع يخلق ضغوطا

---

[1] سعاد دوبة: **السكان والتنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية الألفية**، (أطروحة دكتوراه في الديموغرافيا، جامعة وهران2، 2017م)، ص31.

[2] أحمد تي والأخضر بن عمر وسارة بن موهوب: "**التنمية المستدامة أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية**"، ورقة بحث قدمت في أعمال الملتقى الوطني الأول حول: "جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر الأبعاد والتحديات"، 04-05 فيفري 2020م، ص287.

[3] ريدة ديب وسليمان مهنا: "**التخطيط من أجل التنمية المستدامة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، 2009م، ص491.

شديدة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على تقديم الخدمات. بالإضافة إلى أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ويقلل من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لدعم كل ساكن، وتتمثل الأبعاد التي يضمها البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة فيما يلي: [1]

- **تحديد الحجم النهائي للسكان:** يعتبر الحجم النهائي للسكان على الكرة الأرضية مهم أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على دعم الحياة البشرية غير معروفة بدقة. ووفقا لبعض الإحصائيات من المتوقع أن يصل حجم السكان إلى 11 مليارا في عام 2100م، والضغط السكاني حتى في المستويات الحالية هو عامل من عوامل تدمير المساحات الخضراء، تدهور البيئة، والإستغلال المفرط للحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، لأنه كلما زاد عدد السكان زاد إستخدام الموارد الطبيعية.[2]
- **أهمية توزيع السكان:** كما أن توزيع السكان له أهمية كبيرة، حيث أن الإتجاهات الحالية نحو التوسع الحضري وخاصة تطوير المدن الكبيرة لها عواقب بيئية هائلة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن ثم فإن التنمية المستدامة هنا تعني تعزيز التنمية الريفية النشطة للمساعدة في إبطاء الهجرة إلى المدن، وتعني إتخاذ تدابير سياسية خاصة مثل إعتماد الإصلاح الزراعي وإعتماد التقنيات (التكنولوجيات) التي تقلل الآثار البيئية للتوسع الحضري إلى الحد الأدنى، ومن هنا جاء مصطلح التنمية المستدامة.[3]

الإستخدام الكامل للموارد البشرية: تتضمن فكرة التنمية الإستخدام الكامل للموارد البشرية من خلال تحسين التعليم، الخدمات الصحية، ومحاربة الجوع. ومن المهم بشكل خاص توفير الخدمات الأساسية لأولئك الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية.

ومن ثم، فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالإحتياجات البشرية الأساسية كتعلم القراءة والكتابة، بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني فيما وراء الإحتياجات الأساسية – تحسين الرفاهية الإجتماعية

---

[1] صبرينة معاوية: **التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية – مدينة بسكرة نموذجا** –، (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016م)، ص ص143–144.

[2] حسين بوصالح: **"آليات دمج البعد البيئي ضمن عملية التنمية المستدامة"**، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، ديسمبر 2018م، ص206.

[3] باية بوزغاية: مرجع سبق ذكره، ص139.

وحماية التنوع الثقافي والإستثمار في رأس المال البشري- ، من خلال تدريب المدربين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين اللازمين لإستدامة التنمية.[1]

د/- الصحة والتعليم: هناك إرتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، حيث يعتبر الحصول على مياه الصالحة للشرب والغذاء الصحي والرعاية الصحية الدقيقة من أهم مبادئ التنمية المستدامة، لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان والفقر وإرتفاع تكاليف المعيشة والنمو السكاني المطرد أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما في البلدان النامية حيث لا تتطور الخدمات الصحية والبيئية بطريقة تواكب التطور الإقتصادي، ومن أهم المؤشرات الرئيسية للصحة هي: معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والرعاية الصحية الأولية. [2]

كما أن التعليم يساعد على التنمية الإقتصادية، كما من شأنه أن يساعد المزارعين وغيرهم من السكان البدو على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي بشكل أفضل. [3]

- **دور المرأة وأهميتها:** تعتبر المرأة المدبر الأول والأساسي للموارد والبيئة في المنزل – ورعاية الأطفال وتنشئتهم- ، حيث يعتمد عليها في تكوين نشء صالح يغير من مستقبل التنمية في البلدان النامية. ومع ذلك، فهي آخر من يجد الرعاية والإهتمام مقارنة بالرجال.

ولدور المرأة أهمية خاصة حيث تعتمد البلدان النامية على النساء والأطفال في الصناعات الصغيرة والزراعة والرعي والإهتمام بالبيئة المنزلية والإستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.[4]

- **حرية الإختيار والديمقراطية في الحكم:** لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة، فالسياسة جزء لا يتجزأ من التقدم بالتنمية. حيث يشكل النمط الديمقراطي في الحكم الحجر الأساس للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل، فالمجتمع الغير قادر على الإختيار والتعبير بحرية هو مجتمع مقيد، وهو مايميز

---

[1] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص ص144-145.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسن إبراهيم المهندي: **التنمية المستدامة في دولة قطر – الإنجازات والتحديات** -، اللجنة الدائمة للسكان للنشر، قطر، 2008م، ص ص23-24.

[3] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص145.

[4] خالد مصطفى قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010م، ص ص31-32.

معظم البلدان النامية، مما يؤدي إلى فشل جهود التنمية بإعتبارها نتيجة عدم مشاركة الجماعات المحلية في قرارات التخطيط والإدارة.[1]

يلعب البعد الإجتماعي هدف أساسي من أهداف التنمية المستدامة، نظرا للتأثير الفعال الذي يمارسه هذا الأخير على البيئة، فالتنمية المستدامة تنادي في مضمونها إلى تحقيق هدف أساسي هو كيفية الحفاظ على التوازن مابين الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وتلبية متطلبات المجتمع.

4-3/- البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة: يعتبر البعد الإقتصادي أحد الأهداف التي يجب تحقيقها من خلال تحسين الظروف الإقتصادية، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الإستخدام الرشيد للموارد المتاحة، من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع[2]. وتعني الإستدامة هنا إستمرار الرفاهية الإقتصادية وتعظيمها لأطول فترة ممكنة من خلال توفير عناصر الرفاهية الإقتصادية بأفضل جودة، ويشمل هذا البعد مايلي: [3]

- **إيقاف تبديد وهدر الموارد الطبيعية:** التنمية المستدامة تعني ترشيد مستويات إستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وعدم إهدارها، وذلك بتحسين مستوى الكفاءة في إستغلال تلك الموارد وكذلك تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي للدول.[4]
- **تحديد حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياس مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أكثر مما يستخدمه سكان البلدان النامية، فعلى سبيل المثال: فإن إستهلاك الطاقة الناتجة عن إستهلاك النفط والغاز والفحم في البلدان المتقدمة يشكل أضعاف مضاعفة عن الدول الأخرى.[5]

---

[1] نورة عمارة: **النمو السكاني والتنمية المستدامة**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012م)، ص22.

[2] عبد القادر عوينان: **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر** –، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008م)، ص48.

[3] رحمة بلهادف وفوزية لاكسي وعياد السعدي: "**كرونولوجيا التنمية المستدامة: من تقرير حدود النمو 1972م إلى قمة الأمم المتحدة لـ SDGS**"، ورقة بحث قدمت في أعمال الملتقى العلمي الدولي الأول حول: "إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول –"، جامعة البليدة2، 2015م، ص05.

[4] سليمة بن حليمة وساسية خضراوي: "**واقع وآفاق لتنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، سبتمبر 2016م، ص124.

[5] ياسمينة إبراهيم سالم وهاجر يحي: "**الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 06، جوان 2017م، ص164.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** تقع على الدول المتقدمة مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن إستهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية كالمحروقات– ومن ثم فإن مساهمتها في مشاكل التلوث العالمي كان كبير بشكل غير متناسب.[1] بالإضافة إلى ذلك تمتلك الدول الغنية الموارد المالية والتقنية والبشرية بأن تضطلع بالصدارة في إستخدام تكنولوجيات أنظف وأقل كثافة للموارد، وفي تحويل إقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى بإعتبار أن ذلك إستثمار في مستقبل الكرة الأرضية.[2]
- **تقليص تبعية البلدان النامية:** هناك جانب من جوانب الروابط الدولية بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالحد الذي ينخفض به إستهلاك الموارد الطبيعية في الدول الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، وهذا يحرم البلدان النامية من الإيرادات التي هي بأمس الحاجة إليها، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر هو البدء من نمط تطويري (تنموي) يعتمد على الذات، لتنمية القدرات وتأمين الإكتفاء الذاتي.[3]
- **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:** بالنسبة للبدان الفقيرة تعني التنمية المستدامة تكريس الموارد الطبيعية بهدف التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المدقع نتائج عملية مهمة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر والتدهور البيئي والنمو السكاني السريع والتخلف الناتج عن التاريخ الإستعماري والإعتماد المطلق على القوى الرأسمالية.[4]

المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة لتخفيف عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص كسب الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الإجتماعية والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الإختيار وغيرها من الحقوق السياسية، تشكل عائقا مهما أمام

[1] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص141.
[2] ياسمينة إبراهيم سالم وهاجر يحي: مرجع سبق ذكره، ص165.
[3] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص142.
[4] ياسمينة إبراهيم سالم وهاجر يحي: مرجع سبق ذكره، ص165.

التنمية. فهذه المساواة تساعد على تحفيز التنمية والنمو الإقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.[1]

- **الحد من التفاوت في المداخيل:** التنمية المستدامة إذن تعني الحد من التفاوت المتزايد في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة، وإتاحة حيازات كبيرة وغير منتجة من الأراضي للفقراء الذين لايملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل مثل الحال في بلادنا، وكذا تقدم القروض للقطاعات الإقتصادية غير الرسمية وإضفاء الشرعية عليها.[2]

تقليص الإنفاق العسكري: يجب أن تعني التنمية المستدامة في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على إحتياجات التنمية.

إن إعادة تخصيص حتى جزء صغير من الموارد المخصصة الآن للاغراض العسكرية من شأنه أن يسرع التنمية بشكل كبير. [3]

وعليه يرتبط البعد الإقتصادي أشد الإرتباط بالتنمية المستدامة بإعتباره أحد ابعادها الرئيسية ومن بين أهدافها المسطرة، فعملية تحقيق التقدم الإقتصادي كمؤشر أساسي للتنمية، يتطلب بالضرورة مراعاة الجانب البيئي وكيفية المحافظة على الموارد الطبيعية كونها العنصر الأساسي من عناصر التنمية المستدامة.

4-4/- البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة: أخذت التنمية المستدامة بعدا جديدا على غرار الأبعاد الثلاثة الرئيسية: البيئة، المجتمع، والإقتصاد وهو البعد التكنولوجي، كون هذا الأخير ومع دخوله الشق الإجتماعي والإقتصادي فقد أدى بدوره في الزيادة الإنتاجية التي إنعكست بشكل مباشر على التحسن في المستوى المعيشي. وبهذا أصبحت التنمية المستدامة تتطلب الحاجة إلى التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة تقلل من إستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى إلى الحد الأدنى[4]. ويجب أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية التي تولد نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول وتقوم بإعادة تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تدعمها، وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيا

---

[1] سليمة بن حليمة وساسية خضراوي: مرجع سبق ذكره، ص124.

[2] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص143.

[3] ياسمينة إبراهيم سالم وهاجر يحي: مرجع سبق ذكره، ص166.

[4] حسيبة ملاس: "**تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 2019م، ص38.

التقليدية بهذه المعايير فيجب الحفاظ عليها[1]. بالإضافة إلى ماسبق يمكن إعتبار الطاقة البديلة والتكنولوجيا النظيفة أحد الحلول لإنقاذ الكوكب من الفناء جراء التغيرات التي طرأت على المواد الحية في البيئة كتلوث الماء والنبات الناتجة عن الإختلالات التي لازمت المحيط البيئي من إنتشار التلوث وتضرر صحة المجتمعات.. ، وعليه فالإهتمام بالتكنولوجيا النظيفة هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[2]. بالإضافة إلى كون التنمية المستدامة تستند في تحقيق أهدافها على ضرورة اللجوء إلى إستخدام تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية فهي أيضا يندرج ضمن أهدافها ذات البعد التكنولوجي: الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة بالإضافة إلى الحد من إنبعاث الغازات، المحروقات والإحتباس الحراري، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.[3]

يعد البعد التكنولوجي من الأبعاد المأخوذة في عين الإعتباركهدف أساسي للتنمية المستدامة، نظرا لما يمكن أن تمارسه مختلف هذه الآليات والوسائل المستخدمة على التأثير في البيئة، حيث تنادي التنمية المستدامة في مجملها إلى ضرورة إعتماد التقنيات والوسائل الصديقة للبيئة حتى يمكن الحفاظ على مواردها بشكل مستدام.

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الربط بين أبعادها الأربعة على الأقل وهي: البعد البيئي، الإجتماعي، الإقتصادي، والتكنولوجي، حيث أنه كل إجراء يتخذ في أحد الأبعاد هو بالضرورة يعزز أهداف الأبعاد الأخرى

[1] رشيدة زاوية: "**أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، 2019م، ص16.

[2] علي شبيطة ورابح هزيلي: "**مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي**"، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2021م، ص154.

[3] أمال لبعل والأزهر العقبي: "**التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 26، مارس 2018م، ص262.

الشكل رقم (3): مخطط يوضح أبعاد التنمية المستدامة

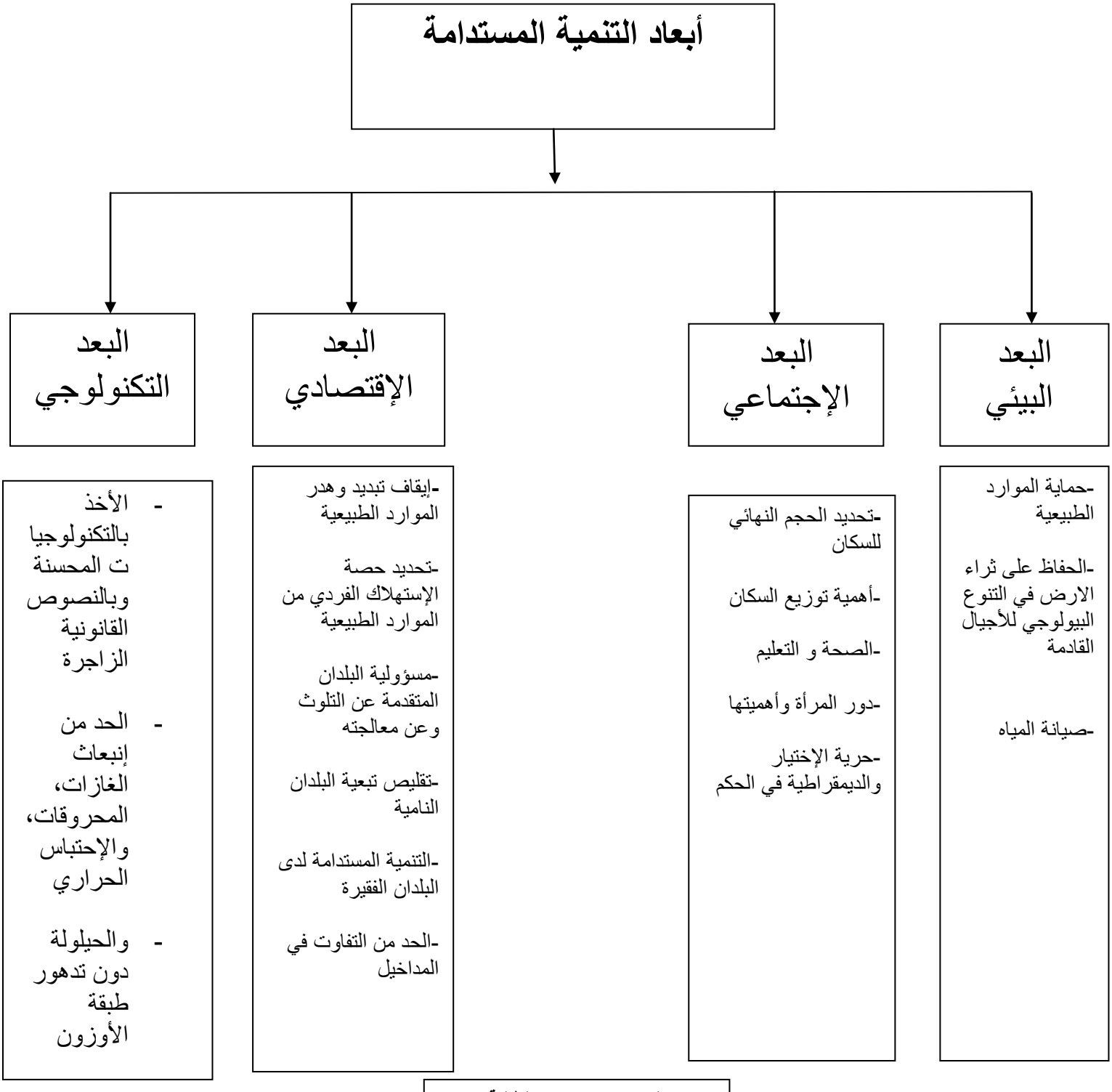

المصدر: من إعداد الطالبة

4- أسس ومبادئ التنمية المستدامة:

1.5. أسس التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وكانت أهمها مايلي:

- أن تأخذ التنمية في الإعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى الأداء الحالي والمستقبلي للموارد الطبيعية كاساس للشراكة بين الاجيال القادمة في توافر تلك الموارد.
- فيما يتعلق بهذا المفهوم، فإن التنمية لاتقوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ما تقوم على نوعية وطريقة توزيع تلك العائدات، على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين إذا ما تم الربط بين سياسات التنمية والمحافظة على البيئة.
- يتعين مراجعة أنماط الإستثمار الحالية، مع تشجيع إستخدام الوسائل التقنية الأكثر توافقا مع البيئة، بهدف الحد من مظاهر الضرر وإخلال التوازن البيئي والحفاظ على إستمرارية الموارد الطبيعية.[1]
- لا يكفي تعديل أنماط الإستثمار وهياكل الإنتاج فقط، وإنما من الضروري أيضا تعديل أنماط الإستهلاك السائدة لتجنب الإسراف وإهدار الموارد وتلوث البيئة.
- يجب أن يشمل مفهوم العائد من التنمية كل مايفيد المجتمع، بحيث لايقتصر هذا المفهوم على العائد والتكلفة، بناءا على عائد الآثار البيئية غير المباشرة والتكلفة الإجتماعية المترتبة على ذلك والتي تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.
- إن إستدامة وتواصل وإستمرارية النظم الإنتاجية هي أساس منع إمكانية إنهيار أسس التنمية، خاصة في البلدان النامية التي تعتمد على النظم التقليدية المرتبطة بعناصر البيئة الطبيعية.[2]

إذن فالتنمية المستدامة تقوم على أسس محددة ومضبوطة تلعب دورا هاما وأساسيا في الوصول وتحقيق أهدافها المرجوة والمسطرة.

2.5. مبادئ التنمية المستدامة:

[1] عبد الرحمن محمد الحس: "**التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**"، ورقة بحث قدمت في ملتقى حول: "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011م، ص ص04-05.

[2] عبد الكامل عطية وصلاح الدين هدوش: "**التنمية المستدامة قراءة في الأسس والأبعاد والأهداف**"، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، المجلد 03، العدد 08، ماي 2020م، ص ص314-315.

تستند التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ الأساسية، والتي تعتبر بمثابة الركائز الهامة التي تعتمد عليها في تحقيق استراتيجياتها للوصول إلى أهدافها المرجوة، والتي تتمثل في تحقيق التنمية لأجيال الحاضر والمحافظة عليها للأجيال القادمة. وعليه تنقسم مبادئ التنمية المستدامة إلى قسمين أساسيين هما:

أ/- المبادئ الأساسية: وتشمل مبدأن هما:

- **مبدأ التوفيق بين متطلبات التنمية وتدابير حماية البيئة:** يظهر من خلال تأثير كل منهما على الآخر، حيث تتسبب التنمية في العديد من المشكلات البيئية نتيجة التقدم الصناعي، مثل التلوث على سبيل المثال.

ومن ناحية أخرى يساهم الإفتقار إلى التنمية وعدم القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية والفقر في إستنزاف الموارد الطبيعية الضرورية وتدهور النظم البيئية مثل قطع الغابات وتدهور الأراضي الخصبة لتلبية إحتياجات المجتمع[1]، بالإضافة إلى ذلك تنشأ المشاكل البيئية من عدم إتباع التنمية المناسبة التي تستخدم الموارد الطبيعية بشكل رشيد وتحافظ على البيئة، لأن هذه الأخيرة تعتمد عليها إستمرارية التنمية.[2]

- **مبدأ العدالة مابين الأجيال:** تقوم التنمية على مبدأ المساواة الإجتماعية بين الأجيال والتي بدورها تشمل ثلاثة مبادئ أساسية وهي: ضرورة صيانة كل جيل للتنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة الموارد بحيث لا يحد من فرص الأجيال القادمة، وفي الوقت نفسه من حق كل جيل أن يرث أرضا شبيهة بالأرض التي عاش عليها أسلافه، بشرط أن يحافظوا على نوعية الأرض ويتركونها في حالة مماثلة لتلك التي حصلوا عليها، أما المبدأ الثالث من مبادئ العدالة الإجتماعية أو ما يقصد به العدالة ما بين الأجيال فإنه ينص على وجوب كل جيل أن يمنح المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما كان الحال في الأجيال السابقة[3].

وعليه يعتمد هذا المبدأ بالدرجة الأولى على قاعدة أساسية مفادها كيف يمكن أن توزع الثروات بشكل متساوي بين أجيال الحاضر والأجيال القادمة، بإعتبارها حق من حقوق جميع الأجيال يمكن إسنادها من بين حقوق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وأحد الواجبات المفروضة عليه في حماية مواردها.

---

[1] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص147.

[2] باية بوزغاية: مرجع سبق ذكره، ص143.

[3] فتيحة طويل: مرجع سبق ذكره، ص99.

ب/- المبادئ الفرعية: وتتمثل فيما يلي:

- **مبدأ الإحتياط:** كذلك يجب العمل على ضمان حماية البيئة من أي آثار ضارة متوقع حدوثها، والتي قد لا تحدث أبدا وفي حالة حدوثها تكون في المستقبل البعيد. وبالتالي فإن الطابع التنبؤي للمبدأ يجعلها موجها تماما نحو التدابير المتعلقة بالحفاظ على البيئة لتلبية إحتياجات التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية بمساعدة بعض المبادئ. وهذا يتم عن طريق إتخاذ تدابير فعالة التي تسعى للوقاية من تدهور البيئة وتحقيق التنمية المستدامة[1].
- **مبدأ الأشغال المشترك للإنسانية:** يتمثل في التراث المشترك للبشرية، وتجسيدا للمصالح المشتركة للإنسانية الحالية أو القادمة. ويتكون التراث من المجالات المشتركة التي ليس لها مالك كالفضاء الخارجي مثلا، والعمل على بلورة أهمية الإعتراف بضرورة حماية الجوانب الفريدة والمتميزة للبيئة، سواء كانت من عمل الإنسان أو الطبيعة، وعلى كل دولة واجب حماية التراث الثقافي والطبيعي والحفاظ عليه ونقله إلى الأجيال القادمة.[2]
- **مبدأ المشاركة في القرارات:** تستدعي إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الإيكولوجي إلى السعي لإشراك جميع المواطنين في عملية صنع القرارات المتعلقة بحماية البيئة، فعلى الأفراد والجماعات مسؤولية حماية وإدارة الموارد بطريقة مستدامة، وتخص هذه المشاركة الفئات كالنساء، الشباب، السكان الأهليين، الجماعات المحلية، النقابات، الفلاحين، والنخبة العلمية أيضا.[3]
- **مبدأ الملوث يدفع الثمن:** ظهر مبدأ الملوث الدافع أو الملوث يدفع الثمن سنة 1972م، في إطار منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية كمبدأ من مبادئ السياسات البيئية الهادفة إلى التشجيع الأمثل والرشيد (العقلاني) للموارد الطبيعية الموجودة في البيئة.[4] وعليه ينبغي للسلطات الوطنية أن تسعى جاهدة لتشجيع الوفاء بالتكاليف البيئية داخلها وإستخدام الأدوات الإقتصادية، مع مراعاة النهج القاضي بأن يكون المتسبب في التلوث هو الذي يتحمل تكلفة وتدابير منع التلوث ومكافحته.[5]

---

[1] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص148.

[2] باية بوزغاية: مرجع سبق ذكره، ص144.

[3] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص148.

[4] وريدة جندلي: "**الحماية الخضراء كآلية لحماية البيئة من التلوث في ظل التشريع الجزائري: بين التحفيز والردع**"، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 10، العدد 02، 2022م، ص116.

[5] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص149.

- **مبدأ سيادة ومسؤولية الدولة:** لاشك في أن لكل دولة الحق في إستغلال مواردها الطبيعية الواقعة فوق إقليمها بالطريقة التي تحددها، دون تدخل من دول أخرى. غير أن هذه السيادة ليست مطلقة، لكنها مقيدة بواجب عدم إحداث ضرر بيئي لدول أخرى، وفي حالة الإخلال به تتحمل الدولة مسؤوليتها الدولية ويجب إصلاح الضرر البيئي الناجم والمتسببة فيه.[1]
- **مبدأ الشراكة الشاملة والتعاون:** إن التعاون الدولي للمحافظة على البيئة وحمايتها ضرورة تفرضها شمولية النظم البيئية، وقد أضفي عليه تدريجيا صفة الإلتزام القانوني. وهو مبدأ لايتم تحديده من خلال منع الأضرار التي قد تلحق بالبيئة، ولكن عن طريق الحد منها في حالة حدوثها.[2]
- **مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة:** في ضوء الإسهامات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، تتحمل الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة، وتدرك الدول المتقدمة المسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر إلى الضغوط التي تفرضها على البيئة العالمية وإلى التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها. ويشير هذا المبدأ بإنشاء فعلي لآليات مالية لمساعدة البلدان النامية في حماية البيئة.[3]

بالإضافة إلى المبادىء التي تم التطرق إليها هناك من حدد 10 مبادئ للتنمية المستدامة يمكن التطرق إليها على النحو التالي:

- **المبدأ الأول:** مبدأ تحديد الأولويات بعناية: إن خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد المالية اقتضت تحديد الأولويات بدقة وتنفيذ الإجراءات للعلاج على مراحل، وهذه الخطة تعتمد على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والبيئية للمشاكل الإيكولوجية وتحديد المشكلات التي يجب التصدي لها بشكل فعال. ففي عام 1992م اتضح أن التلوث بالرصاص كان من أهم مشاكل الدول ثم مشكلة الأمونيا، وأمكن التوقف عن إستخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص. والآن تعمل حوالي خمسين دولة على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.[4]

---

[1] باية بوزغاية: **تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة**، (مذكرة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2008م)، ص154.

[2] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص149.

[3] باية بوزغاية: توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة – مدينة بسكرة أنموذجا –، مرجع سبق ذكره، ص ص145-146.

[4] أمال لبعل: **التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر – حالة بلدية بسكرة نموذجا** –، (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018م)، ص179.

- **المبدأ الثاني:** مبدأ الإستفادة من كل دولار: بدأ تأكيد فعالية التكلفة بسبب تكاليف السياسات البيئية بما في ذلك السياسات الناجحة والتي تبدو مكلفة دون مبرر، وأوضحت الجهود المبذولة في هذا الصدد أن تطور البحوث العلمية في ذلك تسمح بتحقيق العديد من الإنجازات وبموارد محدودة. وبالتالي وجب تكثيف الجهود من أجل تحديد الطرق الأقل تكلفة لمعالجة المشاكل البيئية المختلفة.[1]
- **المبدأ الثالث:** إغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: ستشمل بعض المكاسب في مجال البيئة تكاليف ومفاضلات، وقد يتحقق البعض الآخر كمنتجات ثانوية للسياسات المصممة لتحسين الكفاءة. ونظرا لندرة الموارد التي تم تخصيصها لحل المشاكل البيئية من بينها خفض الدعم على إستخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة مربحة للجميع.[2]
- **المبدأ الرابع:** إستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى تقليل الضرررهي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تفرض بعض البلدان النامية رسوم إنبعاثات مثل إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتدفق النفايات ورسوم قائمة على قواعد السوق لعمليات الإستخراج.[3]
- **المبدأ الخامس:** الإقتصاد في إستخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض الضرائب على الوقود أو قيود الإستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية وإدخال مبدأ الحوافز للمؤسسات الصناعية التي تسعى لتقليل المخاطر البيئية، فعلى سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقييم الأداء البيئي، ومثل الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام الذي يعتبر أقوى من الأساليب التقليدية[4]

---

[1] هواري خيثر وحفيظة عزازن: "**متطلبات إنجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة**"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 02، أفريل 2020م، ص08.

[2] فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة: "**التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي – دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015م**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، ص156.

[3] فضيلة غرايبية: "**التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة نظرية سوسيولوجية في آليات وإستراتيجيات تحقيقها**"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 07، العدد 01، فيفري 2022م، ص139.

[4] أمال لبعل: مرجع سبق ذكره، ص179-180.

- **المبدأ السادس:** العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة أن تتعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص لأنه عنصر أساسي في عملية الإستثمار، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الإيزو) والذي يشهد على أن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.[1]
- **المبدأ السابع:** الإشراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشاكل البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية للغاية إذا شارك المواطنون المحليون في هذه العملية، من خلال قدرتهم على تحديد الأولويات ومعرفتهم للحلول الممكنة، وقدرتهم على مراقبة المشاريع البيئية. بالإضافة إلى حقيقة أن مشاركة المواطنين تساعد في بناء قواعد جماهيرية، والتأثير على الرأي العام ودعم التغيير نحو الأفضل.[2]
- **المبدأ الثامن:** توظيف الشراكة التي تحقق النجاح: يجب أن تعتمد الحكومات على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتنفيذ إجراءات مكثفة لمعالجة المشاكل البيئية.[3]
- **المبدأ التاسع:** تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: إن مهمة الإداريين البارعين (المهرة) هي تحقيق تحسينات كبيرة في البيئة بأقل التكاليف، فعلى سبيل المثال يمكن لأصحاب المصانع تقليل نسبة تلوث الهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين المنشآت من الداخل[4]، كما هو الحال في الجزائر، بسبب المساعدات الفنية التي أدت إلى تحسين أداء مصانع الصلب مما مكنها من ممارسة وظائفها بأداء فعال وبأقل تأثير سلبي على البيئة.[5]
- **المبدأ العاشر:** إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص بكثير وأكثر فاعلية من العلاج. وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم الأضرار المحتملة من الإستثمارات الجديدة في البنية التحتية وتخفيفها[6]. وباتت تأخذ في الإعتبار التكاليف والمنافع النسبية

---

[1] الشاذلي زيبار ورابح آيت عيسى: "**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة في ظل استعمال الطاقات البديلة**"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 02، أفريل 2020، ص53.

[2] فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة: مرجع سبق ذكره، ص157.

[33] فضيلة غرايبية: مرجع سبق ذكره، ص140.

[4] زيبار الشاذلي ورابح آيت عيسى: مرجع سبق ذكره، ص54.

[5] هواري خيثر وحفيظة عزازن: مرجع سبق ذكره، ص09.

[6] فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة: مرجع سبق ذكره، ص151.

عند تصميم إستراتيجيات الطاقة الخاصة بها، وتجعل البيئة مكونا فعالا في إطار السياسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والتجارية والبيئية.[1]

فالتنمية المستدامة إذن ووفقا لأسسها التي تقوم عليها ومن خلال جميع مبادئها التي سبق ذكرهم، ركزت على جانب أساسي وهام يدخل ضمن أبعادها الرئيسية وهو الجانب البيئي وكيفية المحافظة عليه بإعتباره أحد أهدافها الرئيسية.

6. معوقات التنمية المستدامة:

على الرغم من التقدم الكبير الذي حدث في الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي، ومسيرة التنمية المستدامة في الدول النامية إلا أن هناك بعض العقبات التي واجهتها العديد من هذه الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة، ومن بين أهم هذه المعوقات مايلي:[2]

- **الفقر:** الذي هو أساس العديد من المعضلات الصحية والإجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية الوطنية والدولية أن تضع سياسات تنموية وخطط اصلاح اقتصادي تقضي على إصلاح هذه المشاكل من خلال خلق فرص عمل والتنمية الطبيعية والبشرية والإقتصادية والتعليمية لأشد المناطق فقرا وتخلفا، والعمل على مكافحة الأمية[3].
- **الديون وخدماتها:** والتي تمثل أحد أهم الأعباء الواقعة على عاتق إقتصاد معظم الدول النامية، وتحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة، وتؤثر سلبا على مجتمعاتها ومجتمعات العالم ككل، ومانتج عنها من مشاكل عديدة كإتساع رقعة الفقر والذي انعكس على البيئة وزاد من تدهورها، مما يستدعي التضامن للتغلب على هذه الصعوبات عامة للإنسانية في الحاضر والمستقبل من مخاطرها وتأثيراتها السلبية.[4]
- **التضخم السكاني غير الرشيد:** خصوصا في البلدان النامية وتدهور الأحوال المعيشية في الأحياء الفقيرة (المناطق العشوائية)، وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

---

[1] أمال لبعل: مرجع سبق ذكره، ص181.

[2] سعاد رزاي: **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة،** (مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008م)، ص61.

[3] باية بوزغاية: مرجع سبق ذكره، ص167.

[4] فتيحة طويل: **التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة،** (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013م)، ص106.

- **تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:** واستمرار نضوبها (استنزافها) لدعم أنماط الإنتاج والإستهلاك الحالية مما يزيد من استنفاد قاعدة الموارد الطبيعية ويعيق تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية.[1]
- الإفتقار إلى التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة.
- غياب الخبرات اللازمة بين الدول الإسلامية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لإيجاد حلول لهذه القضايا.[2]
- **الحروب والنزاعات المسلحة والإحتلال الأجنبي:** والتي تؤثر سلبا على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الإحتلال الأجنبي، ووضع تشريعات والتزامات تحظر وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها، أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى وفقا للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى، ومنع تدمير المنازل والمنشات المدنية ومصادر المياه.[3]
- **ضعف الوعي:** لدى المواطنين ومتخذي القراروتضارب المصالح والأهداف والسياسات بين الجهات الحكومية، مع تغييب مشاركة المجتمع المدني في الأنشطة التنموية التي من شأنه التأثير على أهداف التنمية المستدامة.[4]
- **التصحر:** والذي يشكل أحد المشاكل البيئية التي تعيق التنمية المستدامة، فالنمو الديموغرافي والاحتباس الحراري، والزراعة المكثفة والسقي العشوائي بالإضافة لقطع الغابات كلها عوامل تساهم في عملية التصحر.[5]
- عدم توفر سياسات وإجراءات واضحة: لحماية البيئة والمحافظة على الموارد وتقدير الأضرار الناتجة عن مشاريع التنمية.
- غالبا مايؤدي دعم أنماط الإنتاج والإستغلال المفرط للموارد الطبيعية إلى فشل التنمية المستدامة[6].

---

[1] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص160.

[2] باية بوزغاية: مرجع سبق ذكره، ص168.

[3] سعاد رزاي: مرجع سبق ذكره، ص62.

[4] إبراهيم قدور شرقي: "**إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والإستراتيجيات**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2023م، ص542.

[5] مصباح بلقاسم: "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة معارف، العدد 18، جوان 2015م، ص237.

[6] إبراهيم قدور شرقي: مرجع سبق ذكره، ص ص542-543.

بالرغم من الجهود العديدة والمحاولات الجادة على المستوى العالمي لتحقيق مطلب التنمية المستدامة، إلا أنها لاتزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير بفعل المعوقات التي سبق ذكرها والتي تعتبر حاجز كبير نحو الدفع بعجلة التقدم والوصول لأهداف التنمية المستدامة.

الفصل الرابع :

العلاقة بين الوعي البيئي و التنمية المستدامة

1- مؤشرات التنمية المستدامة
2- الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة
3- سبل نشر وتنمية الوعي البيئي تجسيدا للتنمية المستدامة

1- مؤشرات التنمية المستدامة:

تشمل التنمية المستدامة مجموعة من المؤشرات والمرتكزات التي يمكن تصنيفها وفق الأبعاد السابقة لها، فتتمثل في مؤشرات إقتصادية، أخرى خاصة بإدارة الموارد البيئية بالإضافة إلى مؤشرات إجتماعية، يمكن التطرق إليهم على كالآتي:

أ/- مؤشرات إقتصادية: وتندرج ضمنها:

- **التخفيف من حدة الفقر:** حيث يعتبر الفقر العدو الثاني للتنمية المستدامة,ومعالجته ضرورة أخلاقية للإنسان ومؤشر للتنمية وإستدامتها.
- **الإستمرارية:** يتطلب توفير دخل مرتفع,يمكن إعادة إستثمار جزء منه لتمكين استبدال وتجديد وصيانة الموارد الإقتصادية.[1]
- **الإزدهار السياحي:** حيث تعتبر السياحة أحد أهم مصادر الثروة في الإقتصاد الوطني.
- **تحقيق الأمن الغذائي:** حيث تعد التنمية الغذائية المحلية بعدا أساسيا للأمن الغذائي، وهذا يتطلب إنشاء مخزون إستراتيجي لمواجهة التغيرات.
- **النفايات وإعادة التدوير:** يتم التعامل معها من خلال الردم الصحي " الدفن، الحرق، إعادة التدوير"، واتخاذ التدابير لضمان التنمية المستدامة بتقليل حجم هذه النفايات، فرض الضرائب عليها، والتوعية البيئية، بالإضافة إلى تشجيع ودعم الإستثمارات.[2]

ب/- مؤشر إدارة الموارد البيئية: تتضمن مايلي:

- **تنظيم إستخدام الموارد الطبيعية:** القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة، وتقليل نضوبها لتحقيق بيئة مصانة غير مستنزفة.[3]
- **تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الذي يحكم التنمية المستدامة، أي الحفاظ على البيئة لضمان سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج ثروات متجددة مع الإستخدام العادل للثروات غير المتجددة.
- **مكافحة التصحر:** حيث أن مشكلة التصحر هي إحدى القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر، خاصة في البيئات الجافة والشبه جافة التي تتميز بنظمها الأيكولوجية الهشة.ويتم مكافحة التصحر بإجراء مسح شامل وتفصيلي للمناطق المتصحرة، والتحكم في النمو السكاني وترشيده بيئي، ضبط

---

[1] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص150.

[2] باية بوزغاية: تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، مرجع سبق ذكره، ص155.

[3] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص150.

وترشيد قطع الأشجار بالإضافة إلى زراعتها وتنميتها، ترشيد الإستخدام الرعوي وتنميته، ترشيد الإستخدام الزراعي ووقف زحف الرمال.[1]

- **قضية الطاقة:** يعد نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة من الدول مشكلة بيئية ملحة يجب معالجتها لتحقيق أمن الطاقة من خلال الإستخدام الرشيد للطاقة الأحفورية (غير المتجددة).
- **المحميات الطبيعية "الحيوية":** يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، من خلال إنشاء شبكة واسعة من المحميات وإستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة، من خلال الدعوة إلى العمارة الخضراء، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث البيولوجية، ودعم التوعية والتربية البيئية.[2]

ج/- مؤشرات إجتماعية: وتتضمن مايلي:

- **القضاء على الإنفجار السكاني:** ويعني النمو السكاني بمعدلات سريعة للغاية لاتتماشى مع معدلات التنمية أو القدرات البيئية.
- **دعم برامج تنظيم الأسرة:** خاصة في الدول التي تتميز بمعدلات نمو سكاني سريعة للغاية، وتهدف هذه البرامج إلى الحفاظ على البيئة ونشر الوعي والتثقيف والإلتزام بها.[3]
- **دعم دور المرأة في التنمية المستدامة:** لأنها نصف المجتمع وترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة وهي محور التنمية وضحية في نفس الوقت إذا اتهمت بأنها معادية للبيئة[4].

وعليه نستقرأ من خلال مؤشرات التنمية المستدامة التي تم طرحها بالإضافة لخصائصها المذكورة سابقا أنه لايمكن أن تتضح وتتحقق هذه المؤشرات إلا من خلال وقوف الدولة الضروري فيها، خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي وتنظيم الموارد الطبيعية مما يحقق توازن بيئي، فالبيئة أصبحت من أولويات مختلف الأنشطة التنموية كونها العنصر المؤثر والمتأثر في جميع الظروف.

[1] باية بوزغاية: توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2] صبرينة معاوية: مرجع سبق ذكره، ص151.

[3] باية بوزغاية: تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، مرجع سبق ذكره، ص155.

[4] باية بوزغاية: توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص147.

2- الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة:

تستدعي عملية تحقيق التنمية المستدامة تشارك مختلف فئات المجتمع والجماعات بشكل متناسق ومتكامل، بمختلف أدوارهم المتنوعة التي تسعى جميعها إلى تحقيق هدف مشترك من الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة. وهو الحفاظ على النظام البيئي والإستغلال الرشيد لمواردها الطبيعية. ومن بين أهم هذه الأطراف نجد:

أ/- دور الفرد في التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة مفهوما أخلاقيا أكثر منه مفهوما اقتصاديا، حيث تعتمد على تغير أنماط السلوكات الفردية، والتي يتحمل فيها الفرد المسؤولية الكاملة خاصة فيما يتعلق بالاخرين، والذين يأتون من بعده(الأجيال القادمة).

تتمحور التنمية المستدامة حول الإنسان وحياته الكريمة، سواء كان مواطنا أو موظفا أو صانع قرار، أو مصمم السياسات لتلبية احتياجات الأفراد الحالية والمستقبلية، فطالما كان الفرد البشري واحتياجاته محورا للتنمية المستدامة، فهو أيضا أساس بنائها.[1]

يلعب الفرد بإعتباره العنصر الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة، دورا هاما في الحفاظ على أحد العناصر الأساسية (المورد البيئي) لهذه الأخيرة، حيث أن مختلف أنشطته إتجاه مايحيط به من موارد طبيعية، تعتبر ذات التأثير الفعال عليها بالدرجة الأولى.

إن عملية التنمية تنتقل بالتدريج من ماهو فردي إلى ماهو جماعي ويقصد هنا بالإنتقالية من الجزء إلى الكل أن عملية التأثير تبدأ من ما نراه من إلى مانصبح نمارسه.

ب/- دور الأسرة في التنمية المستدامة:

للأسرة دور رئيسي في تكوين جيل واع ومنتمي إلى مجتمعه وبلده، يحرص على أن يتمتع كل فرد بمستوى عيش مقبول ومريح. فالأسرة تعتبر مصدرا لسلوك الفرد، فإذا كانت حريصة على محيطها وبيئتها فإن أفرادها سيكونون كذلك، فالأسرة هي المعلم الأول لمبادىء التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على الاخرين كما نحرص على أنفسنا[2] (المحافظة على البيئة).

تعد الأسرة من بين أحد أهم مؤسسات التنشئة الإجتماعية في المجتمع، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق أحد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، وهي الحفاظ على الثروة الطبيعية وحماية البيئة الطبيعية.

---

[1] هواري خيثر وحفيظة عزازن: مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] عبد الرحمن محمد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص10.

كونها تعتبر الفاعل المؤثر على سلوك الأفراد من خلال ماتغرسه من قيم وأفكار ومبادئ تتحكم في علاقاتهم مع بيئتهم الطبيعية واستغلال ثرواتها المختلفة.

ج/- دور المجتمع في التنمية المستدامة:

يلعب المجتمع دورا حاسما في معالجة قضايا التنمية المستدامة والبيئة، فهو المحرك والمحور الرئيسي في هاته العملية الحيوية، خاصة إذا كان مجتمع واعي، متكامل ومتفهم لحقوقه وواجباته، تتحقق فيه العدالة والمساواة على النحو الذي يهيء الأجيال للحفاظ على البيئة والمحيط، دون إغفال حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة سليمة. وتقع على عاتق المجتمع مسؤولية لعب دور مهم وحاسم في خلق بيئة استثمارية تهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي المستدام، وذلك من خلال مبادراته من نشاطات إقتصادية وإجتماعية هادفة لزيادة الدخل. وقد شهدت السنوات الأخيرة مشاركة فعالة من طرف المجتمع المدني، وبالتالي إزداد دور الحكومة في تمكين وتعزيز مشاركة هذه المنظمات في نشاطاتها خاصة البيئية منها والمستدامة بالخصوص، وبالتالي يلعب المجتمع المدني دورا مهما، حيث يلفت إنتباه السياسيين وصناع القرار في هذا الصدد إلى القضايا البيئية الناشئة، والتوعية الجماهيرية والتحسيس والدعوة إلى القيام بالأنشطة التي تعزز صنع القرار البيئي.[1]

إن المجتمع بمختلف أنشطته يعتبر القوة الأكثر تأثيرا وفعالية في معالجة قضايا البيئة وحمايتها، والمشاركة في عملية التنمية المستدامة.

د/- دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة:

يعتبر القطاع الخاص شريك أساسي تتجدد من خلاله الأهداف التنموية خاصة التنمية البيئية المستدامة منها. حيث برز هذا الأخير كطرف عالمي فاعل له تأثير كبير على الإتجاهات البيئية من خلال قراراته المتخذة بخصوص الإستثمار والتكنولوجيا، وهذا مايتعين زيادة إلتزام هذا القطاع بمسؤوليته تجاه البيئة من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" ومؤشرات الأداء البيئي، والإبلاغ عن هذا الأداء، واتباع نهج احترازي في اتخاذ القرارات بشأن الإستثمار والتكنولوجيا. ويجب أن يرتبط هذا النهج بتنمية تقنيات أقل تلويثا وأكثر ترشيدا. [2]

للقطاع الخاص إذن دور أساسي وفعال في حماية البيئة ودعم خطط التنمية المستدامة، وذلك من خلال مختلف تقنياته وأساليبه التي يتخذها كتدابير ذات التأثير الفعال في العملية التنموية.

---

[1] هواري خيثر وحفيظة عزازن: مرجع سبق ذكره، ص ص82-83.

[2] عبد الرحمن محمد الحسن: مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

هـ/- الدور الحكومي في التنمية المستدامة: تعد الحكومة الراسم للسياسات والصانع للقرارات، ومن أهم شروط تحقيق التنمية تكامل هذه السياسات وشموليتها، بحيث لاتتعارض هذه المؤسسات والوزارات مع بعضها البعض، فلا يتم فصل البعد البيئي عن الجانب الإجتماعي، ولا الإقتصادي عن السياسي، وبالتالي لاينفصل العمل البيئي عن نظيره الإجتماعي.

وهنا يظهر الدور المركزي والمحوري للحكومة في لعب الدور الرقابي الشامل للتنمية من خلال كوادر مؤهلة واعية بمفاهيم التنمي المستدامة وتطبيقاتها المختلفة في إطار برامج واضحة ومحددة تتدعم وتتكامل فيما بينها. هذا ويقع على عاتق الحكومة مسؤولية التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال المشاركة في الإتفاقيات والمواثيق الدولية.[1]

تلعب الحكومة دور فعال في الحفاظ على أحد الموارد الأساسية للتنمية المستدامة وهو المورد البيئي، من خلال وضعها للعديد من القرارات التي من شأنها أن تعزز إستدامة البيئة الطبيعية، بالإضافة إلى فرضها للمراقبة المستمرة والدائمة للوقوف على مختلف الأنشطة المعززة والصائنة للنظام البيئي تحقيقا لأهدافا التنمية المستدامة.

إن عملية تحقيق التنمية المستدامة يستدعي تكامل جميع الأطراف السابقة الذكر مع بعضها البعض للوصول إلى درجة من الإرتقاء الحضري من جهة، وتحقيق التوازن البيئي من جهة أخرى.

3- سبل نشر وتنمية الوعي البيئي لتجسيد التنمية المستدامة :

لغرض تدعيم الوعي البيئي في المجتمع، يجب أن تكون هناك سبل تعمل بشكل فعال وإيجابي في الحفاظ على البيئة بشكل صحيح من أجل النهوض بالواقع البيئي في المجتمع، وعليه يستدعي هذا العمل على تكثيف الجهود التوعوية المختلفة، وهذا ماسنتطرق إليه في هذا الجزء:

أ/- دور الأسرة في تنمية الوعي البيئي:

تعتبر الأسرة من أهم مؤسسات المجتمع ومنها يستمد الفرد قيمه ومختلف سلوكياته,حيث تلعب دورا فعالا في تشكيل ثقافة الفرد على الصعيد الخاص، من خلال تلقينه جملة القيم والمبادئ وقواعد السلوك والمعايير التي تدخل في تحديد اتجاهات الفرد نحو بيئته[2]. فالأبناء يتأثرون بشكل أو باخر بما يرونه من سلوكيات أفراد أسرتهم اتجاه بيئتهم، ولهذا تعمل الأسرة على إعداد الأفراد لحماية البيئة، والحفاظ على

[1] هواري خيثر وحفيظة عزازن: مرجع سبق ذكره، ص83.

[2] عبد القادر زروقي وآسيا عبد الله: "**دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي لدى الشباب**"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 01، 2021م، ص659.

مكوناتها من مختلف الأضرار التي يمكن أن تصيبها، وإيجاد الاستعدادات لديهم لتحسينها وترقيتها ودرء المفاسد والمخاطر عنها، واستيعاب وتوطين قيم النظافة وامتثالها، وترشيد استهلاك الموارد والتعاون على ذلك..وغيرها التي تنعكس إيجابا على البيئة.[1]

فعندما يوضح الآباء لأبنائهم من خلال الممارسات البسيطة كيفية التخلص من النفايات في أماكنها المخصصة وعدم رميها في الطرق العامة أو الحدائق,فهم بذلك يقدمون لأبنائهم قيما بيئية تستهدف حماية موارد البيئة,فالدور التوجيهي الذي تلعبه الأسرة لأبنائها يعتبر أحد الأدوار الرئيسية للأسرة الذي يساعد على تصحيح شخصية الأبناء وتوعيتهم بمسؤوليتهم كمواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات، بما في ذلك تحسين وعيهم البيئي وتنميته.[2]

وعليه يرتكز دور الأسرة على إعتبارين رئيسيين هما :

- الإعتبار الوقائي: بغرض الحيلولة دون حصول المشكلات البيئية.
- الإعتبار العلاجي: بغرض التقليل من حدة المخاطر والمشكلات البيئية، ومقاومتها والمشاركة في حلها ما أمكن.[3]

يمكن الإستخلاص أن الأسرة تلعب دور أساسي وهام في نشروتنمية الوعي البيئي وبالتالي فهي تساهم بشكل فعال في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

ب/- دور الإعلام في نشر وتنمية الوعي البيئي:

يلعب الإعلام دورا هاما في عملية التوعية بالقضايا البيئية,حيث يعتبر أحد الوسائل ذات التأثير الفعال والمباشر على المجتمع. وبما أنه يعتبر عنصرأساسي في إثارة الإهتمام بالقضايا البيئية وأبعادها المختلفة، فلا يمكن الإستغناء عنه في إنجاح خطط التنمية ودفع الوعي البيئي[4]، وذلك بإستخدام وسائل الإعلام التي تساهم في توعية الإنسان وتزويده بكل المعلومات التي من شأنها أن ترشد سلوكه وترتقي به إلى مستوى المسؤولية للمحافظة التلقائية على البيئة، فمهمة الإعلام متعددة الأوجه بحيث يعمل على تغيير فكر الإنسان ومن ثم تطوير سلوكه، لأن شمولية هذا القطاع تمنحه دورا حضاريا في النهوض بالمجتمع

---

[1] وحيد دراوات: "**الوعي البيئي وطرق تنميته في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 28، جانفي 2018م، ص217.

[2] هناء جاسم السبعاوي: مرجع سبق ذكره، ص103.

[3] وحيد دراوات: مرجع سبق ذكره، ص217.

[4] هناء جاسم السبعاوي: مرجع سبق ذكره، ص106.

بكافة شرائحه، واقتناعه بأن الحل الوحيد لإستمرار الحياة على هذا الكوكب بما يضمن كرامة الإنسان هو العمل الجاد من أجل ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي.[1]

وبذلك تمثل وسائل الإعلام النقطة المحورية الرئيسية لنشر الوعي وتنمية الحس البيئي لدى المواطنين ليصبحوا أعضاء فاعلين حقا في محافظتهم على بيئتهم والتعامل معها بطريقة عقلانية ورشيدة، وهذا مانلاحظه من خلال وسائل الإعلام المختلفة في الإهتمام بالقضايا البيئية التي تنمي الوعي البيئي لدى المواطنين من خلال برامجها وأنشطتها العديدة التي تخاطب جميع شرائح المجتمع.[2]

ج/- دور التشريعات والقوانين البيئية في تنمية الوعي البيئي:

إذا كان العلم قد زودنا بمجموعة متنوعة من الوسائل والأساليب العلمية والأجهزة والالات والطرق التي تحمي البيئة وتخفف من المشكلات التي تواجهها، فإنه لابد من تنبيه الإنسان إذا ما حاول الإعتداء عليها وردعه ومعاقبته إذا ما اعتدى عليها فعلا[3]، فالسلوك البشري غير العقلاني قد أثار موخرا ردود فعل عنيفة ضد مايفعله الإنسان بالوسط البيئي الذي يعيش فيه، فهناك الكثير من الناس الذين يضرون بالبيئة من نواحي عديدة, كرمي النفايات في الأماكن الخطأ وبطريقة عشوائية، وإحداث الضوضاء عن قصد..إلخ[4]، وهو ما أدى إلى يقظة الضمير البشري لضرورة مقاومة هذا السلوك البشري في محاولة للحفاظ على ماتبقى من الطبيعة أولا، ثم في مرحلة ثانية محاولة إعادة التوازن المفقود إليها.[5]

ومن هنا كان لابد من أن يتدخل القانون بجدية من خلال التنسيق والتوعية والتخطيط لتشريعات ضابطة يمكن تطبيقها وتفعيلها. بالإضافة إلى أساليب رقابية صارمة، وذلك لردع الأشخاص الذين يخالفون ويسيئون للبيئة من خلال سلوكياتهم الخاطئة تجاه تعاملهم مع المحيط البيئي، فمثل هذه القوانين بإمكانها المساهمة في ضمان بيئة نظيفة وغرس ثقافة الحفاظ على البيئة.

وبناءا على ذلك، ينبغي على المسؤولين والمهتمين بشؤون البيئة في الوزارة بضرورة معالجة موضوع البيئة من منظور عمليتي التخطيط والتنمية وتعميق الوعي البيئي وتفعيل النصوص والتشريعات القانونية، وذلك

---

[1] جويدة مقاتلي: مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] هناء جاسم السبعاوي: مرجع سبق ذكره، ص ص106-107.

[3] محسن محمد أمين قادر: **التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي**. (رسالة الماجستير في العلوم البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2009م، ص44.

[4] هناء جاسم السبعاوي: مرجع سبق ذكره، ص107.

[5] محسن محمد أمين قادر: مرجع سبق ذكره، ص44.

من خلال التنفيذ والمتابعة بدقة وحزم والتي تعتمد بالدرجة الأولى على وجود أجهزة إدارية أو هيئات مختصة بحماية البيئة تأخذ على عاتقها كافة الإحتياجات اللازمة للمحافظة على البيئة.[1]

د/- دور المنظمات غير الحكومية في نشر وتنمية الوعي البيئي:

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بارزا وهام في مجال حماية البيئة وكذا تسليط الضوء على المشكلات البيئية ومسبباتها، فضلا عن السعي لنشرثقافة الوعي البيئي في كافة المجتمعات، من خلال إستخدام طرق مختلفة بما في ذلك الحملات التحسيسية على المدى الواسع[2]، وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات في مختلف قطاعات الدولة إلى جانب القيام بحملات الأعمال الميدانية كالحملات التطوعية للتنظيف والتشجير..الخ، وكذلك توزيع المطويات والمطبوعات التعليمية المتعلقة بكيفية التعامل مع مختلف مصادر النفايات سواء في المنزل أو محيط العمل أو الأماكن العامة، مثل هذه الوسائل لها دور أساسي في أي عملية تثقيفية، والتي سيكون لها أثر إيجابي في تكوين الموطنين الواعين لحيوية البعد البيئي وتعديل سلوكياتهم وتصرفاتهم اليومية، ومستعدين لتحمل مسؤولياتهم وواجياتهم اتجاهه.[3]

وعليه يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة, قد حظيت بالإعتراف الدولي بموجب "ميثاق الأمم المتحدة 1945م"، و"مؤتمر ستوكهولم 1972م" و"مؤتمر ريو 1992م"، في ضوء الدور الذي تلعبه من خلال مساعدة الدول في العديد من الأنشطة التي توفر الحماية لمجتمعاتها في إطار التنمية والبيئة السليمة.[4]

يمكن القول من خلال ماتم التطرق إليه أن عملية نشر وتنمية الوعي البيئي لدى المجتمعات ليست بالأمر السهل ولا بالأمر المستحيل، وهذا يستدعي تكاثف وتكامل جهود جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال، وذلك من أجل خلق سلوك حضاري لدى أفراد المجتمع بالإضافة إلى المحافظة على الصورة الحضرية للمدينة وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

---

[1] هناء جاسم السبعاوي: مرجع سبق ذكره، ص107.

[2] سولاف معطي وعبد الله قميدة: "**المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة والدفاع عن قضاياها ونشر الوعي البيئي**"، مجلة آفاق فكرية، المجلد 10، العدد 02، أكتوبر 2022م، ص309.

[3] هناء جاسم السبعاوي: مرجع سبق ذكره، ص108.

[4] سولاف معطي وعبد الله قميدة: مرجع سبق ذكره، ص316.

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1- مجالات الدراسة
2- المنهج المتبع في الدراسة
3- عينة الدراسة
4- الأدوات المستخدمة لجمع البيانات
5- الأساليب الاحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها

1-الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :

1-1/- مجالات الدراسة:

المجال المكاني: إن مجال الدراسة يضم بلدية أولاد جلال، والتي تعد إحدى بلديات الولاية الجديدة – ولاية أولاد جلال– التي تم ترقيتها حسب التقسيم الإداري في 2019/11/26 وأهمها وإحدى الدوائر المكونة لها والمقدر عددها بـ 02 دائرتين

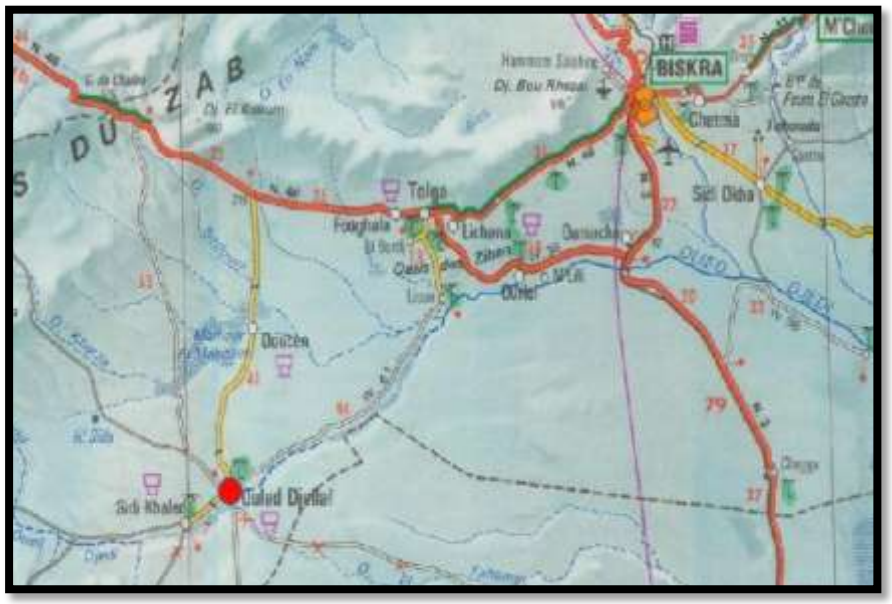

الشكل رقم (04): الموقع الجغرافي للمنطقة في الخريطة

المصدر: مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

***الموقع:** تقع بلدية أولاد جلال في الجنوب الشرقي من القطر الجزائري وفي ناحية الزاب الغربي لولاية بسكرة حيث تبعد عن مقر الولاية الأم بسكرة سابقا بـ 100كلم عبر الطريق الوطني A46، وبالضبط في منطقة الهضاب (الدوسن، أولاد جلال، سيدي خالد)، كما أنها تمتد على طول 30 كلم من الشرق إلى الغرب و20 كلم من الشمال إلى الجنوب، بمساحة إجمالية تقدر بـ 320.90 كلم² (320900هكتار) يحدها شمالا بلدية الدوسن، وولاية الوادي (بلدية أم الطيور)+ بلدية البسباس شرقا، كما يحدها جنوبا بلدية البسباس وبلدية الشعيبة + بلدية سيدي خالد غربا.

يتوزع عليها قرابة 80597 نسمة (251ن/ كلم²) وحسب تقديرات سنة 2018 جل السكان يتمركزون في التجمع المركزي (92%).[1]

الجانب الطبيعي لمجال الدراسة:

– **التضاريس:** يغلب على تضاريس بلدية أولاد جلال الهضاب التي لا يتعدى إرتفاعها 200 متر، إضافة إلى الأودية والشعاب والتي تمثل أخفض نقاط إرتفاع في المنطقة، وقد تصل إلى أقل من 164 متر في وادي جدي، كما أن جل الأودية والشعاب تصب حمولتها في وادي جدي جنوبا.

– **الموارد المائية:** تختلف الموارد المائية بالمنطقة من السطحية إلى الباطنية:

الموارد المائية السطحية: تتمثل الموارد المائية السطحية في مختلف الأودية والشعاب التي تخترق مجال البلدية، أهمها:

- وادي جدي: الذي يعتبر المجمع الرئيسي لهذه الموارد المائية و الذي يمر جنوب مقر بلدية أولاد جلال و يصب بحمولته في شط ملغيغ.
- وادي العسل: في الجهة الغربية لمقر البلدية .
- وادي الديفل: شرق التجمع المركزي و غرب التجمع الثانوي الديفل.
- وادي طريفية و وادي الحمار في الجنوب.

و لقد ساهمت هذه الأودية بشكل كبير في تعمير المنطقة و غراسة أشجار النخيل خاصة ضفاف وادي جدي، إلا ان الشعاب المغذية لهذه الاودية خاصة الموجودة شمال النسيج العمراني لمقر البلدية تشكل خطرا علي السكان أثناء سقوط الأمطار الغزيرة إلا أن هناك اجراءات تم اتخاذها لحماية ممتلكات المواطنين، منها دراسة من قبل مكتب الدراسات HBE لحماية مدينة أولاد جلال من الفيضانات و التي تم إنجاز شطر كبير منها والتي هي عبارة عن قنوات مفتوحة و أخرى مغلقة.

الموارد المائية الباطنية: وتنقسم بدورها لقسمين:

– طبقة المياه السطحية: طبقة حرة غير إرتوازية لا يتجاوزعمقها 60 م، مستغلة بكثرة على ضفاف وادي جدي على شكل آبار مخصصة للزراعات الإستهلاكية الكثيفة، ولا يتجاوز صبيبها 10 ل/ثا.

– طبقة المياه العميقة: طبقة مائية إرتوازية، متوسط عمقها 1500م، مستغلة بكثرة في هذه المناطق كمياه صالحة للشرب والسقي الفلاحي، وبصبيب يقدر بـ (50–200 ل/ثا).

– المناخ: يعتبر مناخ بلدية أولاد جلال مناخ صحراوي فهو جاف وحار صيفا، وبارد جاف شتاءا.

– الحرارة: تتجاوز مدتها (06) أشهر من (ماي– أكتوبر)، وتبلغ أقصاها في شهر جويلية وأوت (40° م)، وأدناه في شهرديسمبر وجانفي (1°م).

[1] **مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء – المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير**، 2023م، ص11.

– التساقط: تتراوح نسبة سقوط الأطار في السنوات العادية بين الصفر و150 ملم، ولا تتعدى في السنوات الجيدة 250ملم.

– الرياح: تسجل أقصى سرعة للرياح في شهر (مارس، أفريل، ماي) وقد تصل إلى 7 م/ثا، وتبلغ أدناها في شهر (جوان، جويلية، أوت) إلى أقل من 3 م/ثا، وقد تضر سرعة الرياح في بعض الأحيان بالمحاصيل الزراعية.

- رياح ساخنة ذات إتجاه جنوب وجنوب شرق وقد تؤدي إلى إعاقة النشاطات الإجتماعية والإقتصادية.
- رياح باردة شمال وشمال غرب
- – الحدائق العمومية: حديقة أول نوفمبر بوسط المدينة، حديقة 20 أوت خلف المحكمة، حديقة بجانب نهج الاستقلال أمام سرية أمن الطرقات، وحديقة عمومية كبيرة بالمدينة الجديدة.[1]

قبل الحديث عن المجال المكاني المحدد الذي تمت فيه الدراسة الميدانية، وجب علينا الإشارة إلى نقطة مهمة وهي كلمة الحي، حيث أنه يصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للحي السكني في أي مدينة، نظرا لإختلاف المعايير والمفاهيم المأخوذة والمعتبرة للتعريف، بقدر ماهي تحديدات عرفية تعود عليها المجتمع.

وقد وضعت " مازيا عيساوي" في دراستها الموسومة ب: " واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري"، مجموعة من الأسباب التي يصعب من خلالها وضع تعريف محدد ودقيق لكلمة الحي منها مايلي:

- تنوع ملكية الأرض الخاصة والعامة، فبعض الأحياء تأخذ أسماء مالكي الأرض الأصليين (البائعين) في شكل تجزيئات أرضية فوضوية أكثر منها مرخصة (مقننة أو رخصة تجزئة).
- بعض الأحياء تأخذ معيار امتدادات الشوارع الرئيسية، أو الأنهج وهذا هو التعريف الأكثر إعتمادا.
- بعض الأحياء تعرف كتجزيئات أو كتجهيزات جماعية من طرف الدولة، ويظهر هذا في أحياء التخصيصات أو التعاونيات، والتجزيئات والمشاريع السكنية عموما، حيث تأخذ أسماء تلك التعاونيات والمشاريع.[2].

ومن خلال ما تم ذكره، فقد تم إجراء الدراسة الميدانية على حي من أحياء مدينة أولاد جلال (حي القادسية)، تم تلقيبه بهذا الإسم من قبل السكان القاطنين فيه وتبعا للجهة التي يقع فيها.

تنوع الحي بين سكنات تساهمي وأخرى سكنات تعاونية تابعة لمالكيها مندمجة كلها مع بعضها البعض.

[1] **مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء – المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير**، 2023م، ص ص13–15.

[2] مازيا عيساوي: مرجع سبق ذكره، ص110.

وقع إختيارنا على هذا الحي لعدة أسباب كان من أهمها:

- ضيق الوقت والذي يعتبر أحد العوامل الأساسية.
- قرب منطقة الدراسة من مكان إقامتنا مما يشكل عامل رئيسي في تسهيل عملية الدراسة الميدانية، حيث سهل على الطالبة عملية تطبيق الدراسة لأكثر من يوم مما شكل دورا هاما في تخفيف الجهد والتكلفة.

المجال الزمني: مر إنجاز هذا العمل عبر مرحلتين أساسيتين، حيث تمت المرحلة الأولى في جمع المادة العلمية للجانب النظري المتعلق بموضوع الدراسة وترتيبها، وقد إمتدت هذه المرحلة من أواخر شهر ديسمبر 2022 إلى غاية نهاية شهر مارس2023، كما تم في بداية شهر أفريل 2023 إنجاز الإستبيان وفي بداية شهر ماي 2023 تم عرض الإستبيان على الأستاذ المشرف، بعدها تم عرضها على مجموعة من أساتذة شعبة علم الإجتماع الحضري كما هو موضح في الجدول رقم (03) أسفله، حيث قاموا بتغيير صياغة بعض الأسئلة كما هو موضح في الجدول رقم (04) في الأسفل.

بتاريخ 2023/05/13 تم النزول لمنطقة الدراسة من أجل توزيع الإستبيان واستغرقت هذه المرحلة ثلاثة أيام متتالية بداية من 2023/05/13 إلى غاية 2023/05/15، وتوزعت بين فترات صباحية من الساعة 00: 9 –11:00 صباحا، ومساءا كانت من الساعة 16:00– 17.:00.

الجدول رقم (03): يشمل أسماء الأساتذة المحكمين في تخصص علم الإجتماع الحضري

إسم ولقب الأستاذ (ة)	الرتبة	الجامعة
ميدني شايب ذراع	أستاذ	جامعة محمد خيضر – بسكرة–
شوقي قاسمي	أستاذ	جامعة محمد خيضر – بسكرة–
أمال لبعل	أستاذ محاضر	جامعة محمد خيضر – بسكرة–

الجدول رقم (04): يشمل بنود الإستبيان قبل وبعد التعديل من قبل المحكمين:

عبارات البنود قبل التعديل	عبارات البنود بعد التعديل
ماهو الوقت الذي تخرج فيه قمامة منزلك؟ صباحا ☐ مساءا ☐ ليلا ☐ لا يوجد وقت محدد ☐	ماهو الوقت الذي تخرج فيه قمامة منزلك؟ قبل مرور الشاحنة ☐ لا يوجد وقت محدد ☐
كيف تتصرف عندما تلاحظ بعض المارة يقومون بإلقاء النفايات في بيئتك؟ أتركه وشأنه ☐ أوضح له خطورة هذا الأمر ☐ أمنعه ☐	كيف تتصرف عندما تلاحظ بعض المارة يقومون بإلقاء النفايات بالقرب من مقر مسكنك؟ أتركه وشأنه ☐ أوضح له خطورة هذا الأمر ☐ أمنعه ☐ أقوم بجمعها ☐
هل تحرص على إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه؟	هل تحرص على إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل منزلك؟
هل توجد حديقة عامة في الحي الذي تقطن فيه؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كانت إجابتك " نعم" هل هي من إعداد: السكان المقيمين في الحي ☐ الجهات المعنية ☐	هل توجد حديقة عامة في الحي الذي تقطن فيه؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كانت إجابتك "نعم" هل هي من إعداد: السكان المقيمين في الحي ☐ البلدية ☐

المجال البشري: تمثل مجتمع البحث لهذه الدراسة في الأفراد الذين تشملهم الدراسة الميدانية وتمثلهم عينة الدراسة، وهم مجموعة من السكان المقيمين في حي القادسية بمدينة أولاد جلال، والذين تتراوح أعمارهم من 20 سنة فأكثر.

2-المنهج المتبع في الدراسة:

يستدعي أي بحث علمي قيد الدراسة وجود منهج علمي محدد يعتمد عليه الباحث من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة حول الظاهرة المدروسة. فالمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والإستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها[1]. وعليه فإن موضوع الدراسة هو الذي يحدد المنهج المناسب الواجب اعتماده من طرف الباحث لمعالجة إشكاليته في أرض الواقع.

إن الوصف والتفسير من الأهداف الأساسية لعلم الاجتماع، واللذان يستندان عليهما في تحقيق المفهوم العلمي للظواهر لامكان التنبؤ بها، وبالكيفية التي تحدث بها في المستقبل وهو الغرض النهائي للعلم، وهذا مادفع كل من " بلاك وشاميون" إلى التوجه إلى أهمية تقديم معلومات وصفية وتفسيرية حول الظواهر الاجتماعية، وذلك لدعم غرض الفهم والإدراك حولها والوصول إلى التنبؤ العلمي بمستقبل تلك الظاهرة. [2]

وبما أن موضوع الدراسة (الوعي البيئي وتأثيره على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة) هو الذي يفرض المسار والمنهج الذي يسلكه ويعتمده الباحث في معالجة الإشكالية على أرض الواقع. نرى أن المنهج الوصفي هو أكثر المناهج إستجابة وتلاؤما لطبيعة الموضوع. حيث يعرف هذا الأخير بأنه :" طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة ".[3]

وقد تم إعتماد هذا المنهج في الدراسة الحالية لعدة أسباب من أهمها:

- يعتبر من أكثر المناهج إستخداما في البحوث السوسيولوجية.
- لتفسير مختلف سلوكيات سكان مدينة أولاد جلال اتجاه تعاملهم مع الموارد الطبيعية المتاحة لهم داخل حيهم، وهذا مايسعى المنهج الوصفي لدراسته.
- لوصف علاقة سكان مدينة أولاد جلال ببيئتهم الحضرية، ومدى وعيهم بمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على الصورة الحضرية لمدينتهم ومحاولة ترقيتها، بإعتبارهم أحد الأطراف الفاعلين فيها، وهذا ما يتناسب مع أهداف المنهج الوصفي المعتمد.

---

[1] زهية دباب: **الخطوات المنهجية الأساسية لإعداد البحث الإجتماعي**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021م، ص 107.

[2] باية بوزغاية: تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، مرجع سبق ذكره، ص182.

[3] عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص 140.

3- عينة الدراسة:

يواجه العديد من الباحثين أثناء إجراء دراساتهم الميدانية صعوبة في دراسة مجتمع ما بأكمله. وعلى هذا الأساس تعتبر عملية إختيار العينة في البحث العلمي من العمليات الأساسية التي تسهل للباحث إجراء بحوثه الميدانية وجمع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع دراسته ومن ثم تعميم النتائج التي توصل إليها على المجتمع الأصلي.

حيث تعرف العينة بأنها: " جزء من المجتمع الأصلي أو مجموعة فرعية أو جزئية من عناصره"[1].

وفي هذه الدراسة ونظرا لتعذر الحصول على العدد الإجمالي والإحصاءات الخاصة بعدد السكان المقيمين في حي القادسية لفترة إنجاز البحث، إتضح أن العينة الأنسب لموضوع الدراسة هي العينة العرضية، والتي يمكن تعريفها على أنها: " سحب عينة من مجتمع البحث حسبما يليق بالباحث"[2].

كما قدر حجم العينة في هذه الدراسة 60 مبحوث تم توزيع الإستبيان عليهم لمدة 3 أيام متتالية.

4- الأدوات المستخدمة لجمع البيانات:

بعد تحديد المنهج المعتمد في الدراسة وكذا مجتمع الدراسة والعينة، بالإضافة إلى تحديد المجالات الرئيسية لها، يتعين علينا تحديد أدوات البحث الملائمة لطبيعة المنهج والعينة المختارة، وفيما يلي مجموعة من الأدوات المستخدمة في الدراسة تتمثل في:

- الإستمارة
- الملاحظة

1/- **الإستمارة:** تعد الإستمارة إحدى أدوات جمع البيانات الميدانية، حيث تعرف بأنها: " نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الإستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد".[3]

كما يعرفها فاخر عاقل أنها: " أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي، وهي مستعملة على نطاق واسع للحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والإتجاهات والأراء". [1]

---

[1] عيسى يونسي وآخرون: **العينة وأسس المعاينة في البحوث الإجتماعية**، مجلة الرواق للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 02، 2021م، ص 530.

[2] موريس أنجرس: **منهجية البحث في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة : بوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004م، ص 311.

[3] رشيد زرواتي: **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**، ط 03، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008م، ص 182.

وفي الدراسة الحالية تم الإعتماد على إستمارة الإستبيان والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بـ :

- **المحور الأول:** ويضم البيانات الشخصية لمفردات العينة وقد خصصت الطالبة لهذا المحور 3 أسئلة متعلقة بالجنس، السن، والمستوى التعليمي. (أنظر للملحق رقم01، ص 143)
- **المحور الثاني:** ويضم كيفية تأثيرالوعي البيئي لدى المبحوثين على نظافة المحيط، وقسم بدوره إلى 9 أسئلة. (أنظر للملحق رقم 01، ص ص143_144)
- **المحور الثالث:** ويضم كيفية تأثير الوعي البيئي لدى المبحوثين على ترشيد إستهلاك الماء، حيث قسم إلى 9 أسئلة. (أنظر للملحق رقم01، ص 144)
- **المحور الرابع:** ويضم كيفية تأثير الوعي البيئي لدى المبحوثين في المحافظة على المساحات الخضراء، وقسم بدوره إلى 7 أسئلة. (أنظر للملحق رقم 01، ص 145)

2/- **الملاحظة البسيطة:** تعتبر أداة الملاحظة من الأدوات المساعدة في جمع البيانات الميدانية، وبما أن الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية، ولكون المنهج الوصفي من المناهج التي تتماشى معه هكذا نوع من الأدوات، فقد تم الإعتماد عليها كأداة بحث مدعمة لأداة الإستبيان.

حيث تعرف بأنها: " ملاحظة الظواهر كما تحدث في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي، ودون إستعمال أدوات دقيقة للقياس والتحليل". [2]

مبررات إستخدام الملاحظة:

- لمشاهدة الوضعية البيئية للحي مجال الدراسة، من أجل التحقق من مدى تطابق البيانات أو الشواهد الكمية مع السلوك الفعلي للسكان المقيمين في الحي.
- مدى مشاركة السكان في الحفاظ على وسطهم الحضري، وبالتالي محاولة تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

5- <u>الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها:</u>

تتعدد وتختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليلها بإختلاف مواضيع الدراسة ومايتناسب معها. ومن بين الأساليب الإحصائية الشائعة الإستخدام في العديد من البحوث السوسيولوجية الوصفية أسلوب النسبة المئوية والتي تعتمد على القاعدة الثلاثية وهي:

---

[1] عمار بوحوش وآخرون: **<u>منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الإجتماعية</u>** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين –ألمانيا–، 2019م، ص 71 .

[2] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: **<u>منهجية العلوم الإجتماعية</u>**، الجزء الثاني، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017م، ص 64.

- **التكرارات:** وتمثل عدد الحالات من مجموعة أو فئة معينة، بإعتبارها عدد تكرارات الظهور من المجموع الكلي للعينة ويرمز لها بالرمز (ك) ويعني تكرار.
- **المجموع:** وهو العدد الإجمالي لجميع مفردات عينة الدراسة ويرمز له بالرمز (Σ).
- **النسبة المئوية:** ويرمز لها بالرمز (%)، ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

النسبة المئوية= (عدد التكرارات×100)÷ العدد الإجمالي لحجم العينة

الفصل السادس:

عرض وتحليل البيانات الميدانية

1- عرض وتحليل البيانات
2- نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات
3- النتائج العامة للدراسة

الجدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
ذكر	43	%71.66
أنثى	17	%28.33
المجموع (Σ)	60	%100

يتضح لنا من خلال النتائج المعروضة في هذا الجدول والمتعلقة بجنس المبحوثين، أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث، حيث قدرت نسبة الذكور بـ **(71.66%)** بينما قدرت نسبة الإناث بـ **(28.33%)**، وترجع النسبة المرتفعة لدى الذكور على عكس الإناث إلى طبيعة المجتمع الجزائري بصفة عامة، وطبيعة منطقة أولاد جلال بصفة خاصة كونها منطقة شبه حضرية يغلب عليها ثقافة المجتمع الذكوري حيث لازال فيها دور المرأة هامشيا نوعا ما.

وبالرغم من النسبة الضعيفة التي بلغتها نسبة الإناث، إلا أنها تدل على أن المرأة اليوم أصبحت هي الأخرى تزاحم الرجل في تحمل المسؤوليات خارج المنزل، وهذا ما تم ملاحظته أثناء الدراسة الميدانية إلى كون أغلب النساء اللواتي تم مصادفتهن في الحي وحسب تصريحاتهن أنهن نساء عاملات. كما يمكن تفسير الفارق الواضح في النسب إلى أن توزيع الإستمارات كان يتم في الوقت الذي يتواجد فيه سكان الحي الذكور في مكان إقامتهم، كما يتصادف أيضا مع وقت تجمعهم مع بعضهم البعض داخل الحي وبالقرب من مساكنهم خاصة في الفترة المسائية وتقريبا من الساعة 16:00- 17:00 مساءا، وبعض المبحوثين شوهد مكان عملهم بالقرب من مكان مسكنهم داخل الحي ذاته، مما لعب هذا العامل دورا فعالا في تسهيل عملية توزيع الإستمارات.

أما فيما يخص الإناث فقد تم توزيعها عليهم صدفة في الفترة الصباحية، البعض منهم تفرغوا للإجابة أثناء ذهابهم للعمل والأخريات من المارة في الحي والبعض منهم تمت رؤيتهم صدفة يقومون بالتنظيف أمام منازلهم، حيث يعتبر هذا من المؤشرات الأساسية لكون أن للمرأة دور أساسي في عملية التنمية والمحافظة على البيئة.

الجدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

الفئة العمرية	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
] 40;20]	29	%48.33
]41 فأكثر [	31	%51.66
المجموع (Σ)	60	%100

توضح معطيات الجدول رقم **(02)** والمتعلق بتوزيع مفردات العينة حسب السن، أن الفئة العمرية الغالبة هي الفئة من**(41 سنة فأكثر)** حيث مثلت نسبة **(51.66%)**، بينما سجلت الفئة العمرية المتراوحة أعمارهم ما بين **(40;20 سنة)** نسبة **(48.33%)** وهي نسب متقاربة نوعا ما، وتشير هذه المعطيات الإحصائية إلى أن الحي يضم كل الفئات العمرية من فئة المراهقين وكذا فئة الشباب والكهول وفئة الشيوخ، مما يؤدي هذا التفاوت النسبي في الأعمار إلى التفاوت في مستويات الوعي لدى كل فئة من المبحوثين إتجاه بيئتهم. ويرجع إرتفاع نسبة المبحوثين المتراوحة أعمارهم من 41 سنة فأكثر إلى أن فترة توزيع الإستبيان تزامنت مع الأوقات التي يتواجد بها كبار السن والمتقاعدين عن العمل في الحي، وهذا نظرا لقلة إنشغالاتهم خارج مكان إقامتهم، كما أن بعض أفراد العينة والذين ينتمون إلى هذه الفئة العمرية يتواجد مقر عملهم بالقرب من مسكنهم، وهذا مايساعدهم على ملاحظة واقعهم البيئي أكثر نظرا لتواجدهم لفترات أكثر في الحي، على عكس الفئة التي تتراوح أعمارهم من]40;20 [وهم من فئة الشباب والذي يعتبرون أكثر نشاطا وقابلية للعمل وتعدد إنشغالاتهم مما يصعب تواجدهم في الحي، وبالتالي يعتبرون أقل دراية بالوضعية البيئية لحيهم.

الجدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
أمي	03	%05
إبتدائي	12	%20
متوسط	10	%16.66
ثانوي	12	%20
جامعي	23	%38.33
المجموع (Σ)	60	%100

يظهر لنا من خلال معطيات الجدول رقم (03) والمتعلق بتوزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي، أن المستوى التعليمي للمبحوثين متمثل في المستوى الجامعي بـ (38.33%)، أما المستوى الثانوي فبلغت

نسبته بـ (20%)، ويقابله بنفس النسبة المستوى الإبتدائي كذلك بنسبة (20%)، أما المستوى المتوسط فقد بلغت نسبته بـ (16.66%)، في حين سجلت نسبة الأميين (05%).

ومن خلال هذه الإحصائيات نجد أن أعلى نسبة مسجلة كانت لدى الأفراد ذوي المستوى الجامعي، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن أغلب المبحوثين أنهوا مشوارهم الدراسي إلى غاية الجامعة، وهذا مايفسر أنه كلما واصل الفرد تعليمه كلما إتضحت لديه الصورة الكلية لعلاقته ببيئته ومسؤوليته إتجاهها.

يلعب التعليم دورا هاما في بناء وتشكيل الوعي لدى الأفراد خاصة فيما يتعلق بالبيئة وكل ماتحتويه من موارد طبيعية تتأثر بنا من خلال مختلف الأنشطة التي يمارسها الإنسان إتجاهها. فالتعليم يزود الأفراد بمختلف المناهج والقواعد التي تتوافق مع متطلبات البيئة تحقيقا لأحد المبادى الأساسية للتنمية المستدامة وهو " مبدأ الحفاظ على البيئة".

كما أن توظيف التربية البيئية في برامج التعليم تعد نقطة جوهرية ومطلب أساسي في حماية البيئة والمحافظة عليها وهذا ما أشارت إليه الدراسة المشابهة والمعنونة بـ : " **الوعي البيئي لدى طلاب الجامعة**" والتي أكدت على:" **ضرورة إدراج التربية البيئية في برامج التعليم حتى يتمكن الطلبة من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من المساهمة في حماية البيئة والمحافظة عليها**". حيث أن التربية البيئية تساعد في تشكيل الوعي بالقضايا البيئية.[1]

فالمستوى التعليمي يعد نقطة أساسية في بناء الوعي البيئي ونشر الثقافة البيئية في مختلف المجتمعات حيث أن إدراج العلاقة بين البيئة والمجتمع ضمن برامج النظام التربوي تساهم في تشكيل الوعي البيئي وترسيخ الثقافة البيئية.

كما نلاحظ من خلال النتائج نسب متساوية بين المستويين الثانوي والإبتدائي بمجموع 40% أي مايعادل 12 فرد من كل مستوى بمجموع 24 عينة من المبحوثين بعضهم إنقطع عن الدراسة في مراحله الأولى من التعليم، بينما بعض أفراد العينة مستواهم التعليمي يصل إلى الثانوي في حين سجل الأميين نسبة ضعيفة مايعادل 03 أفراد وهذا مايعطي إنطباع بأن سكان الحي يتمتعون بمستويات تعليمية مختلفة ومتباينة.

[1] محمود الأبرش: **الوعي البيئي لدى طلاب الجامعة**، (مذكرة ماجستير في علم إجتماع البيئة، جامعة ممد خيضر، بسكرة، 2008م)، ص111 .

الجدول رقم (04): يوضح مدى إلتزام المبحوثين بالمواقيت المحددة من طرف البلدية لرمي النفايات وعلاقته بمواقيت إخراج النفايات

العبارات	الأجوبة					
	نعم		لا		المجموع (Σ)	
	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)		
الإلتزام بالمواقيت المحددة من طرف البلدية لرمي النفايات	51	%85	09	%15	60	%100
وقت إخراج المبحوثين لقمامتهم المنزلية	قبل مرور الشاحنة		لا يوجد وقت محدد			
	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)		
	49	%81.66	**11**	%18.33	**60**	%100

يتضح من الجدول رقم (04) والمتعلق بإلتزام المبحوثين بالمواقيت المحددة من طرف البلدية لرمي النفايات أن نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بـ " نعم " هم أعلى نسبة حيث يمثلون(85%)، أما النسبة المتبقية فهي تمثل(15%) والتي تعود للمبحوثين الذين أجابوا بـ " لا " والذين أقروا بعدم إلتزامهم بالمواقيت المضبوطة من طرف البلدية لرمي النفايات.

ومن الجدول نفسه توضح النتائج المتحصل عليها والمتعلقة بوقت إخراج المبحوثين لقمامتهم المنزلية أن نسبة (81.66%) من سكان الحي يخرجون قمامتهم المنزلية قبل مرور شاحنة النظافة، في حين نسبة (18.33%) صرحوا بعدم إنتظام أوقات إخراج قمامتهم المنزلية.

تعتبر النفايات بمختلف أنواعها أحد المصادر الأساسية في تلوث البيئة ومن بين العوامل المساهمة في تهديد نظامها الطبيعي بالإضافة إلى كونها تشكل أحد المظاهر المشوهة للمجال الحضري وجماليته كما

تعكس أيضا مستوى وعي السكان بمخاطر هذه المصادر والتي يعتبر أفراد المجتمع المساهم الأول في تشكلها والطرف الفاعل في مدى التحكم فيها.

وعلى هذا الأساس ساهمت الجماعات المحلية –البلدية– في تنظيم أوقات محددة لرمي النفايات تفاديا للوقوع في مشكلة التلوث البيئي ومن أجل محاولة خلق بيئة صحية والحفاظ على نظافة الوسط الحضري والمساهمة في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. هذا ويلعب السكان دورا هاما في المحافظة على البيئة أو تدهورها وذلك من خلال مختلف الأنشطة التي يمارسونها في حياتهم اليومية داخل الوسط الحضري الذي يعيشون فيه.

وعلى هذا الأساس نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من قبل المبحوثين أن أغلب السكان المقيمين في الحي يلتزمون بالمواقيت المضبوطة من طرف البلدية لرمي النفايات، وذلك مايرتبط مع كونهم يخرجون قماماتهم المنزلية تزامنا مع مرور شاحنة النظافة وهذا مايفسر مدى إدراكهم بسمؤوليتهم إتجاه المحافظة على نظافة محيطهم الحضري، كما أنهم يسعون إلى مكافحة التلوث البيئي والذي يعتبر من المعوقات الأساسية لعملية التنمية الحضرية المستدامة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن مستوى الوعي البيئي لدى هذه الفئة مرتفع إلى حد إدراك السكان لمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على التوازن البيئي ومحاولة ترقية الصورة الحضرية لمدينتهم. بالمقابل أشار بعض المبحوثين إلى عدم إلتزامهم بالمواقيت المحددة لرمي النفايات وذلك من خلال رميهم لنفايات منازلهم في أي وقت مما يشكل هذا الأخير تذبذبا في عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة بالإضافة إلى كون هذه الفئة تعاني من نقص الوعي إتجاه المحافظة على البيئة وعدم إدراكهم لمختلف الآثار التي قد تنتج عن السلوك الغير عقلاني في تنظيم وقت إخراج النفايات ورميها.

الجدول رقم (05) : يوضح كيفية تخلص المبحوثين من القمامة المنزلية

الوسيلة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
أكياس بلاستيكية	39	%65
صناديق مغلقة	21	%35
المجموع (Σ)	60	%100

يظهر من خلال معطيات الجدول رقم (05) المدون أعلاه والمتعلق بالوسيلة التي يضع فيها المبحوثين قمامتهم المنزلية أن نسبة (65%) من أفراد العينة يتخلصون من القمامة المنزلية بوضعها في أكياس بلاستيكية بأحجام مختلفة (أنظر للملحق رقم02 ص ص 146_ 152)، بينما قدرت الإجابة بأنه يتم التخلص من القمامة المنزلية بوضعها في صناديق مغلقة بنسبة (35%) (أنظر للملحق رقم02 ص 153).

من خلال ما أشارت إليه الأرقام المدرجة في الجدول وتبعا لما تم ملاحظته في ميدان الدراسة أثناء توزيع الإستبيان تبين أن أغلب سكان الحي يتخلصون من نفاياتهم بوضعها في أكياس بلاستيكية هذه الأداة تعتبر غير آمنة نوعا ما خاصة وإن كان التخلص منها يتم بشكل عشوائي حيث أنها قد تكون معرضة للنبش سواءا من طرف الحيوان والذي قد يتسبب في توزعها وانتشارها بشكل مبعثر مسببا بذلك تلوثا للبيئة أو من قبل بعض الأشخاص خاصة شريحة الأطفال دوي الفئات الفقيرة الذين يلجأون إلى العبث بالقمامات باحثين عن أشياء قابلة للبيع كالقارورات البلاستيكية.وهذا ما تم ملاحظته أثناء الدراسة الإستطلاعية وما تم التصريح به من قبل بعض الساكنة الذين أبدوا معارضتهم لهذا الوضع كونه أصبح يشوه الطابع الجمالي للحي بسبب النفايات المتناثرة والتي تؤدي إلى حدوث تلوثا بصريا، كما يعتبر أحد المعوقات الأساسية لعملية التنمية الحضرية المستدامة وذلك نتيجة نقص وعي بعض السكان بالآثار المترتبة على هذا النوع من الأساليب الغير مدروسة. وبالمقابل نلاحظ نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بوضعهم لقمامتهم المنزلية في صناديق مغلقة مما يشير هذا إلى السلوك الإيجابي والحضري الذي يمارسه البعض من أفراد العينة إتجاه محافظتهم على نظافة محيطهم الحضري حيث يشكل هذا النوع من الوسائل المستخدمة الحماية الكافية لعدم تناثر النفايات وتوزعها في الحي والتي قد تتسبب في حدوث مشكلة التلوث البيئي كما يضمن أيضا تجنب خروج رائحة النفايات إلى الخارج مما يلعب دورا هاما في حماية صحة السكان من أضرار بعض المواد السامة التي تفرزها بعض النفايات ويدل هذا النوع من السلوك الذي يتبناه بعض المبحوثين على إدراكهم لمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على وسطهم الحضري كما أنهم يعتبرون أحد الفاعلين في عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

الجدول رقم (06): يوضح أماكن وضع المبحوثين لنفاياتهم المنزلية

الخيارات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
وضعها أمام المنزل لحين وصول شاحنة النظافة	44	%73.33
وضعها في الحاوية الخاصة بالأوساخ	16	%26.66
وضعها في أي مكان فارغ بعيدا عن المنزل	00	%00
المجموع (Σ)	60	%100

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (06) المتعلق بأماكن وضع المبحوثين لقمامتهم المنزلية أن نسبة (73.33%) من المبحوثين يضعون نفاياتهم أمام منازلهم لحين وصول شاحنة النظافة وهي نسبة جد مؤثرة مقارنة بنسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يضعون نفاياتهم في الحاوية الخاصة بالأوساخ والتي قدرت بـ (26.66%) أما نسبة المبحوثين الذين يضعون نفاياتهم في أي مكان فارغ بعيدا عن منزلهم فهو سلوك منعدم أي مايعادل (00 %).

من خلال ما أشارت إليه النسب المدرجة في الجدول أعلاه وتبعا لما تم ملاحظته وسط ميدان الدراسة تبين أن أغلبية سكان الحي يضعون نفاياتهم بالقرب من مساكنهم إلى حين وصول شاحنة النظافة، أو وضعها في الحاوية الخاصة بالأوساخ وهذا مؤشر يدل على أن أغلب السكان يتحملون مسؤوليتهم إتجاه المحافظة على بيئتهم كما يشير إلى أنهم يمتلكون درجة من الوعي بأهمية الحفاظ على وسطهم الحضري. وهذا ماتوصلت إليه دراسة " **هناء جاسم السبعاوي**" المعنونة بـ " **الوعي البيئي الواقع وسبل التطوير** " في تفسيرها أن " الإنسان مسؤول أخلاقيا تجاه صنع بيئة نظيفة في الحياة [1]".كما أنهم يسعون إلى تنظيم أنفسهم وتحمل كل فرد مسؤوليته بعدم تخطيه حدود السكان المقيمين معه في نفس الحي، حيث يرمز هذا السلوك إلى أن أغلبية السكان يملكون قدر من الوعي بإلزامية إحترام المجال الذي يعيش فيه سواءا من البعد البيئي أو الإجتماعي والمتضمن علاقات السكان فيما بينهم.

في حين أنه تشير النسبة المنعدمة بخصوص وضع النفايات في أي مكان فارغ بعيدا عن المنزل إلى إدراك المبحوثين للآثار السلبية المترتبة عن هكذا سلوكيات خاطئة تهدد بالدرجة الأولى البيئة وصحة

[1] هناء جاسم السبعاوي : مرجع سبق ذكره، ص110

الإنسان هذا بالإضافة إلى كونهم يتمتعون بثقافة بيئية الناتجة عن درجة من الوعي البيئي لديهم والتي تنعكس على سلوكياتهم اليومية داخل حيهم.

الجدول رقم (07): يبين فرز المبحوثين لنفاياتهم حسب النوع

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	41	%68.33
لا	19	%31.66
المجموع (Σ)	60	%100

تبرز المعطيات الظاهرة في الجدول رقم (07) والمتعلقة بفرز المبحوثين لنفايتهم المنزلية حسب النوع أن نسبة **(68.33%)** أثبتوا عملية فرزهم لنفاياتهم حسب نوعها، بينما عبر نسبة **(31.66%)** من أفراد العينة عن عدم فرزهم لنفاياتهم حسب النوع ورميها بشكل مختلط .

تلعب عملية فرز النفايات دورا هاما في الحفاظ على البيئة ومصادرها الطبيعية، كما أنها تشكل أيضا عامل أساسي في تقليل التلوث والذي يعتبر المهدد الأول للنظام البيئي. فالسكان وبإعتبارهم أحد الأطراف المشاركين في عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من الناحية البيئية تقع عليهم مسؤولية الحفاظ على البيئة الطبيعية، وذلك من خلال القيام بعملية فرزهم لنفاياتهم المنزلية حسب نوعها. وعليه فمن خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن نسبة معتبرة من السكان المقيمين في الحي يقومون بفرز نفاياتهم المنزلية حسب نوعها، وذلك راجع لكونهم على دراية بالآثار السلبية المترتبة على عملية مزج النفايات بمختلف أنواعها مع بعضها البعض، كما أنهم يمتلكون حس المسؤولية المجتمعية الواقعة عليهم كون كل فرد من أفراد المجتمع يعتبر المسؤول الأول لما يحدث للبيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعكس عملية فرز النفايات الصورة الثقافية للمجتمع وذلك بإعتبارها سلوك حضري ناتج عن الوعي بالقضايا البيئية. في حين أن نسبة معتبرة من السكان لايقومون بفرز نفاياتهم المنزلية حسب نوعها، وهذا ناتج عن نقص الوعي بالنتائج السلبية التي ستخلفها النفايات المختلطة والتي تحتوي العديد منها على مواد ضارة بالبيئة من جهة وصحة الإنسان من جهة أخرى، كما أن الرمي المختلط للنفايات يعبر بشكل أساسي عن نقص الوعي البيئي لدى السكان مما يشكلون بدورهم عامل أساسي في إعاقة عملية التنمية الحضرية المستدامة.

الجدول رقم (09): يبين تصرف المبحوثين إتجاه ملاحظتهم للمارة يلقون النفايات بالقرب من مسكنهم

الخيارات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
أتركه وشأنه	09	%15
أوضح له خطورة هذا الأمر	16	%26.66
أمنعه	32	%53.33
أقوم بجمعها	03	%05
المجموع (Σ)	60	%100

يظهر من خلال معطيات الجدول رقم (09) المتعلق بتصرف المبحوثين إتجاه ملاحظتهم للمارة يلقون النفايات بالقرب من مسكنهم، أن نسبة **(53.33%)** من المبحوثين يتبعون أسلوب المنع في التصرف مع من يرمون النفايات بالقرب من مساكنهم، في حين أن نسبة **(26.66%)** من أفراد العينة أجابوا بتوضيح خطورة هذا الأمر، أما **(15%)** فقد أقروا بترك المارة وشأنهم عند رؤيتهم يلقون النفايات بالقرب من مسكنهم، كما أجاب **(05%)** من المبحوثين بأنه يقومون بجمع النفايات التي تم رميها بالقرب من مسكنهم.

تعتبر عملية الحفاظ على نظافة المحيط مسؤولية تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع بمختلف مستوياتهم كما تستدعي بالضرورة أن يتبنى السكان سلوكيات حضرية سليمة إتجاه المحافظة على بيئتهم دون التعدي على حدود الغير فعادة ما يمارس بعض السكان سلوكيات خاطئة أثناء تخلصهم من نفاياتهم المنزلية من خلال وضعها بالقرب من مساكن المقيمين في نفس حيهم فقط للتخلص منها بعيدا عن مقر سكنه وبهذا تختلف تصرفات العديد من السكان عند رؤيتهم من يلقون النفايات بالقرب من مسكنهم بإختلاف مستوى الوعي البيئي لديهم وعليه نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من قبل المبحوثين والتي تعكس بالدرجة الأولى مدى إدراكهم بخطورة هذا التصرف على البيئة بصفة عامة والمحيط الحضري بصفة خاصة، حيث تبين أن الأغلبية من المبحوثين صرحوا بإتباعهم أسلوب المنع عند رؤيتهم من يلقي النفايات بالقرب من مسكنهم، حيث يؤدي هذا النوع من السلوكيات إلى تلوث المحيط الذي يستقر فيه أفراد العينة كما قد يضر بصحتهم فهذا النوع من التصرفات التي يمارسها البعض يعتبر سلوك غير حضري يرمز إلى نقص الوعي بضرورة احترام المجال الحضري والحدود الجغرافية لكل ساكن في الحي كما أن هذا النوع من الممارسات يعتبر في حقيقة الأمر تعدي مباشر على المجال الجغرافي المسطر لكل ساكن، وبذلك يتبنى البعض أسلوب المنع للحد من هذه التصرفات ومنع تكرارها بإعتبارها سلوكات غير أخلاقية ولا بحضرية، في حين أن البعض من أفراد العينة أقروا بتوضيحهم لخطورة هذا الأمر على البيئة الحضرية حيث يؤدي إلقاء النفايات بشكل عشوائي بالقرب من مقر سكنهم إلى إلحاق

الضرر بصحتهم، كما أنه يخلق لدى هؤلاء الأفراد نوع من اللامسؤولية والناتجة عن نقص الوعي بضرورة وضع النفايات في مكانها المناسب بدلا من التعدي على مساحات الغير فتوضيح خطورة هذا الأمر لهم يشكل لديهم زيادة الوعي بإدراكهم لسلوكياتهم الخاطئة، بالإضافة إلى الإطلاع على واجباتهم إتجاه المحافظة على البيئة وصيانة نظامها الطبيعي. أما بعض المبحوثين فقد صرحوا بتجاهلهم عند رؤية من يلقي النفايات بالقرب من مقر مسكنهم حيث يشير هذا إلى ضعف الوعي لدى هذه الشريحة من السكان بخطورة هذا التصرف على البيئة ومما ينتج عنه من آثار سلبية تضر بالمحيط الحضري الذي يعيشون فيه

الجدول رقم (10): يوضح تقديم المبحوثين شكوى للبلدية في حال تراكم النفايات في الحي

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	18	%30
لا	42	%70
المجموع (Σ)	60	%100

توضح النتائج المبينة في الجدول رقم (10) المتعلق بتقديم المبحوثين شكوى للبلدية في حالة تراكم النفايات في حيهم، حيث أجاب نسبة **(70%)** من أفراد العينة بـ " لا " أي عدم تقديمهم شكوى للبلدية في حال شهد الحي مشكلة تراكم النفايات وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، في حين أجاب بعض المبحوثين والذين تقدر نسبتهم بـ **(30%)** بـ " نعم " يقدمون شكوى في حال تراكم النفايات في الحي.

تعتبر مشكلة تراكم النفايات في الأحياء بالمدن من أكثر المشاكل البيئية خطورة سواءا على المستوى النظام البيئي والذي تصبح بدورها مهددا له أو على المستوى الصحي فينتج عن التراكم الكمي للنفايات العديد من الآثار السلبية على صحة السكان أو حتى على المستوى الجمالي حيث تؤدي النفايات المتراكمة إلى تشويه الصورة الحضرية للمدينة فتفقد بذلك الصورة الجمالية لها.

إن مشكلة تراكم النفايات تنبع بالدرجة الأولى من اللامبالاة ونقص الوعي لدى السكان بخطورة الأمر وعواقبه كما قد تنتج من ضعف العلاقات الإجتماعية بين السكان داخل أحيائهم السكنية مما يخلق نوع من الفردانية والتهرب من تحمل المسؤولية كونها قضية جماعية تخص كل السكان المقيمين في المنطقة.

من خلال ماتم الحصول عليه من إجابات من قبل المبحوثين تبين أن الأغلبية من مفردات العينة يلجأون إلى تقديم شكوى للبلدية في حال تراكمت النفايات في حيهم وذلك لكونهم على دراية بالوضع السيء الذي سيؤول إليه الحي في حال بقي على الوضع نفسه بالإضافة إلى كونهم يملكون القدر الكافي من الوعي بالآثار السلبية الناتجة عن التزايد اللاعقلاني في كمية النفايات المتراكمة والتي لايمكن التحكم فيها من قبل السكان والتي قد تكون ناتجة عن رمي بعض السكان من غير المقيمين في الحي نفسه نفاياتهم في حيهم مما يصعب على ساكنة الحي التحكم في سلوكيات بعض المواطنين. في المقابل أقر البعض من

أفراد العينة بعدم تقديمهم شكوى للبلدية في حال رؤيتهم لتراكم النفايات في حيهم وذلك راجع إلى إنعدام حس المسؤولية لدى البعض من السكان كونهم يرونها قضية جماعية تخلق منهم نوع من الإتكالية وعدم المبادرة في القضاء على الظاهرة مما يمكن تفسيره من خلال تصريحاتهم إلى أنهم يمتلكون قدر محدود من الوعي بمسؤوليتهم إتجاه الحفاظ على البيئة الحضرية وصيانة نظامها الطبيعي مما يشكل هذا النوع من اللامبالاة ونقص الوعي البيئي عائقا أمام تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والتي تضع في أولوياتها البعد البيئي في جميع مجالاتها.

الجدول رقم (11): يوضح سبب عدم تقديم المبحوثين شكوى للبلدية في حال تراكمت النفايات في حيهم في حالة الإجابة بـ " لا "

التبرير	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
الشكوى غير مجدية	12	%28.57
حل المشكلة مع الجيران	13	%30.95
لم يشهد الحي نفايات متراكمة	17	%40.47
المجموع (Σ)	42	%100

نقرأ من خلال الجدول رقم **(11)** والمرتبط بالجدول رقم **(10)** والمتعلق بأسباب عدم تقديم المبحوثين شكوى للبلدية في حال تراكمت النفايات في حيهم أن نسبة **(40.47%)** من المبحوثين يقرون بأن الحي لم يشهد نفايات متراكمة فيه، في حين أن نسبة **(30.95%)** من أفراد العينة يرون بأنه في حالة حدوث مشكلة تراكم النفايات في الحي فإن حل المشكلة مع الجيران هو الحل الأصوب، أما نسبة **(28.57%)** من المبحوثين يقرون بفشل تقديم الشكوى للبلدية وهي نسب متقاربة نوعا ما.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها برر نسبة معتبرة من المبحوثين عدم تقديمهم شكوى للبلدية في حال رؤيتهم لتراكم النفايات في حيهم بأنهم لم يشهد الحي أي نفايات متراكمة، وهذا ما يتوافق مع الجدول رقم (04) الذي يفسر إلتزام المبحوثين بالمواقيت المحددة من طرف البلدية لرمي النفايات، حيث أن إلتزام السكان بالمواعيد والأيام المضبوطة لإخراج النفايات ينتج عنه بالضرورة التخفيف من تراكم النفايات داخل الحي.

أما بعض المبحوثين فقد بررروا عدم اللجوء لتقديم شكوى للبلدية في حال تراكمت النفايات في حيهم أنهم يلجأون إلى حل المشكلة مع الجيران، وذلك بإعتبارهم المتسبب الرئيسي في حدوث الظاهرة، فإستخدام أسلوب الحوار يخفف من حدة الظاهرة ويرفع من مستوى الوعي بالسلوكيات الخاطئة التي يتبناها العديد من السكان في سبيل التخلص من قمامتهم المنزلية. بالمقابل برر بعض المبحوثين عدم تقديمهم شكوى للبلدية في حال تراكم النفايات في حيهم إلى أن الشكوى لاتجدي أي نفع حسب تصريحهم وذلك قد يكون راجع إلى عدم تجاوب البلدية للإبلاغات التي يقدمها السكان لهم، وهذا مايشير إلى فشل مشاركة السكان

إلى جانب الجماعات المحلية في عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وترقية المدينة، حيث أن هذه الأخيرة تستدعي بالضرورة تكامل جميع أطرافها والسكان من بينهم في سبيل تحقيقها.

الجدول رقم (12): يوضح مساهمة المبحوثين في حملات التنظيف داخل الحي

البدائل	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
دائما	16	%26.66
أحيانا	29	%48.33
أبدا	15	%25
المجموع (Σ)	60	%100

من خلال النتائج الكمية الموضحة في الجدول والمتعلقة بمساهمة المبحوثين في حملات التنظيف داخل حيهم أجاب نسبة (48.33%) من أفراد العينة بأنهم أحيانا يساهمون في حملات التنظيف داخل الحي الذي يقيمون فيه بينما نسبة (26.66%) أكدوا مساهمتهم الدائمة في حملات النظافة داخل الحي أي بمجموع (74.99%) من سكان الحي هم على إستعداد بالمشاركة في عملية تنظيف الحي بينما أجاب نسبة (25%) من المبحوثين بأنهم لا يساهمون أبدا في حملات التنظيف داخل حيهم.

تشكل نظافة الأحياء أحد المؤشرات الأساسية المرتبطة بمستوى وعي السكان بمسؤولياتهم اتجاه المحافظة على نظافة محيطهم والذي يظهر في شكل سلوكيات يتبناها الساكنة للحفاظ على نظافة مجالهم الحضري الذي يعيشون فيه حيث تظهر النتائج المتحصل عليها من المبحوثين معظم المبحوثين أجابوا بأنهم أحيانا يساهمون في حملات التنظيف داخل حيهم مما يقابله بنسبة أقل نوعا ما من مفردات العينة الذين يساهمون بشكل دائم في حملات التنظيف داخل الحي أي بمجموع تقريبا (80%) من سكان الحي هم على إستعداد في المشاركة في حملات تنظيف حيهم وذلك مايعكس مستوى إدراكهم بمسؤوليتهم إتجاه خلق بيئة حضرية نظيفة تعكس سلوكهم الحضري كما أن لها بعد آخر وهو البعد الإجتماعي والذي يشير إلى مبدأ العلاقات الإجتماعية من خلال التضامن بين السكان لتحقيق هدف واحد مشترك هو المحافظة على بيئتهم من أجل السعي نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والتي ترتبط بالمشاركة المجتمعية كركيزة أساسية من ركائزها.

في حين أن نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بعدم مشاركتهم في حملات التنظيف داخل حيهم مما يعكس مدى نقص الوعي لديهم بمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على بيئتهم بالإضافة إلى أن التنمية البيئية المستدامة تتطلب في واقع الأمر تحقيق نوع من التكافل الإجتماعي الذي يعتبر أحد متطلباتها حيث أن الإخلال أو اللاتوازن بين أنشطة السكان المشتركة يؤدي بالإخلال في عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والتي تقوم على التوازن بين القدرة البيئية والسلوك البشري الذي يعتمد على الوعي وعليه تلعب

هذه الفئة دورا فعالا في إعاقة عملية التنمية الحضرية المستدامة من خلال عدم آدائهم لواجباتهم البيئية كسكان مستقرين في وسط حضري مشترك.

الجدول رقم (13): تخصيص يوم لتوعية وللمتابعة لحملات التنظيف

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	19	%31.66
لا	41	%68.33
المجموع (Σ)	60	%100

توضح النتائج المدرجة في الجدول رقم **(13)** والمتعلقة بتخصيص يوم لتوعية وللمتابعة لحملات التنظيف داخل الحي حيث أشار نسبة **(68.33%)** من المبحوثين إلى عدم وجود يوم مخصص لتوعية وللمتابعة لحملات التنظيف داخل الحي بينما يشير أفراد العينة البالغة نسبتهم **(31.66%)** بأنهم يخصصون يوم من أجل التوعية وللمتابعة لحملات التنظيف داخل حيهم.

تستدعي عملية الحفاظ على نظافة المحيط القيام بالعديد من الأساليب التي تعزز الحفاظ على البيئة الحضرية من مختلف أشكال التلوث والذي يعد أحد المعوقات الأساسية لعملية التنمية الحضرية المستدامة خاصة وأن مستوى الوعي يختلف بين مختلف شرائح المجتمع وعلى هذا الأساس يعتبر إعتماد أسلوب التوعية من قبل السكان حل أمثل لتنمية الوعي البيئي بين أفراد المجتمع من أجل توطيد العلاقة بين الإنسان وبيئته

وعليه من خلال النتائج المتحصل عليها من المبحوثين تبين أن أغلب سكان الحي يخصصون يوم لتوعية وللمتابعة لحملات التنظيف داخل الحي حيث تعتبر هذه الطريقة حل من الحلول لتنمية الوعي البيئي لدى سكان الحي من جهة وتضافر الجهود لتحسين مجالهم الحضري من جهة أخرى، حيث يعكس هذا مدى وعي السكان بأهمية الحفاظ على البيئة الطبيعية ومواردها من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وأقر أحد المبحوثين أثناء إجابته عن الإستبيان قائلا: " **إن المسؤول عن حينا قد بلغ جميع السكان المقيمين هنا في الحي بضرورة الحفاظ على نظافة حيطهم وإلتزامهم بالتنظيف بالقرب من مسكنهم مع مراعاة غلق نفاياتهم بإحكام أو وضعها في وسائل آمنة تجنبا لتناثر النفايات في الحي.**"

ويشير هذا التصريح إلى أن المسؤول عن الحي قد يلعب دورا هاما في التأثير عن السكان وتوجيههم.

في حين أن فئة متوسطة من السكان صرحوا بعدم تخصيص يوم لتوعية وللمتابعة لحملات التنظيف داخل الحي وهذا راجع إلى أن هذه الفئة غالبا لا تساهم في حملات التنظيف التي تقام في الحي أو ليست على دراية تامة بالإبلاغات التي يوجهها مسؤول الحي للسكان كما قد تكون مواعيد اجتماع بعض السكان مع بعضهم البعض لمناقشة وضعية الحي لا تتناسب مع مواقيت هذه الفئة من المبحوثين وهذا مايعكس تصريحهم بعدم وجود يوم مخصص للتوعية وهذا مايعكس بدوره عدم تحمل بعض السكان

مسؤوليتهم في الحفاظ على نظافة المحيط نتيجة نقص الوعي والإطلاع على القضايا الخاصة بنظافة البيئة وصيانتها.

الجدول رقم (14): يتعلق بمدى توفر الماء بشكل دائم لدى المبحوثين

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	10	%16.66
لا	50	%83.33
المجموع (Σ)	60	%100

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (14) والمتعلقة بمدى توفر الماء بشكل دائم لدى المبحوثين أن نسبة (83.33%) من أفراد العينة أجمعوا على عدم توفر الماء بشكل دائم لديهم في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة بـ (16.66%) من المبحوثين صرحوا بتوفر الماء لديهم بشكل دائم.

يعتبر الماء من أهم عناصر البيئة وأساسياتها حيث يشكل القاعدة الأساسية في النظام البيئي وذلك بإعتباره أحد الموارد الطبيعية الأكثر إستهلاكا من قبل البشرية في جميع الأنشطة والمجالات. هذا وقد أصبحت عملية توزيع الماء في المدن موضع إهتمام العديد من الجهات المختصة والذين يسعون إلى محاولة تحقيق التوزيع العادل للثروة المائية من أجل تسهيل عملية وصوله إلى جميع ساكنة المدينة ولكن مع التزايد المستمر في الكثافة السكانية والتوسع الغير مخطط للسكنات مما يشكل ضغطا على البيئة الطبيعية وإستنزاف مواردها وهذا ما يحقق التفاوت داخل المدن من ناحية عملية توزيع الماء فتصبح بعض المناطق تتمتع بتوفر الماء بشكل دائم لديها على عكس مناطق أخرى والتي تصبح قدرتها على الوصول للماء عملية صعبة نوعا ما وعليه فمن خلال النتائج التي تم الحصول عليها من قبل المبحوثين تبين أن أغلبية سكان الحي أقروا بعدم توفر الماء لديهم بشكل دائم وهذا مايشير إلى أن الحي يعاني من نقص في توزيع الماء لديه وهو ما يفسر أنه كلما تم الإبتعاد عن مركز المدينة كلما قلت نسبة الوصول إلى الماء بسهولة، إضافة إلى ذلك تعود بعض الأسباب إلى غيابة رقابة الجهات المعنية لعملية توزيع الماء في المدينة، مما يشكل بدوره عائقا أمام تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والتي – تعتبر" **قدرة جميع أفراد المجتمع على التمتع بالموارد الطبيعية دون إستنزافها أو التعدي على حقوق الأجيال القادمة**" أحد أهدافها الأساسية–، فمن هنا يلاحظ أن غياب الرقابة الصارمة من طرف الجهات المعنية يشكل عائقا في تلبية أحد إحتياجات السكان الأساسية وهو توفر المورد المائي.

الجدول رقم (15): يمثل مدى رضى المبحوثين بتوقيت توزيع الماء

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	22	%36.66
لا	38	%63.33
المجموع (Σ)	60	%100

من خلال النتائج الإحصائية المعروضة في الجدول رقم **(15)** والمتعلقة بمدى رضى المبحوثين بتوقيت توزيع الماء تبين أن نسبة **(63.33%)** من أفراد العينة غير راضين بتوقيت توزيع الماء في منطقة سكنهم، بينما أجاب نسبة **(36.66%)** من المبحوثين برضاهم على توقيت توزيع الماء لديهم.

من الملاحظ أن الأغلبية من المبحوثين صرحوا بعدم رضاهم بالتوقيت الذي يتوزع فيه الماء لديهم، وهذا راجع إلى أن المواقيت التي يتوزع فيها الماء في الحي قد تتزامن مع مواقيت عمل سكان الحي وهذا ماتم التصريح به من قبل بعض المبحوثين قائلا: " **أحيانا يتم توزيع الماء لدينا في الفترة الصباحية خاصة من الساعة 08:00 إلى الساعة 11:00 وهذا لايتوافق مع برنامج عملنا** "، وهذا مايؤدي إلى تعذر وصول العديد من سكان الحي للماء، وبالتالي فهذا مؤشر إلى عدم تحقق أهداف التنمية المستدامة المطلوبة، أما البقية من أفراد العينة الذين أقروا بملائمة توقيت توزيع الماء بالنسبة لهم، فهذا راجع إلى أنهم إما أماكن عملهم قريبة من مسكنهم وبالتالي لايشكل توقيت توزيع الماء أي إشكال لديهم في محاولة تخزين الماء ، أو أن أغلبيتهم من فئة الشباب والذين الأغلبية منهم يتحمل والديهم مسؤولية توفر الماء وكل مايتعلق به من عراقيل.

الجدول رقم (16): يوضح إمتلاك خزان مائي في منزل المبحوثين

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	58	%96.66
لا	02	%3.33
المجموع (Σ)	60	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (16) والمتعلقة بإمتلاك خزان مائي في منزل المبحوثين تبين أن أغلب أفراد العينة والمقدر نسبتهم بـ **(96.66%)** يمتلكون خزان مائي في منازلهم وهي نسبة مرتفعة قريبة من النسبة الكلية في حين أن نسبة **(3.33%)** من المبحوثين أقروا بعدم توفر خزان مائي في منازلهم أي مايعادل 02 من أفراد مجموع العينة.

تعتبر عملية تخزين الماء من الأساليب الناجعة التي يتبناها أغلب السكان في سبيل الحفاظ على الماء لإستهلاكه لفترات أطول خاصة إذا ماكان هناك نقص في توزيع الماء حيث يلعب في هذه الحالة توفر

خزان المياه في المنازل دور هام في الحفاظ على الماء ومن الملاحظ من خلال ما تم التوصل إليه من إجابات المبحوثين أن أغلبية سكان الحي يمتلكون خزان المياه في منازلهم، وذلك راجع إلى عدم توفر الماء لديهم بشكل دائم مما يدفعهم إلى وضع خزانات المياه لمحاولة تخزينه لمدة أطول في سبيل قضاء حوائجهم اليومية كما تلعب عملية تخزين الماء دورا فعالا في التحكم في الإستهلاك الغير عقلاني له من قبل السكان وذلك لكونهم يلجأون إلى المحافظة عليه دون هدره، لدرايتهم بأهميته ووعيهم بمسؤوليتهم في محاولة ترشيد إستهلاكه قدر الإمكان في حين صرح بعض المبحوثين بعد تواجد خزان مائي في منازلهم وهذا راجع إلى أنهم يستخدمون وسائل أخرى في سبيل تخزين الماء أو أن البعض منهم يصلهم الماء بشكل دائم مما يدفعهم عن الإستغناء عن توفير خزان مائي بمنازلهم مستخدمين في ذلك الحنفية أثناء إستهلاكهم للماء.

الجدول رقم (17): يتعلق بنوعية الخزان الممتلك من طرف المبحوثين في حالة الإجابة بـ " نعم "

نوع الخزان	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
خزان بلاستيكي	53	%91.37
خزان أرضي	05	%08.62
المجموع (Σ)	60	%100

تبين معطيات الجدول رقم **(17)** والخاص بنوعية الخزان الذي يمتلكه المبحوثين نجد أن أغلبية أفراد العينة والذين تبلغ نسبتهم **(91.37%)** يمتلكون خزان بلاستيكي في منازلهم وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة مع إجابة بقية المبحوثين الذين أجابوا بإمتلاكهم خزان أرضي حيث بلغت نسبتهم **(08.62%)** وهي نسبة ضعيفة جدا.

من الملاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من قبل أفراد العينة تبين أن أغلبية سكان الحي يمتلكون خزانات بلاستيكية في منازلهم وذلك راجع إلى العديد من الأسباب: من أهمها المستوى الإقتصادي والذي يشير إلى أن أغلب المبحوثين يلجأون إلى شراء الخزان البلاستيكي لتكلفته الغير باهضة إضافة إلى أن المساحة الكلية للسكنات تلعب دورا هاما في التحكم في عملية تخطيطها وهذا مايفسر أن الأغلبية من سكان الحي يستخدمون الخزانات البلاستيكية نظرا لعدم أخذها مساحة كبيرة في منازلهم كما أن بعض المبحوثين برروا إستخدامهم للخزان البلاستيكي نظرا لعدم ملكيتهم للمنزل الذي يقيمون فيه حيث أن الملكية الخاصة للسكن تلعب دورا أساسيا في التحكم في تجزئة المنزل والتحكم في تخطيطه. في حين أن بعض أفراد العينة صرحوا بتوفر خزانات أرضية في منازلهم نظرا للمستوى الإقتصادي الجيد الذي يمكنهم من توفير جميع اللوازم اللازمة لبنائه كما أنهم برروا لجوئهم إلى بناء الخزانات الأرضية إلى ملكيتهم الخاصة لمنزلهم مما يسمح لهم بحرية التحكم في تخطيطه حسب مايليق بهم.

وبالتالي فإن إختلافات نوعية الخزانات الممتلكة من طرف سكان الحي راجع إلى سببين رئيسيين أولهما المستوى الإقتصادي وثانيهما طبيعة ملكية السكن.

الجدول رقم (18): يوضح الوسيلة المعتمدة من قبل المبحوثين أثناء إستهلاك الماء وعلاقتها بالمحافظة على الماء

العبارات	الأجوبة					
	نعم		لا		المجموع (Σ)	
حرص المبحوثين على المحافظة على الماء أثناء إستهلاكه	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
	56	%93.33	04	%6.66	60	%100
الوسيلة المستخدمة من قبل المبحوثين في إستهلاكهم للماء	إستخدام الدلو		إستخدام خرطوم الماء			
	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
	46	%76.66	14	%23.33	60	%100

توضح معطيات الجدول رقم **(19)** المتعلق بمدى حرص المبحوثين على المحافظة على الماء أثناء إستهلاكه وعلاقتها بالوسيلة التي يستخدمونها في إستهلاكه حيث نلاحظ أن أغلب أفراد العينة والذين بلغت نسبتهم (**93.33%**) يحرصون على عدم هدر الماء أثناء إستهلاكه وبالمقابل أقر البقية من المبحوثين والذين بلغت نسبتهم **(6.66%)** بعدم حرصهم على المحافظة على الماء أثناء إستهلاكهم له.
ومن الجدول نفسه ومن خلال النسب الموضحة من خلاله صرح نسبة **(76.66%)** من المبحوثين بإستخدامهم الدلو أثناء إستهلاكهم للماء في حين أن نسبة **(23.33%)** يستخدمون خرطوم الماء في إستهلاكهم للمورد المائي.
يعتبر الماء من الموارد الطبيعية الأكثر إستهلاكا من قبل المجتمع، كونه يعد أحد العناصر الأساسية في النظام البيئي، والمحافظة عليه هي مسؤولية تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع.
الملاحظ من خلال نتائج إجابات المبحوثين أن أغلبية أفراد العينة يحرصون على المحافظة على الماء أثناء إستهلاكه وهذا مايتوافق بالتقريب مع إجابتهم على أنهم يستخدمون الدلو في إستعمال الماء مما يشكل بالضرورة هدر أقل للماء وبالتالي يعكس هذا المؤشر المستوى المرتفع من الوعي لدى هؤلاء السكان مما ينعكس بصورة إيجابية على سلوكهم إتجاه المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة لهم وبالتالي يساهمون في عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والتي تتطلب بالضرورة تحقيق التوازن بين القدرة على إشباع حاجيات الأجيال الحاضرة دون الإفراط في إستنزاف الموارد الطبيعية المتاحة للأجيال اللاحقة. في حين أن نسبة أقل من المبحوثين صرحوا بإستخدامهم الخرطوم أثناء إستهلاكهم للماء وهو مايتقارب مع نسبة أفراد العينة الذين أقروا بعد حرصهم على المحافظة على الماء أثناء إستهلاكه وهذا يدل على السلوك غير الحضري الذي يمارسه بعض المبحوثين والذي يعكس بصورة مباشرة مستوى نقص الوعي البيئي لديهم بضرورة ترشيد إستهلاك الماء حفاظا عليه للأجيال القادمة مما يؤثر هذا السلوك على تحقيق الهدف الأساسي للتنمية المستدامة وهي الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم إستنزافها.

الجدول رقم (20): يوضح حرص المبحوثين على إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل منازلهم

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	60	%100
لا	00	%00
المجموع (Σ)	60	%100

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم **(20)** والمتعلق بحرص المبحوثين على إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل منازلهم أن جل أفراد العينة البالغة نسبتهم **(100%)** وهي نسبة كلية يقومون بإصلاح

أعطاب قنوات المياه داخل منازلهم وبالمقابل تظهر النتائج إنعدام الإجابات التي تشير إلى عدم إهتمام المبحوثين بإصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل منازلهم.

الملاحظ من خلال النتائج التي تم الحصول عليها أن كل المبحوثين يعملون على الإهتمام بإصلاح أعطاب قنوات المياه داخل منازلهم، وهذا راجع إلى كونهم على دراية بمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على الماء والحرص على عدم هدره مما يفسر إرتفاع درجة الوعي لدى أفراد العينة بضرورة صيانة هذا المورد وحمايته من النفاذ بإعتباره أحد المكونات الأساسية للبيئة الطبيعية.

كما أن التباطؤ وعدم الإسراع في إصلاح الأعطاب فور إكتشافها يؤدي بالضرورة إلى إهدار كمية كبيرة من الماء مما ينتج عنه إهدار للمال والذي يؤثر بشكل رئيسي على إقتصاد الأسرة.

فمسؤولية الحفاظ على الماء وصيانته وترشيد إستهلاكه تعتبر مسؤولية تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع بمختلف مستوياتهم دون إستثناء حيث أن عملية تحقيق التنمية المستدامة تتطلب بالضرورة تفاعل جميع الأطراف فيها ومن بينهم السكان والذين يشكلون بدورهم طرف فاعل في عملية التنمية.

الجدول رقم (21): يتعلق بمساهمة المبحوثين في إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه الجماعية في الحي

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	17	%28.33
لا	43	%71.66
المجموع (Σ)	60	%100

تمثل معطيات الجدول رقم **(21)** والمتعلق بمساهمة المبحوثين في إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه الجماعية في الحي، حيث تكشف النتائج الموضحة فيه أن أغلبية أفراد العينة والذين بلغت نسبتهم **(71.66%)** أجابوا بعدم مساهمتهم في إصلاح أعطاب قنوات المياه الجماعية الموجودة في حيهم في حين أن نسبة **(28.33%)** من المبحوثين صرحوا بمساهمتهم في إصلاح أعطاب قنوات المياه الجماعية في الحي.

يعتبر ترشيد إستهلاك الماء وعدم إهداره مسؤولية وواجب ضروري على كل فرد من أفراد المجتمع وهذا ماتسعى التنمية المستدامة إليه فعملية الحفاظ على الماء لاترتكز فقط على إستخدامه وقت الحاجة أو بكميات قليلة بل وأيضا تدخل ضمنها الحرص على إصلاح كل الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه كونها تشكل عامل أساسي في عملية حفظ الماء وإستدامته. فالملاحظ من خلال ماتم جمعه من إجابات من قبل المبحوثين حول مساهمتهم في إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه الجماعية داخل حيهم حيث تبين أن نسبة مرتفة من أفراد العينة أقروا بعدم مساهمتهم في عملية إصلاحها وهذا راجع إلى كونهم غير

مدركين لمدى خطورة الأمر في حال تفاقمه كما تشير إلى عدم شعورهم بالمسؤولية إتجاه كل مايتعلق بمحيطهم الذي يعيشون فيه وهذا مايشكل عائقا أمام تحقيق التنمية الحضرية المستدامة التي تتطلب بالضرورة درجة من الوعي إتجاه المحافظة على البيئة الطبيعية وصيانتها في المقابل أثبت عينة من المبحوثين مساهمتهم في إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه الجماعية وذلك يعود إلى مدى وعيهم بالآثار السلبية التي قد تنجم عن تفاقم المشكلة في حال عدم الإسراع في حلها وهذا مايعكس لنا وجود ثقافة بيئية لدى بعض الساكنة الناتجة عن وعيهم بقضايا البيئة ومسؤوليتهم إتجاهها.

الجدول رقم (22): يوضح إبلاغ المبحوثين لمصلحة النظافة العمومية أثناء إنسداد قنوات الصرف الصحي الجماعية في الحي

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	50	%83.33
لا	10	%16.66
المجموع (Σ)	60	%100

توضح معطيات الجدول رقم **(22)** والذي يتعلق بإبلاغ المبحوثين لمصلحة النظافة العمومية أثناء إنسداد قنوات الصرف الصحي الجماعية في الحي أن أغلبية أفراد العينة والذين تبلغ نسبة **(83.33%)** يبلغون مصلحة النظافة العمومية أثناء إنسداد قنوات الصرف الصحي الجماعية في حين أن بقية المبحوثين والبالغة نسبتهم **(16.66%)** أقروا بعدم تبليغهم مصلحة النظافة العمومية عند إنسداد قنوات الصرف الصحي الجماعية في الحي.

تعتبر مشكلة إنسداد قنوات الصرف الصحي الجماعية في الأحياء السكنية بالمدن، من المشاكل التي لها التأثير السلبي على تلوث البيئة الحضرية من جهة، كما أن لها بعد صحي كإنبعاث الروائح الكريهة مما يشكل خطرا على صحة السكان من جهة أخرى. كما أن هذا النوع من المشكلات الحضرية يعتبر أحد المعوقات الأساسية التي تواجهها عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وعليه يتطلب بالضرورة درجة من الوعي من قبل السكان من خلال التبليغ فور وقوع المشكلة داخل أحيائهم وذلك كونهم أحد الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة كما أنهم الأكثر دراية بالأوضاع البيئية المتعلقة بأحيائهم.

من خلال ما تم الحصول عليه من تصريحات من قبل المبحوثين تبين أن أغلبيتهم يقومون بإبلاغ مصلحة النظافة العمومية فور إنسداد قنوات الصرف الصحي الجماعية بحيهم وهذا راجع إلى مدى وعيهم بخطورة الأمر نتيجة إنبعاث الروائح الكريهة المفرزة للعديد من المواد السامة المضرة بصحة السكان كما أنها تشكل تلوثا في الوسط الحضري نتيجة المياه القذرة المنبعثة منها.

في حين أن فئة قليلة من أفراد العينة أقروا بعدم تبليغهم لمصلحة النظافة العمومية أثناء إنسداد قنوات الصرف الصحي الجماعية وذلك يعود إلى عدم وعي البعض منهم بالآثار السلبية الناتجة عن مثل هاته المشكلات كما أن البعض من الساكنة يتطوعون لحل المشكل دون أي تدخل من المصلحة المكلفة بالنظافة العمومية وهذا ما صرح به أحد المبحوثين أثناء إجابته على الإستبيان قائلا:" عادة ما أتطوع لحل المشكل فور إكتشافه دون إنتظار للجهات المسؤولة".

مايشير إلى أن أغلب السكان يساهمون في عملية التنمية من خلال مشاركتهم الفعالة في القضاء على مشكلة تلوث الوسط الحضري بالإفرازان النابعة من الصرف الصحي والتي تعيق بدورها عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة .

الجدول رقم (23): الأساليب المناسبة من وجهة نظر المبحوثين للحفاظ على الماء

الأساليب المناسبة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
فرض الغرامات المالية الردعية من طرف الجهات المسؤولة	13	%21.66
إعتماد أسلوب التوعية والإرشاد	27	%45
القيام بطرق وأساليب تنظيمية من طرف سكان الحي في إستهلاك الماء	20	%33.33
المجموع (Σ)	60	%100

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم **(23)** والمتعلقة بالأساليب المناسبة للحفاظ على الماء من وجهة نظر المبحوثين أن نسبة **(45%)** من أفراد العينة يرون أن إعتماد أسلوب التوعية والإرشاد هو الأسلوب الأمثل للحفاظ على الماء في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن القيام بطرق وأساليب تنظيمية من طرف سكان الحي في إستهلاك الماء يعد الأسلوب الأنسب للحفاظ على الماء بـ **(33.33%)** أما نسبة المبحوثين الذين يقترحون أن تفرض غرامات مالية ردعية من طرف الجهات المسؤولة تعد الأسلوب الأمثل للحفاظ على الماء فقد بلغت **(21.66%)**.

تستدعي عملية تحقيق أحد متطلبات التنمية المستدامة وهو " الحفاظ على الماء " تبني أساليب وطرق معينة يمكن من خلالها التقليل من الإستهلاك المفرط لهذا المورد من قبل المجتمع. فمن خلال الإجابات التي تم جمعها من قبل المبحوثين حول الأساليب المناسبة للحفاظ على الماء، تبين أن الأغلبية من أفراد العينة يرون أن أسلوب التوعية والإرشاد هو الأسلوب الأنجع للحفاظ على الماء وهذا راجع إلى أن إعتماد التوعية والإرشاد يلعب دورا مهما في توجيه السلوك البشري، بالإضافة إلى أن العديد من أفراد

المجتمع يمارسون سلوكيات خاطئة إتجاه إستهلاكهم للماء دون دراية منهم بمدى تأثير هذا السلوك الغير حضري على الإستنزاف المفرط للثروة المائية كما أن بعض الفئات من المجتمع وخاصة الذين لم يواصلوا تعليمهم غالبا ماتكون لديهم معارف محدودة حول مسؤوليتهم إتجاه إستهلاكهم الماء، فيصبح أسلوب التوعية الأنسب من أجل توجيههم والتحكم في سلوكهم.

أما فئة أخرى من المبحوثين فترى أن إعتماد طرق وأساليب تنظيمية من قبل سكان الحي يعد الأسلوب الأمثل حتى يتسنى للجميع الإستفادة المتساوية من حقهم في إستهلاك الماء، حيث نجد بعض السكان يتركون الحنفية مفتوحة دون إستخدامها أو يستخدمون خرطوم الماء في أدائهم لأشغالهم مع هدرهم للماء بشكل يعرقل عملية توزيعه على جميع السكان في الحين، وبذلك يصبح بعض الساكنة غير مستفيدين منه على عكس البقية وهذا مايصبح عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى قدرة جميع أفراد المجتمع على التمتع بالموارد المتاحة دون التفاوت بين أفرادها وبذلك يصبح إعتماد أسلوب التنظيم في إستهلاك الماء بين سكان الحي حلا يتيح للجميع الحق في الإستفادة من الثروة المائية من جهة والحفاظ عليها من جهة أخرى. بينما ترى فئة معينة من أفراد العينة أن الأسلوب الأمثل الذي يمكن إعتماده للحفاظ على الماء هو أن تفرض الجهات المسؤولة غرامات مالية ردعية على كل من يستهلك الماء بشكل مفرط، حيث أن هذا النوع من القرارات وخاصة التي تفرضها جهة معينة تعمل بقوانين رسمية يخلق نوع من الترشيد في إستهلاك الماء، فيصبح أفراد المجتمع بذلك حريصين في إستهلاكهم له كونهم يصبحون على دراية بأنهم كلما استهلكوا الماء بشكل مفرط كلما زاد ثمن التكلفة، وهذا مايؤدي بالضرورة إلى تنمية الوعي البيئي لدى السكان، وبهذا يمكن تحقيق مطلب التنمية المستدامة وهو صيانة المياه ووضع حد للإستخدامات المهدرة.

الجدول رقم (24): يبين توفر مساحات خضراء في مكان إقامة المبحوثين

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	49	%81.66
لا	11	%18.33
المجموع (Σ)	60	%100

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول رقم **(24)** أعلاه نلاحظ أن نسبة **(81.66%)** من أفراد العينة أقروا أن مكان إقامتهم تتوفر فيه مساحات خضراء في الحي، في حين أن نسبة قليلة والبالغة **(18.33%)** من المبحوثين أجابوا بعدم توفر مساحات خضراء في حيهم.

تعد المساحات الخضراء أحد العناصر الأساسية في النظام البيئي حيث تلعب دورا هاما في الحفاظ على التوازن البيئي كما أنها مؤشر من مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في المدن.

الملاحظ من خلال إجابات المبحوثين أن الأغلبية من أفراد العينة أقروا بتواجد مساحات خضراء في مكان إقامتهم، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إهتمامهم بترقية الوسط الحضري الذي يعيشون فيه مما يعكس بصورة مباشرة مستوى الوعي البيئي لدى هؤلاء السكان، وإدراكهم بمختلف الموارد البيئية المحيطة بهم والتي حيث تعد المساحات الخضراء الواجهة المعبرة عن الثقافة البيئية لدى أي مجتمع من المجتمعات داخل المدينة. مما في حين أن نسبة قليلة من المبحوثين صرحوا بعدم توفر مساحات خضراء في حيهم وهذا مايشير إلى نقص الوعي لديهم بالإهتمام بالجانب البيئي في وسطهم الحضري، وبالتالي فإن نقص الوعي البيئي لدى السكان يؤثر بشكل مباشر على عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، والتي تتطلب مشاركة السكان كفاعلين في حماية البيئة وإستثمارها.

الجدول رقم (25): يوضح حرص المبحوثين على سقي المساحات الخضراء الموجودة في الحي في حالة الإجابة بـ " نعم "

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	41	%83.67
لا	08	%16.32
المجموع (Σ)	49	%100

تبين معطيات الجدول رقم **(25)** والمتعلق بحرص المبحوثين على سقي المساحات الخضراء الموجودة في الحي تبين تباعد النسب بين الإجابتين حيث يظهر أن أغلب أفراد العينة والذين تبلغ نسبتهم **(83.67%)** يحرصون على الإعتناء بالمساحات الخضراء الموجودة في الحي من خلال القيام بسقيها، في حين أن نسبة **(16.32%)** وهي نسبة ضعيفة نوعا من يصرحون بعدم إهتمامهم بالمساحات الخضراء الموجودة في الحي من خلال عدم إعطائهم إهتمام لسقيها والإعتناء بها.

تعد المحافظة على المساحات الخضراء وصيانتها سلوك بيئي رشيد وسمة من السمات الحضرية. فالملاحظ من خلال إجابات المبحوثين أن أغلبية المبحوثين يحرصون على سقي المساحات الخضراء الموجودة في حيهم، وذلك راجع إلى إدراكهم بمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على الغطاء النباتي المتوفر في مكان إقامتهم إضافة إلى وعيهم بالأثار السلبية الناجمة عن عدم حرصهم على المحافظة على هذه المساحات الخضراء كما أنه تشير أيضا إلى أن أغلبية سكان الحي يملكون ثقافة بيئية إتجاه صيانة هذه المساحات وبالتالي فهم يساهمون بشكل فعال في ترقية وسطهم الحضري في حين أن معظم أفراد العينة أقروا بعدم إهتمامهم بسقي المساحات الخضراء الموجودة في حيهم مما يعكس بشكل مباشر ضعف الوعي البيئي لديهم والذي يتجسد في عدم إدراكهم لمسؤوليتهم المشتركة في سبيل حماية البيئة الحضرية وبالتالي فإن نفص الوعي البيئي لديهم ينعكس بشكل مباشر على سلوكياتهم الغير حضرية في محيطهم وبالتالي

يشكل أحد المعوقات الأساسية لعملية التنمية الحضرية المستدامة والتي تتطلب تكاثف الجهود بين السكان والجهات المحلية في عملية الحفاظ على البيئة كعنصر أساسي من عناصرها.

الجدول رقم (26): يوضح الوسيلة المناسبة لسقي المساحات الخضراء من وجهة نظر المبحوثين وعلاقته بتوفر الماء

العبارات	الأجوبة					
	نعم		لا		المجموع (Σ)	
توفر الماء بشكل دائم	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
	10	%16.66	50	%83.33	60	%100
الوسيلة المناسبة لسقي المساحات الخضراء	إستخدام الدلو		إستخدام خرطوم الماء			
	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
	37	%61.66	23	%38.33	60	%100

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم **(26)** والمتعلق بالوسيلة المناسبة لسقي المساحات الخضراء من وجهة نظر المبحوثين وعلاقتها بتوفر الماء، حيث أن الأغلبية من أفراد العينة والذين قدرت نسبتهم بـ **(61.66%)** يرون بأن إستخدام الدلو يعد الوسيلة المناسبة لسقي المساحات الخضراء، بينما قدرت نسبة المبحوثين الذين يرون بأن إستخدام خرطوم الماء هو الوسيلة الأنسب لسقي المساحات الخضراء بـ **(38.33%)**.

من الملاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن الأغلبية من المبحوثين يرون أن إستخدام الدلو في سقي المساحات الخضراء الموجودة في حيهم يعد الوسيلة الأنسب والأرشد، وذلك مايتوافق مع إجابتهم في عدم توفر الماء لديهم بشكل دائم مما يعد هذا المؤشر عامل أساسي في التحكم في الكمية المستهلكة من المياه لسقي المساحات الخضراء، وبالتالي فإن هاته الفئة من المبحوثين يدركون جيدا مسؤوليتهم إتجاه ترشيد إستهلاك الماء من جهة والمحافظة على المساحات الخضراء من جهة أخرى، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إرتفاع درجة الوعي البيئي لديهم مما ينعكس في سلوكهم الحضري داخل محيطهم، في حين أن نسبة أقل من المبحوثين يفضلون إستخدام خرطوم الماء في سقي المساحات الخضراء بحجة أنه الوسيلة الأسرع والأقل جهدا وهو مايقابله من نسبة أفراد العينة الذين أقروا بتوفر الماء لديهم بشكل دائم، ولكن يشكل إستخدام هذا النوع من الوسائل هدرا أكبر للمياه، بالإضافة إلى أن هذا النوع من السلوكيات يشير إلى نقص الوعي لدى هذه الفئة بالسلوكيات الصحيحة الواجب إتباعها في سقي المساحات الخضراء، كما أنه يرمز هذا النوع من السلوكيات إلى الثقافة البيئية المحدودة لديهم.

الجدول رقم (27): يتعلق بتوجه المبحوثين نحو الحديقة العامة الموجودة في المدينة وعلاقته بجنس المبحوثين

العبارات	الأجوبة					
	نعم		لا		المجموع	
توجه المبحوثين إلى الحديقة العامة الموجودة في المدينة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
	42	%70	18	30%	60	%100
	ذكر		أنثى			
جنس المبحوثين	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
	43	%71.66	17	%28.33	60	%100

من خلال معطيات الجدول رقم (27) والمتعلق بتوجه المبحوثين نحو الحديقة العامة الموجودة في مدينتهم وارتباطا بطبيعة جنس المبحوثين أن نسبة مرتفعة من أفراد العينة والتي تقدر بـ **(70%)** يتوجهون إلى

الحديقة العامة الموجودة في المدينة بين فترة وأخرى بينما قدرت نسبة المبحوثين الذين لا يتوجهون للحديقة العامة بـ **(30%)** وهي نسبة ضعيفة نوعا ما مقارنة بنسبة المتوجهين لها.

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن الأغلبية من المبحوثين يتوجهون إلى الحديقة العامة الموجودة في مدينتهم وهم من جنس الذكور، على عكس نسبة الغير متوجهين لها والذين ينتمون تقريبا إلى جنس الإناث، وهذا راجع إلى طبيعة ثقافة مجتمع منطقة أولاد جلال بصفة عامة والتي لازالت نوعا ما متمسكة ببعض تقاليدها، إضافة إلى أنه لازال جنس الذكور هو المحتكر للمجال العام في المدينة، وعلى هذا الأساس تشير هذه النسب إلى نقص الوعي لدى المبحوثين بضرورة إحتكار جنس الإناث لبعض الفضاءات العامة في المدينة.

الجدول رقم (28): يوضح حرص المبحوثين على سلامة ونظافة الحديقة العامة بالمدينة في حالة الإجابة بـ " نعم "

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	40	%95.23
لا	02	%04.76
المجموع (Σ)	42	%100

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول رقم **(28)** والمتعلق بحرص المبحوثين الذين يتوجهون للحديقة العامة على سلامتها ونظافتها أن أغلب أفراد العينة يساهمون في الحفاظ على سلامة الحديقة ونظافتها حيث قدرت نسبتهم بـ **(95.23%)** وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة بنسبة المبحوثين الذين لايعيرون إهتمام لسلامة ونظافة الحديقة والتي قدرت نسبتهم بـ **(04.76%)** وهي نسبة ضعيفة جدا.

تعتبر المحافظة على سلامة ونظافة الحدائق العمومية مسؤولية لاتقع فقط على عاتق الجهات المعنية بالنظافة العمومية بل وحتى المستخدمين لهذا الفضاء العمومي من مختلف شرائح المجتمع. والملاحظ من خلال إجابات أفراد العينة حول مدى حرصهم على نظافة الحديقة العامة بمدينتهم أن أغلبية المبحوثين يحرصون على سلامة ونظافة هذه الحديقة وكذا المحافظة عليها حيث تعتبر واجب على كل المتواجدين والمستغلين لهذا الفضاء فهو بالدرجة الأولى واجب أخلاقي كما يعكس أيضا الثقافة الحضرية للمبحوثين بالإضافة إلى كونهم على إدراك بمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على بيئتهم وصيانتها وأن أي سلوك في حين أن نسبة قليلة من المبحوثين صرحوا بعدم حرصهم على سلامة ونظافة الحديقة أثناء توجههم لها وهذا مايعكس غياب حس المسؤولية لديهم بواجبهم إتجاه المحافظة على هذا الفضاء الترفيهي والذي يعد أحد المرافق العمومية الأساسية في المدينة وبالتالي فإن غياب الوعي لدى السكان بضرورة

الحفاظ على المساحات الخضراء المتوفرة بالحديقة يشكل تهديدا للبيئة الحضرية وبالتالي يمثل معوق أساسي أمام عملية التمية .

الجدول رقم (29): يوضح توفر حديقة عامة في الحي الذي يقطن فيه المبحوثين

الإحتمالات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	40	%66.66
لا	20	%33.33
المجموع (Σ)	60	%100

توضح معطيات الجدول رقم **(29)** المتعلق بتوفر حديقة عامة في الحي الذي يقطن فيه المبحوثين تبين أن نسبة **(66.66%)** من أفراد العينة أكدوا على توفر حديقة عامة في الحي في حين نسبة **(33.33%)** من المبحوثين أقروا بعدم توفر حديقة في الحي وهي نسب متفاوتة نوعا ما بين السكان.

من الملاحظ من خلال إجابات المبحوثين أن الأغلبية منهم صرحوا بتوفر حديقة في الحي مما يعكس هذا إهتمام السكان بالجانب البيئي والذي يظهر من خلال توجههم إلى الحديقة بين فترة وأخرى مما يعكس الثقافة البيئية لدى هؤلاء الفئة في حين أن نسبة أقل من أفراد العينة أقروا بعدم تواجد حديقة في الحي وهو مايعكس عدم إهتمام البعض بالمساحات الخضراء الموجودة في حيهم والذي يشير بصورة مباشرة إلى ضعف الوعي لدى هذه الفئة بالإطلاع على القضايا البيئية التي تخص وضعية حيهم وبالتالي فإن نقص الوعي بقضايا البيئة يعتبر عامل أساسي في إعاقة عملية تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول رقم (30): يوضح الأفراد المساهمين في إعداد الحديقة الموجودة في الحي في حالة الإجابة بـ " نعم "

الخيارات	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
السكان المقيمين في الحي	36	%90
البلدية	04	%10
المجموع (Σ)	40	%100

تبرز معطيات الجدول رقم **(30)** والمتعلق بالأفراد المساهمين في إعداد الحديقة الموجودة في الحي أن أغلب المبحوثين والذين قدرت نسبتهم بـ **(90%)** أقروا بأن الحديقة الموجودة في الحي تم إعدادها من قبل السكان المقيمين هناك في حين أن نسبة **(10%)** من أفراد العينة أجابوا بأن البلدية هي من قامت بإعداد الحديقة الموجودة في الحي.

يلعب السكان دورا فعالا في عملية التنمية الحضرية المستدامة من خلال مساهمتهم الفعالة في ترقية مجالهم الحضري وذلك من خلال الشعور بالمسؤولية إتجاه الحفاظ على الفضاء الحضري الذي يعيشون فيه وإستغلاله بطريقة حضرية فمن خلال النتائج المتحصل عليها تبين أن أغلبية السكان المقيمين الحي يمتلكون حس المسؤولية إتجاه المحافظة على محيطهم الحضري الذي يعيشون فيه ومحاولة ترقيته من خلال مساهمتهم الفعالة في إنشاء حديقة عامة في حيهم حيث تعبر هذه النسبة عن تمتع السكان بدرجة من الوعي إتجاه المحافظة على بيئتهم الحضرية ومحاولة تحسينها. أما النسبة المتبقية والذين أجابوا على أن البلدية هي التي من قامت بإعداد الحديقة الموجودة في الحي وهذا مايشير إلى أنهم ليسوا على دراية بمن قام بإنشاء الحديقة الموجودة في حيهم وهذا مايفسر ضعف علاقة بعض الأفراد بالسكان المقيمين معهم في نفس الحي، كما أن هذه النسبة تشير إلى أن بعض المبحوثين غير مهتمين بما يخص البيئة.

الجدول رقم (31): يوضح تدخل المبحوثين عند ملاحظتهم لمن يلحق الضرر بالأشجار

الإجابة	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
نعم	52	%86.66
لا	08	%13.33
المجموع (Σ)	60	%100

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم **(31)** والمتعلق بمدى تدخل المبحوثين عند ملاحظتهم لمن يلحق الضرر بالأشجار أن أغلب أفراد العينة والذين بلغت نسبتهم **(86.66%)** يتدخلون في حال رؤيتهم من يلحق الضرر بالأشجار، أما فئة فليلة من المبحوثين والذين بلغت نسبتهم **(13.33%)** أكدوا على رفضهم التدخل في حال مشاهدتهم لمن يتعدى على الأشجار ويلحق الضرر بها.

تعتبر المحافظة على سلامة الأشجار والبيئة بصفة عامة مسؤولية جماعية يشترك فيها كل أفراد المجتمع دون إستثناء، وذلك بإعتبارها أحد الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة وركيزة أساسية من ركائز الوعي البيئي، حيث يعد التعدي على الأشجار بمثابة تهديد للتوازن البيئي، وذلك لما تلعبه من دور هام في التخفيف من حدة التلوث الهوائي الناتج عن بعض النشاطات البشرية الغير عقلانية في إستخدام بعض الوسائل الضارة كحرق النفايات التي تنتج بدورها مواد تساهم في التلوث الهوائي وعليه تعتبر حماية الأشجار من أي تعدي يقع عليها بمثابة مسؤولية الجميع .

والملاحظ من خلال النتائج التي تحصلنا عليها من المبحوثين أن أغلبية أفراد العينة يتدخلون عند رؤيتهم لمن يلحق الضرر بالأشجار سواءا كان بالقطع أو الحرق أو حتى برمي النفايات فيها، حيث تعبر النسبة المرتفعة للمتدخلين من أجل حماية الأشجار من الضرر والتعدي إلى إرتفاع مستوى وعيهم بمدى خطورة مثل هاته السلوكات السيئة والغير عقلانية على البيئة والتي تشكل تهديد مباشر للنظام البيئي وتوازنه، كما

أنهم يملكون حس المسؤولية إتجاه بيئتهم وبالتالي يساهمون في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والتي تنص على الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم إلحاق الضرر بها حيث يعتبر الغطاء النباتي أحد العناصر الطبيعية الرئيسية للتنمية المستدامة وبالتالي فإن الحفاظ عليها وصيانتها يعتبر بمثابة محرك أساسي لعملية التنمية الحضرية المستدامة.

بينما فئة من المبحوثين أقروا بعدم تدخلهم عند مشاهدتهم لمن يلحق الضرر بالأشجار وهذا راجع إلى نقص الوعي لديهم بمسؤوليتهم إتجاه الحفاظ على الغطاء النباتي وصيانته، بالإضافة إلى كونهم غير مدركين لخطورة التغاضي عن السلوكيات الخاطئة والغير حضرية الممارسة ضد البيئة الطبيعية، وبذلك فهم يشكلون طرف فاعل في إعاقة عملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

الجدول رقم (32): يوضح نوع التدخل الذي يمارسه المبحوثين إتجاه من يلحقون الضرر بالأشجار في حالة الإجابة بـ " نعم "

البدائل	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
تقديم النصح والإرشاد والتوعية بمخاطر هذا التصرف على البيئة الطبيعية	52	%100
إبلاغ الجهات المسؤولة	00	%00
المجموع (Σ)	52	%100

تبين معطيات الجدول رقم **(32)** المتعلقة بنوع التدخل الذي يمارسه المبحوثين إتجاه من يلحقون الضرر بالأشجار أن جل أفراد العينة والذين بلغت نسبتهم **(100%)** يفضلون تقديم أسلوب النصح والإرشاد والتوعية بمخاطر هذا التصرف على البيئة الطبيعية، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين يرون بأن إبلاغ الجهات المسؤولة هو التدخل الأمثل **(00%)** وهي نسبة منعدمة تماما.

يعتبر التعدي على الموارد الطبيعية وعدم صيانتها من قبل الإنسان من بين أهم السلوكيات الضارة بالنظام البيئي عموما والمحيط الحضري على وجه الخصوص خاصة فيما يتعلق بالغطاء النباتي – الأشجار–، حيث يلعب دورا هاما في تحقيق التوازن البيئي والمحافظة على البيئة الحضرية كما أن لها دور جمالي في الوسط الحضري. وعليه من خلال النتائج التي تم جمعها تبين أن جل السكان الذين يتدخلون عند مشاهدتهم من يلحقون الضرر بالأشجار يتبعون أسلوب النصح والإرشاد والتوعية بمخاطر هذا التصرف على البيئة الطبيعية، حيث أن عملية تحقيق الوعي البيئي ليست بالأمر السهل ولا بالأمر

المستحيل في الوقت نفسه فالعمل على نشر التوعية بأهمية الحفاظ على المساحات الخضراء في المدينة وإبراز دورها الإيجابي في تحقيق التوازن البيئي بإعتبارها أحد المكونات الأساسية لعناصر البيئة الطبيعية.

تساهم عملية المحافظة على الأشجار وصيانتها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة حيث تستدعي هذه الأخيرة الحفاظ على الغطاء النباتي من الزوال تحقيقا لها ودوامها للأجيال القادمة.

في حين تعود النتائج المنعدمة و المتعلقة بإبلاغ المبحوثين الجهات المسؤولة فور رؤيتهم من يلحق الضرر بالأشجار إلى أنهم لا يرون إهتمام الجهات المعنية بالشكاوي التي يقدمها السكان لهم فيلجؤون إلى إتباع أسلوب التوعية والإرشاد كحل بديل بالإضافة إلى كون بعض المبحوثين ليس على دراية تامة بالمسؤولين على المساحات الخضراء مما يفضلون في مثل هاته الحالات إعتماد أسلوب التوعية كحل أمثل. فعملية تحقيق التنمية الحضرية المستدامة تبدأ من خلال السلوكات البسيطة التي يمارسها الفرد في حياته اليومية حتى تنتقل بالتدريج من ماهو سلوك فردي إلى ما سيصبح سلوك جماعي سواءا كان بالسلب أو بالإيجاب.

الجدول رقم (33): يوضح مشاركة المبحوثين في حملات التشجير داخل الحي مع نوع المبادرة التي يقومون بها في حالة إجابتهم ب " نعم "

العبارات	الإجابة					
مشاركة المبحوثين في حملات التشجير داخل حيهم	نعم		لا		المجموع	
	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
	40	%66.66	20	%33.33	60	100%
نوع المبادرة التي يقوم بها المبحوثين في حالة إجابتهم ب "نعم"	مبادرة فردية		مبادرة جماعية			
	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)	التكرارات (ك)	النسبة المئوية (%)
	20	%50	20	%50	40	%100

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم **(33)** والمتعلق بمشاركة المبحوثين في حملات التشجير داخل حيهم أن نسبة **(66.66%)** من أفراد العينة أقروا بمشاركتهم في حملات التشجير في حيهم، وفي المقابل صرح بقية أفراد العينة والبالغة نسبتهم (33.33**%**) بعدم مشاركتهم في حملات التشجير التي تقام في حيهم.

يعتبر الغطاء النباتي من أهم الموارد الطبيعية التي تتطلب التنمية المستدامة وتستدعي المحافظة عليه، حيث يشكل أحد العوامل والمكونات الأساسية في النظام البيئي، ولذلك فإن المحافظة عليه وتنميته يعد مسؤولية تقع بالدرجة الأولى على كافة أفراد المجتمع بمختلف مستوياتهم.

وعليه يعتبر القيام بحملات التشجير داخل المدن من أبرز النشاطات التي يقوم بها مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، من بينهم السكان والذين يعتبرون بمثابة المساهم الأول في عملية ترقية وسطهم الحضري ومن خلال البيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين إتضح أن الأغلبية من سكان الحي يساهمون في عملية ترقية وسطهم الحضري، من خلال مشاركتهم في عملية التشجير وإستثمار الغطاء

النباتي سواءا بشكل فردي أو جماعي، وهذا يشير إلى أن الأغلبية من سكان الحي يملكون الوعي إتجاه المحافظة على بيئتهم الحضرية ومحاولة ترقيتها للحفاظ على الطابع الجمالي لمدينتهم من جهة وحماية الموارد الطبيعية من جهة أخرى، في حين أن البقية من المبحوثين والذين أكدوا على عدم مشاركتهم في حملات التشجير داخل حيهم، مما يعكس نقص الوعي لديهم بالدور الهام الذي تلعبه المساحات الخضراء داخل بيئتهم، مما يشير أيضا إلى نقص حس مسؤولية الحفاظ على محيطهم الحضري وترقيته

عرض نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات الفرعية:

من خلال الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها على مستوى حي من أحياء مدينة أولاد جلال _ حي القادسية_ ومن خلال ماتم التحصل عليه من معطيات بيانية كمية وكيفية تم التوصل إلى النتائج التالية والتي سنتناول في ضوئها الإجابة على تساؤلات الدراسة

نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الأول:

ما الأساليب التي يعتمدها سكان مدينة أولاد جلال في المحافظة على نظافة المحيط ؟

تم الاعتماد في الإجابة على هذا التساؤل على المحور الأول من الاستمارة والمحور الثاني:

- يلعب المستوى التعليمي دورا هام وايجابي في المحافظة على البيئة وذلك من خلال زيادة الوعي بالقضايا البيئية وأهمية المحافظة عليها من خلال مايتم إدراجه على مستوى المؤسسات التربوية والتي تلعب بدورها عامل أساسي في تنمية الوعي البيئي.
- يلتزم سكان مدينة أولاد جلال بالمواقيت المجددة من طرف البلدية لرمي نفاياتهم حيث بلغت نسبتهم 85% وهذا مايؤثر بشكل ايجابي في الحفاظ على البيئة الحضرية من التلوث والذي قد ينتج عنه العديد من الآثار السلبية على النظام البيئي مما يقبله بنفس النسبة بالتقريب في جين أن نسبة 15% لايلتزمون بالمواقيت المجددة لرمي النفايات وذلك قد يؤثر بشكل من الأشكال على إعاقة عملية التنمية الحضرية المستدامة
- يحرص سكان مدينة أولاد جلال على إخراج نفاياتهم المنزلية قبل مرور شاحنة النظافة من منازلهم وذلك مايبرر محاولة تفاديهم مشكلة النفايات المتناثرة في الحي والذي تشوه بدورها الطابع الجمالي للبيئة الحضرية وقد بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بحرصهم على إخراج النفايات قبل مرور الشاحنة من منزلهم بفترة 81.66 %وهي نسبة مرتفعة مما تشكل بدورها

عامل أساسي في حماية البيئة في جين أن نسبة18.33% أقروا بعدم وجود وقت مجدد لديهم لإخراج نفاياتهم وهذا يفسر نقص الوعي لجيهم بمشكلة تراكم النفايات

- يتخلص الأغلبية من سكان مدينة أولاد جلال من نفايتهم من خلال وضعها في أكياس بلاستيكية وقد بلغت نسبتهم جوالي 65% وفي غالبية الأمر على الرغم من أن وضع النفايات في أكياس بلاستيكية يعد الطريقة الأسهل والأقصد بالنسبة للسكان إلا أنها تعتبر أقل أمنا في جين أن نسبة أقل من السكان يتخلصون من نفايتهم بوضعها في صناديق مغلقة والتي تعتبر الطريقة الأفضل والأكثر أمنا من عدم تناثر النفايات والتي تسبب بدورها في تلوث المحيط الحضري
- صرح أغلبية السكان بوضعهم لنفايتهم المنزلية بجانب مساكنهم لجين وصول شاحنة النظافة لأخذها وقد بلغت نسبتهم 73.33% وهذا مايشير إلى أن الأغلبية من المبحوثين يحترمون الجدود السكنية بين السكان المقيمين معهم في نفس الحي في جين أن نسبة 26.66% صرحوا بوضعهم لنفاياتهم المنزلية في الحاوية الخاصة بالأوساخ والتي تشير إلى مستوى إدراكهم بخطورة ترك النفايات موضوعة في الحي والتي من شأنها أن تؤدي إلى تناثرها سواء كان الفعل من قبل الإنسان أو الحيوان في جين تشير انعدام نسبة المبحوثين الذين يلقون بنفاياتهم في أي مكان فارغ بعيدا عن منازلهم إلى أن السكان لديهم قدر من الوعي بخطورة رمي النفايات بشكل عشوائي في أي مكان فارغ وذلك مما قد يؤثر بشكل سلبي في تدهور البيئة الحضرية.
- يساهم نسبة كبيرة من المبحوثين والذين بلغت نسبتهم 68.33% في فرزهم لنفاياتهم حسب نوعها وذلك مايعكس مستوى الثقافة البيئية التي يملكونها اتجاه تجنب خلطهم لنفاياتهم ومما يعكس بشكل أساسي مستوى إدراكهم بخطورة خلط النفايات وذلك لما تحمله بعض النفايات من مواد سامة تهدد صحة الإنسان والنظام البيئي معا في حين أن نسبة 31.66% أجابوا بعدم فرزهم لنفاياتهم كل حسب نوعها وهذا مايؤدي بشكل أساسي إلى تهديد نظام التوازن البيئة وصحة السكان في آن واحد.
- يحرص أغلبية السكان والذين بلغت نسبتهم 53.33% على الحفاظ على بيئتهم الحضرية من التلوث وذلك من خلال إتباعهم أسلوب المنع عند رؤيتهم من يلقي النفايات بالقرب من مسكنهم بهدف منع تكرار السلوك الغير حضري والذي يؤثر بشكل سلبي على تدهور البيئة الحضرية في حين يتبع البعض من السكان والذين بلغت نسبتهم 26.66% أسلوب شرح وتوضيح خطورة هذا الأمر على البيئة مما يهدد بشكل أساسي النظام البيئي والوسط الحضري بصفة خاصة أما البقية من المبحوثين فقد أجاب بعضهم بإتباعهم أسلوب التجاهل عند رؤيتهم لمن يلقي النفايات

بالقرب من مسكنهم وقد بلغت نسبتهم 15% أما النسبة المتبقية والمقدرة 05% فقد أجابوا بجمعهم للنفايات التي تلقى بالقرب من منزلهم والملاحظ من النسبتين الأخيرتين أن مثل هذه السلوكيات قد تؤدي في حقيقة الأمر إلى تفاقم الظاهرة بدل تناقصها وبالتالي فان نقص الوعي البيئي والذي ينتج عنه مثل هذه السلوكيات يحتاج إلى توعية أكبر بين سكان الحي.

- صرح الأغلبية من المبحوثين والذين بلغت نسبتهم 70% بعدم تقديمهم شكوى للبلدية في حال تم رؤية نفايات متراكمة في الحي وهذا ناتج عن عدة عوامل من أهمها وما صرح به الأغلبية من أفراد العينة إلى أن إلى لم يشهد نفايات متراكمة فيه وقد بلغت نسبتهم 40.47% إلا أن بعض المبحوثين أشاروا إلى اعتمادهم أسلوب التحاور مع الجيران كحل أفضل لمشكلة تراكم النفايات وقد بلغت نسبتهم 30.95% وذلك باعتبارهم المتسبب الرئيسي في الظاهرة في حين أكد البعض على أن تقديم الشكوى للبلدية أمر لا يجدي نفعا وقد شكلوا نسبة 28.57%.
- يساهم الأغلبية من سكان الحي في المشاركة في حملات التنظيف داخل حيهم حيث صرح الأغلبية منهم بمشاركتهم الدائمة في نظافة الحي وقد بلغت نسبتهم 26.66% في حين أقر البعض بمشاركتهم بين فترة وأخرى في المساهمة في تنظيف الحي وقد بلغت نسبتهم وعليه يمكن القول أن نسبة 74.99% هم على استعداد للحفاظ على بيئتهم الحضرية وترقيتها في جين أن نسبة 25% من المبحوثين أشاروا إلى عدم مبادرتهم في المشاركة في حملات التنظيف داخل حيهم مما يشير إلى نقص الوعي بمسؤولية حماية البيئة والحفاظ على المظهر الحضري للمدينة.
- تعتبر عملية التوعية على حملات التنظيف وحماية المحيط الحضري من التلوث بمختلف أنواعه من أبرز الأساليب وأنجعها في غرس المسؤولية البيئية لدى السكان وذلك بإعتبارهم أحد الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة وفي ضوء ماسبق صرح الأغلبية من المبحوثين والذين بلغت نسبتهم 68.33% عدم قيامهم بحملات توعية داخل حيهم من أجل الحفاظ على بيئتهم الحضرية في حين أن نسبة أقل من السكان والبالغة نسبتهم 31.66% صرحوا بمساهمتهم في تخصيص يوم لنشر التوعية بضرورة القيام بحملات التنظيف داخل الحي وذلك راجع إلى مستوى إدراكهم بالدور الفعال الذي تشكله حملات التوعية في تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع

نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

_كيف يقوم سكان مدينة أولاد جلال بترشيد استهلاك الماء؟

- يعاني سكان الحي من عدم توفر الماء لديهم بشكل دائم وهذا ما صرح به أغلبية المبحوثين والذين بلغت نسبتهم 83.33% في حين أن نسبة 16.66% من أفراد العينة أقروا بتواجد الماء لديهم بشكل دائم, وهذا يعني بصفة عامة أن الي لايتمتع بتوفر الماء فيه بشكل يومي.
- صرح أغلب المبحوثين بعدم رضاهم بتوقيت توزيع الماء لديهم وهو ما شكل نسبة 63.33% في حين أن معظم أفراد العينة والبالغ نسبتهم 36.66% أقروا برضاهم عن توقيت توزيع الماء وتعود هذه الفروقات بين اجابات المبحوثين إلى أن البعض من أفراد العينة هم من فئة الإناث، وبالتالي لايشكل في غالب الأحيان توقيت توزيع الماء مشكل كبير لديهم نظرا لتواجدهم في أغلب الأوقات في منازلهم هذا بالإضافة إلى أن فئة من أفراد العينة لايشكل توقيت توزيع الماء عامل اهتمام لديها خاصة فئة الشباب والذين في غالب الأحيان تلقى مسؤولية هكذا أمور على عاتق الوالدين .
- يؤكد أغلبية المبحوثين والبالغة نسبتهم 96.66% على إمتلاكهم خزان مائي في منازلهم وذلك مايشير بالدرجة الأولى إلى إدراكهم بضرورة توفير خزان مائي نظرا لعدم توفر الماء بشكل دائم، وبالتالي يلعب الخزان دورا هاما في الحفاظ على الماء لمدة أطول في حين أن النسبة المتبقية من أفراد العينة وقد بلغت نسبتهم 03.33% أقروا بعدم توفر خزان الماء لديهم مما يرجع هذا إلى أن معظم المبحوثين قد يستخدمون بدائل أخرى في تخزينهم للماء.
- صرح أغلبية المبحوثين والبالغة نسبتهم 91.37% بإمتلاكهم خزان مائي بلاستيكي في منازلهم في حين أن نسبة 08.62% من أفراد العينة أقروا بإمتلاكهم خزان أرضي في منازلهم وتعود في هذه الحالة نسبة إمتلاك الخزان البلاستيكي في المنازل مرتفعة إلى أنه يعتبر ذو تكلفة أقل من الخزان الأرضي والذي يستلزم توفر العديد من اللوازم لإنشائه وبالتالي يكلف الجهد والوقت
- أكد الأغلبية من المبحوثين والبالغة نسبتهم 93.33% على حرصهم للمحافظة على الماء أثناء إستهلاكهم له، وذلك لإدراكهم بأهمية المورد المائي بإعتباره أحد الموارد الطبيعية الأساسية والذي يعتبر من المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، في حين أن نسبة 6.66% صرحوا بعدم حرصهم على الحفاظ على الماء، وهذا راجع إلى نقص إدراكهم بأهمية الحفاظ على الماء، مما يؤدي إلى إستنزاف الموارد الطبيعية حيث يلعب الوعي البيئي على هذا الأساس دورا هاما في ترشيد سلوك الإنسان نو الإستغلال الأمثل والعقلاني للمورد المائي

- يستخدم أغلبية المبحوثين أثناء استهلاكهم للماء الدلو بدل خرطوم الماء حيث بلغت نسبتهم 76.66%، في حين أن نسبة 23.33% أكدوا على إستخدامهم للدلو أثناء إستهلاكهم للماء وعليه يتوافق بالتقريب نسبة المبحوثين الذين يحرصون على المحافظة على الماء مع نسبة المستخدمين للدلو، ويتجسد من خلال ذلك مدى إدراكهم بمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على البيئة حيث ينعكس بالضرورة مستوى الوعي البيئي لدى السكان من خلال الوسائل التي يستخدمونها في استهلاكهم للماء.
- يحرص جل المبحوثين على إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل منازلهم فور إكتشافها، وهذا مايشير إلى إدراكهم لمستوى خطورة هذا الوضع في حال تركه، حيث يؤدي هذا النوع من المشكلات إلى التأثير على المورد الطبيعي وبالتالي التأثير على تحقيق التنمية المستدامة
- يبادر بعض المبحوثين والذين بلغت نسبتهم28.33% في إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه الجماعية في الحي، مما يشير إلى إدراكهم بمسؤوليتهم إتجاه المحافظة على البيئة وحمايتها، في حين أن نسبة أكبر من أفراد العينة والذين تبلغ نسبتهم 71.66% بعدم مبادرتهم في إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل حيهم، مما يشير إلى نقص الوعي لديهم بمسؤوليتهم في الحفاظ على بيئتهم الحضرية والاهتمام بقضاياها.
- يساهم الأغلبية من المبحوثين والذين بلغت نسبتهم83.33% في الحفاظ على قنوات الصرف الصحي الجماعية في حيهم من خلال إبلاغهم لمصلحة النظافة العمومية فور انسدادها، في حين أن نسبة أقل من أفراد العينة والبالغة نسبتهم 16.66% لايساهمون في إبلاغ الجهات المختصة بالنظافة العمومية أثناء إنسداد قنوات الصرف الصحي، وعليه يرجع إهتمام الأغلبية بالحفاظ على قنوات الصرف الصحي داخل حيهم، وذلك لإدراكهم بالمخاطر الناتجة عنها من تلوث البيئة الحضرية من جهة وتعرض صحة الإنسان للخطر من جهة أخرى.
- يؤكد الأغلبية من المبحوثين والذين تبلغ نسبتهم **45%** أن اعتماد التوعية والإرشاد للحفاظ على الماء يعد من أنجع الأساليب وأفضلها وذلك لما تلعبه التوعية من غرس القيم والسلوكات الإيجابية إتجاه البيئة، في حين أن نسبة 33.33% من أفراد العينة يرون بأن الأسلوب الأمثل للحفاظ على الماء هو قيامهم بطرق وأساليب تنظيمية بين سكان الحي في استهلاك الماء مما قد ينتج عنه تحقيق أكبر قدر ممكن من السكان بفرص متساوية من الإستفادة بالماء، وبالتالي

تحقيق العدالة الإجتماعية في الاستفادة من الموارد الطبيعية، إلا أن نسبة 21.66% من المبحوثين يرون بأن الأسلوب الأمثل للحفاظ على الماء هو فرض الغرامات المالية الردعية من طرف الجهات المسؤولة لكل ساكن تجاوز القدر الطبيعي له لإستهلاك الماء، حيث أن القانون يشكل دورا أساسيا في عملية تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي الحفاظ على الماء وترشيد استهلاكه.

نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الثالث:

إلى أي مدى يساهم سكان مدينة أولاد جلال في المحافظة على المساحات لخضراء؟

- أكد نسبة 81.66% من المبحوثين على توفر مساحات خضراء في مكان إقامة المبحوثين، في حين أن نسبة 18.33% من أفراد العينة صحروا بعدم توفر مساحات خضراء في مكان اقامتهم، وعليه يرجع هذا التفاوت في الإجابات إلى نسب التفاوت بين السكان في إهتمام بمجال البيئة والمساحات الخضراء.
- يحرص نسبة 83.67% من المبحوثين بسقي المساحات الخضراء المتواجدة في مكان اقامتهم وهو مايرتبط بالنسبة التقريبية للمبحوثين الذين أقروا بتوفر المساحات الخضراء في محيط سكنهم أما نسبة، في حين أن نسبة 16.32% من أفراد العينة صرحوا بعدم حرصهم على سقي المساحات الخضراء المتواجدة بالحي.
- يرى نسبة 61.66% من المبحوثين أن أداة الدلو تعتبر الوسيلة الأنسب لسقي المساحات الخضراء، في حين أشارت نسبة 38.34%من أفراد العينة إلى أن إستخدام خرطوم الماء يعد الوسيلة الأنسب والأسهل والأسرع في السقي.
- يتجه أغلبية المبحوثين والبالغ نسبتهم 70% إلى الحديقة العامة الموجودة في مدينتهم مما يشير إلى إهتمام الأغلبية من السكان بالفضاءات العامة في مدينتهم، في حين أن نسبة 30% صرحوا بعدم توجههم إلى الحديقة العامة الموجودة بمدينتهم.
- يحرص نسبة 95.23% من المبحوثين الذين يتوجهون الى الحديقة العامة الحفاظ على سلامتها ونظافتها وذلك لوعيهم بأهميتها ودورها في الوسط الحضري في حين أن نسبة 04.76% أقروا بعدم حرصهم على نظافتها وحمايتها وبالتالي فهم يساهمون في عملية التلوث داخل الفضاء العمومي الحضري.

- أكد نسبة 66.66% من المبحوثين على توفر حديقة عامة في الحي الذي يقطنون به، في حين أن نسبة 33.33 % من أفراد العينة أقروا بعدم تواجد حديقة عامة في الحي.
- تؤكد نسبة 90%من إجابات المبحوثين بأن السكان المقيمين في الحي هم من قاموا بإعداد الحديقة الموجودة، وهذا راجع إلى إهتمام السكان بالمنظر الجمالي للمدينة، في حين أن نسبة 10% من أفراد العينة صرحوا بأن الجهات المسؤولة هم من قاموا بإعداد الحديقة.
- يتدخل نسبة 86.66% من المبحوثين عند رؤيتهم من يلحق الضرر بالأشجار من خلال إعتمادهم أسلوب التوعية والإرشاد، بينما قدرت نسبة المبحوثين الذين لايتدخلون عند رؤيتهم من يتعدى على المساحات الخضراء 11.33 %.
- يساهم أغلبية والبالغة نسبتهم 66.66 % سكان الحي في حملات المشاركة في حملات التشجير داخل يهم سواءا بشكل فردي أو جماعي، في حين أن النسبة المتبقية والمقدرة 33.33 % في حين أن النسبة من المبحوثين أقروا بعدم مشاركتهم في حملات التشجير.

ثالثا– النتائج العامة للدراسة :

بصفة عامة نستنتج من خلال الدراسة ووفقا للبيانات والمعطيات النظرية والميدانية التي تم التوصل إليها، يمكن القول أن التنمية الحضرية المستدامة تستدعي مشاركة جميع أطراف المجتمع لتحقيقها ومن بينهم السكان والذين يعتبرون فاعل أساسي في تحقيقها، كما يعد البعد البيئي من أبعاد الرئيسية لعملية التنمية، هذه الأخيرة والتي تعتبر مشاركة السكان في حماية البيئة والحفاظ عليها شرط أساسي من شروط تحقيقها

ومن خلال الدراسة الميدانية ووفقا لأداة الإستبيان التي تم توزيعها على سكان أحد أحياء مدينة أولاد جلال توصلنا إلى النتائج العامة التالية :

- يساهم سكام مدينة أولاد جلال في الحفاظ على نظافة محيطهم، من خلال إحترامهم لمواعيد رمي النفايات والذي يتوافق مع مواقيت مرور شانة النظافة، وكذا إحترامهم لأماكن وضع النفايات، بالإضافة الى مساهمتهم في محاولة فرزها حسب النوع، ومشاركتهم في حملات تنظيف الحي
- يتبع سكان مدينة أولاد جلال أسلوب التوعية والإرشاد للحد من ظاهرة التلوث البيئي .
- يحرص سكان مدينة أولاد جلال على محاولة ترشيد إستهلاكهم للماء من خلال توفيرهم لخزان المياه في منازلهم والذي يعد بمثابة أحد الوسائل المساعدة في حفظ الماء، وكذا حرصهم على

إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل منازلهم فور إكتشافها، بالإضافة إلى إستخدامهم للدلو بدل خرطوم الماء أثناء أستهلاكهم للمياه مما يعد وسيلة مساعدة على تجنب هدر المياه

- يعتمد سكان مدينة أولاد جلال على أسلوب التوعية و الإرشاد كطريقة أفضل لنشر الوعي بترشيد إستهلاك الماء .
- يساهم سكان مدينة أولاد جلال في المحافظة على المساحات الخضراء من خلال مبادرتهم في حملات التشجير داخل حيهم بالإضافة إلى حرصهم على سقي المساحات الخضراء وصيانتها من الأضرار التي قد تلحق بها
- يعتمد سكان مدينة أولاد جلال على التوعية والنصح والإرشاد كأسلوب توعية بعدم إلحاق الضرر بالأشجار وبالتالي تنمية المسؤولية الجماعية في حماية البيئة.

خاتمة

نخلص في الأخير من خلال الدراسة التي تم تناولها والمعنونة ب : "**الوعي البيئي وتأثيره على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة**" ووفقا للنتائج التي تم التوصل إليها والمتعلقة بمدى وعي سكان مدينة أولاد جلال بالحفاظ على نظافة محيطهم بالإضافة إلى ترشيد استهلاكهم للماء وأيضا فيما يتعلق بالمساحات الخضراء والتي تبين ان للسكان وباعتبارهم طرف فاعل في عملية تحقيق التنمية المستدامة دورا فعال في حماية بيئتهم من خلال محاولة حفاظهم على نظافة محيطهم وسعيهم نحو ترشيد استهلاكهم للماء بالإضافة إلى مشاركتهم في عملية الحفاظ على المساحات الخضراء وتنميتها إلا انه يمكن القول عموما إن الوعي البيئي لدى السكان لا يزال في مراحله الأولى ويحتاج إلى العديد من الجهود حتى يصل إلى المستوى المطلوب الذي يمكن من خلاله الحفاظ على البيئة الحضرية ومواردها بالإضافة إلى الحفاظ على صحة المجتمع

وفي ضوء ما سبق يمكن تحقيق التنمية الحضرية المستدامة وذلك بتعزيز وتنمية الوعي البيئي لدى السكان من خلال:

- القيام بحملات تحسيسية وتوعية حول ضرورة المحافظة على البيئة من قبل مؤسسات المجتمع المدني.
- القيام بمسابقات بين الإحياء في المدينة حول نظافة المحيط وحمايته من التلوث من قبل الجهات المسؤولة والتي من شانه أن يغرس ثقافة المسؤولية الجماعية في الحفاظ على البيئة.
- طرح القضايا المتعلقة بوضعية البيئة في المدينة عبر الشبكات الإجتماعية و الذي من شأنه أن ينمي الوعي البيئي لدى شريحة أكبر من المجتمع .
- تفعيل دور لجان الأحياء في مجال تعريفهم بقضايا البيئة و المحافظة عليها .

قائمة المصادر والمراجع

- **القواميس:**

1. (د .ن) : **المنجد الأبجدي**، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط 5، 1967م.
2. ابن منظور: **لسان العرب**، المجلد 15، دار صادر، بيروت، 1963م، ص245.
3. بطرس البستاني: **محيط المحيط**، قاموس مطول للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1998م.
4. فاروق مدّاس: **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، سلسلة قواميس المنار، دار هدفي للطباعة والنشر، الجزائر، 2003م
5. لويس معلوف اليسوعي: **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط 2، دار المشرق، بيروت، لبنان، 2001م.

- **الكتب** :

6. بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: **منهجية العلوم الإجتماعية**، الجزء الثاني، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017م.
7. خالد مصطفى قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، ط 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010م.
8. راتب السعود: **الإنسان والبيئة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004م.
9. رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني: **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، الكويت، 1979م.
10. رشيد زرواتي: **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**، ط 03، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2008م
11. زهية دباب: **الخطوات المنهجية الأساسية لإعداد البحث الإجتماعي**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021م.
12. سوزان أحمد أبو رية: **الإنسان والبيئة والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، جامعة حلوان، 2008م.
13. عبد الرحمن سيف سردار: **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015م.
14. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009م.

15. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط: **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009م.

16. عصام الحناوي: **قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب**، ط 2، المنشورات التقنية، مجلة "البيئة والتنمية"، بيروت، 2008م.

17. عمار بوحوش وآخرون: **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الإجتماعية** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين –ألمانيا–، 2019م.

18. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات: **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

19. عواطف عبد الرحمن: **هموم الصحافة والصحفيين في مصر**، دار الفكر العربي، مصر، 1995م

20. فلاح جمال معروف العزاوي: **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2016م.

21. محمد الطاهر قادري: **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013م.

22. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017م

23. موريس أنجرس: **منهجية البحث في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ترجمة : بوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004م.

24. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسن إبراهيم المهندي: **التنمية المستدامة في دولة قطر – الإنجازات والتحديات** –، اللجنة الدائمة للسكان للنشر، قطر، 2008م

- **الرسائل والأطروحات :**

25. أسماء العبيد: **الثقافة البيئية في ضوء نشاطات الاتصال البيئي للجمعيات المحلية – دراسة ميدانية للجمعيات البيئية في مدينة البليدة**، (مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2017م).

26. أسماء عبادي: **المعالجة الإعلامية للتلوث الصناعي في الصحافة الجزائرية – دراسة تحليلية لجريدة الوطن الجزائرية** –، (مذكرة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2010م).

27. أمال لبعل: **التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر – حالة بلدية بسكرة نموذجا** –، (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018م)

28. أمينة ابن عميرة: **تقييم مخطط شغل الأراضي لحيي البير والدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة: نحو أداة جديدة للتسيير الحضري المستدام**، (رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية والعمران، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011م).

29. باية بوزغاية: **تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة**، (مذكرة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2008م).

30. حكيمة بولعشب: **مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية "دراسة ميدانية بمنطقة عين الصحراء بمدينة تقرت"**، (مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2007م).

31. حنان بن قسمي: **مواقع التواصل الاجتماعي ونشر الوعي البيئي**، (مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2015م).

32. رضوان سلامن: **الإعلام والبيئة**، (مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006م).

33. رقية خياري: **السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية "الفقر – البطالة"**، (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014م).

34. سعاد دوبة: **السكان والتنمية المستدامة في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية الألفية**، (أطروحة دكتوراه في الديموغرافيا، جامعة وهران2، 2017م).

35. سعاد رزاي: **إشكالية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، (مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008م).

36. سليم سليمان العمور: **دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس**، (رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2021م).

37. سمير قريد: **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**، (مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006م).

38. شعيب قماز: **دور الحوكمة المتعددة المستويات في التنمية الحضرية المستدامة: دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2022م).

39. شفيقة مهري: **الاتصال وتشكيل الوعي البيئي عبر شبكات التواصل الاجتماعي**، (أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2018م).

40. صبرينة بايود: **الثقافة البيئية ومساهمة الأسرة في نظافة محيطها الخارجي**، (مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2006م).

41. صبرينة معاوية: **التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية – مدينة بسكرة نموذجا** –، (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016م.

42. عبد القادر عوينان: **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر** –، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2008م).

43. فتيحة طويل: **التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة**، (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013م).

44. فتيحة كيحل: **الإعلام الجديد ونشر الوعي البيئي**، (مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012م).

45. محمود الأبرش: **الوعي البيئي لدى طلاب الجامعة**، (مذكرة ماجستير في علم إجتماع البيئة، جامعة ممد خيضر، بسكرة، 2008م)، ص111

46. وليد فرج محمود التهامي: **تأثير التميز الاقتصادي للدولة على قبولها لعالمية متضمنات التنمية المستدامة – دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية** –، (مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ربيع 2012م).

47. نور الدين قالقيل: **حوكمة المدن والتنمية المستدامة**، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018م).

48. نوال سامي إبراهيم الشوملي: **مستوى الثقافة البيئية وعلاقته بالاتجاهات نحو البيئة لدى طلبة جامعة بيت لحم**، (رسالة الماجستير في أساليب التدريس، جامعة القدس، فلسطين، 2010م).

49. نوار بورزق: **دور مؤسسة التعليم الثانوي في نشر الوعي البيئي**، (مذكرة ماجستير في علم اجتماع البيئة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2009م).

50. نبيل لحمر: **دور الإعلام المحلي في تكوين الوعي بالتنمية المستدامة**، (أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2018م).

51. نايف بن نائل بن عبد الرحمن: **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية "حالة دراسية – منطقة الحجا"**، (رسالة ماجستير في العمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، 1431-1432هـ).

52. مسعودة عطال: **الثقافة البيئية للسكان وعلاقتها بالتلوث الحضري**، (أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014م).

53. محمد كاكي: **المساحات الخضراء وعلاقتها بالثقافة البيئية في الوسط الحضري**، (مذكرة ماجستير في علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011م).

54. محسن محمد أمين قادر: **التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي**. (رسالة الماجستير في العلوم البيئية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2009م).

- **المجلات والملتقيات :**

55. إبراهيم قدور شرقي: "**إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والإستراتيجيات**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2023م.

56. أحمد عبيد حسن وبتول جيجان سلمان: "**التربية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة لدى طلبة المدارس الثانوية**"، مجلة كلية التربية، الجزء الثاني، العدد 41، تشرين الثاني 2020م.

57. أحمد مصطفى العتيق ونهال محمد فتحي الشحات وحسن عبد الجواد عبد الله عبيد: "**دور الثقافة البيئية في تنمية السلوك الإبداعي لدى عينة من العاملين بالهيئة العامة لقصور الثقافة**"، مجلة العلوم البيئية، المجلد 37، الجزء الأول، مارس 2017م.

58. إسمهان بن لعلام وكريمة نبان: "**البيئة والتنمية المستدامة مقاربة تحليلية شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير في التشريع الجزائري**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، 2021م.

59. أمال لبعل والأزهر العقبي: "**التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 26، مارس 2018م.

60. أمال فكيري: "**الثقافة البيئية وانعكاساتها على التنمية المستدامة في المجتمع المعاصر**"، حوليات جامعة الجزائر 1، الجزء الأول، العدد 30، ديسمبر 2016م.

61. أمال مهري: "**التوجه من الإعلام البيئي إلى الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014م.

62. آمنة بوخدنة: "**الاتجاهات البيئية وأثرها على السلوكيات البيئية للمستهلكين – دراسة استطلاعية على عينة من المستهلكين في ولاية قالمة**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزء الأول، العدد 23، أفريل 2018م.

63. أمينة سعد الجالي: "**تصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية الوعي السكاني للطالبات الجامعيات المقبلات على الزواج**"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، المجلد 03، العدد 56، أكتوبر 2021م.

64. إيمان جفال ورضوان بلخيري: "**الإعلام البيئي في الجزائر ... الواقع والتحديات**"، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد 03، العدد 04، ديسمبر 2019م

65. 11.بندر مبارك عبد الله مبارك مسلم المرتجي العازمي: "**تطوير جوانب الوعي البيئي في المجتمع الكويتي لتحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة التربية في القرن 21 للدراسات التربوية والنفسية، العدد 17، يناير 2021م.

66. تركي خليفة وكلثوم مسعودي: "**الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع والسلوكات المتبناة نحو البيئة**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 10، العدد 03، 2021م.

67. الحبيب بن عربية وعبد القادر بلعابد: "**إشكالية الوعي البيئي لدى مرحلة التعليم الثانوي**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، سبتمبر 2018م.

68. حسيبة عايش: "**التخطيط الحضري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 05، 2020م.

69. حسيبة ملاس: "**تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 04، 2019م.

70. حسين بوصالح: "**آليات دمج البعد البيئي ضمن عملية التنمية المستدامة**"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، ديسمبر 2018م.

71. حفصة كويبي وبوزيان العجال: "**النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجعة للمفاهيم**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد 17، جانفي 2022م.

72. حكيم تريعة وبوبكر جيملي: "**إشكاليات التنمية الحضرية بالمدينة الجزائرية**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 04، ديسمبر 2021م.

73. رشيدة زاوية: "**أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، 2019م.

74. رضا قجة وسعاد هماش: "**البعد السوسيو– إيكولوجي للتنمية الحضرية**"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 16، جوان 2016م.

75. رضوان بواب وسمية مجيطة: "**دور الإذاعة في نشر الوعي البيئي في المجتمع**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 09، العدد 19، 2019م.

76. ريدة ديب وسليمان مهنا: "**التخطيط من أجل التنمية المستدامة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، 2009م.

77. سليمان بوزيدي: "**دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية**"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017م.

78. سليمان بوزيدي: "**معوقات التنمية الحضرية في الجزائر**"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد 01، جانفي 2016م.

79. سليمة بن حليمة وساسية خضراوي: "**واقع وآفاق لتنمية المستدامة في الجزائر**"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06، سبتمبر 2016م.

80. سوزان يوسف محمد بغدادي: "**التحديات المعاصرة الداعية للنهوض بالوعي البيئي**"، مجلة كلية التربية، العدد 14، يونيو 2013م.

81. سولاف معطي وعبد الله قميدة: "**المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة والدفاع عن قضاياها ونشر الوعي البيئي**"، مجلة آفاق فكرية، المجلد 10، العدد 02، أكتوبر 2022م.

82. الشاذلي زيبار ورابح آيت عيسى: "**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة في ظل استعمال الطاقات البديلة**"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 02، أفريل 2020.

83. شفيقة مهري: "**الإعلام البيئي الإلكتروني عبر موقع الفايسبوك ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، ديسمبر 2016م.

84. الصادق زوين والزهير رجراج: "**نظام الإدارة البيئية كأداة فعالة في نشر الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة**"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد 02، 2019م.

85. صبرينة بن أعمارة: "**التنمية المستدامة كسبيل لحماية البيئة**"، مجلة الاجتهاد، العدد 10، ديسمبر 2016م.

86. صفاء علي رفاعي، "**التحديات البيئية والآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة في مصر**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 07، العدد 48، جانفي 2019م.

87. صورية رمضاني: "**أثر التربية البيئية في نشر الوعي البيئي في المجتمع**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12 (01)، 2020م.

88. عادل مجيد كسار العلواني وحسون عبود دبعون الجبوري: "**أثر السكن العشوائي في أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في مدينة المحاويل– البعد الاجتماعي أنموذجا**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 03، سبتمبر 2021م.

89. عبد الرحمن برقوق وميمونة مناصرية: "**الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007م.

90. عبد الغاني لولو: "**الاتصال التشاركي كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الجماعة المحلية – البلدية –**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد الاقتصادي 34 (02)، 2018م.

91. عبد القادر زروقي وآسيا عبد الله: "**دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الوعي البيئي لدى الشباب**"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 01، 2021م.

92. عبد الكامل عطية وصلاح الدين هدوش: "**التنمية المستدامة قراءة في الأسس والأبعاد والأهداف**"، مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر، المجلد 03، العدد 08، ماي 2020م.

93. عبد الله حسون محمد وآخرون: "**التنمية المستدامة، المفهوم والعناصر والأبعاد**"، مجلة ديالى، العراق، العدد 67، العدد 67، 2015م.

94. العربي حجام وسميحة طري: "**التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019م.

95. علي شبيطة ورابح هزيلي: "**مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي**"، مجلى رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2021م.

96. فاطمة محمد الخير الصديق: "**الاتجاهات نحو البيئة وعلاقتها بالتربية البيئية والسلوك الديني لدى طلاب المرحلة الثانوية بولاية الخرطوم**"، مجلة الآداب، السعودية، العدد 05، 2016م.

97. فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة: "**التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي – دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015م**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11.

98. فضيلة غرايبية: "**التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة نظرية سوسيولوجية في آليات وإستراتيجيات تحقيقها**"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 07، العدد 01، فيفري 2022م.

99. قدور شرقي براهيم: "**إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والإستراتيجيات**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2023م.

100.ليلى رحماني: "**علاقة مستوى الوعي البيئي بمتغيري الجنس والتخصص لدى طلبة المركز الجامعي نور البشير بالبيض**"، مجلة الإنسان والمجال، المجلد 07، العدد 01، جوان 2021م.

101.محمد أحمد الخضي ونواف أحمد سمارة: "**القيم البيئية من منظور إسلامي**"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 09، العدد 02، 2009م.

102.محمد يحي حسين المعافا: "**دور الجامعة في تنمية الوعي البيئي لدى طلاب جامعة نجران**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد 40، ديسمبر 2020م.

103.مراد ناصر، "**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**"، مجلة التواصل، المجلد 16، العدد 26، جوان 2010م.

104.مصباح بلقاسم: "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة**"، مجلة معارف، العدد 18، جوان 2015م.

105.ناصر قاسيمي والعطرة مصباحي: "**دور الجمعيات البيئية في تنمية الوعي البيئي**"، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 02، العدد 06، 2016م.

106.نبيل شايب: "**إشكالية تحقيق التنمية المستدامة في ظل متطلبات الواقع البيئي الجزائري: قراءة نظرية وصفية لفهم حتمية التطور ورهانات التسيير البيئي**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، المجلد 09، 2018م.

107.نزيهة وهابي: "**الإعلام ودوره في تشكيل الوعي البيئي – نظرة شاملة حول جدلية العلاقة والتأثير**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، 2016م.

108.نزيهة وهابي: "**المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة من خلال الصحافة المكتوبة**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 34، 2017م.

109.نوال زربيطة وياسمينة بغريش: "**الأهداف الأيكولوجية للتنمية الحضرية المستدامة**"، مجلة الفكر المتوسطي، المجلد 11، العدد 01، 2022م.

110.نورة برباق ونسيمة لغريبي: "**مساهمة الثقافة البيئية في مكافحة التلوث البيئي**"، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2021م

111.هناء جاسم السبعاوي: "**الوعي البيئي الواقع وسبل التطوير**"، دراسات موصلية، العدد 48، جوان 2018م.

112.هواري خيثر وحفيظة عزازن: "**متطلبات إنجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة**"، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 02، أفريل 2020م.

113.وحيد دراوات: "**الوعي البيئي وطرق تنميته في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 07، العدد 28، جانفي 2018م.

114.وريدة جندلي: "**الجباية الخضراء كآلية لحماية البيئة من التلوث في ظل التشريع الجزائري: بين التحفيز والردع**"، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 10، العدد 02، 2022م.

115.وسيلة زروالي: "**مستوى الوعي البيئي لدى طلاب جامعة أم البواقي**"، مجلة موتون، المجلد 14، العدد 03، سبتمبر 2021م.

116.وهيبة صاحبي: "**واقع الثقافة البيئية داخل مجتمع المدينة الجزائرية**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 02، مارس 2020م.

117.ياسمينة إبراهيم سالم وهاجر يحي: "**الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 06، جوان 2017م.

118.عيسى يونسي وآخرون: **العينة وأسس المعاينة في البحوث الإجتماعية**، مجلة الرواق للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 02، 2021م.

- **الملتقيات :**

119.أحمد تي والأخضر بن عمر وسارة بن موهوب: "**التنمية المستدامة أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة اقتصادية**"، ورقة بحث قدمت في أعمال الملتقى الوطني الأول حول: "جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر الأبعاد والتحديات"، 04-05 فيفري 2020م

120.أحمد حنيش وحفيظ بوضياف: "**التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: "إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، الجزائر: جامعة البليدة2، 23-24 أفريل 2018م

121.رحمة بلهادف وفوزية لاكسي وعياد السعدي: "**كرونولوجيا التنمية المستدامة: من تقرير حدود النمو 1972م إلى قمة الأمم المتحدة لـ SDGS**"، ورقة بحث قدمت في أعمال الملتقى العلمي الدولي الأول حول: "إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول –"، جامعة البليدة2، 2015م.

122.عبد الرحمن محمد الحسن: "**التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها**"، ورقة بحث قدمت في ملتقى حول: "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 15–16 نوفمبر 2011م.

– الوثائق الرسمية :

123.**مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء– المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2023م**

قائمة الملاحق

الملاحق :

ملحق رقم (01): إستبيان الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

القطب الجامعي شتمة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية شعبة علم الاجتماع

قسم: العلوم الإجتماعية تخصص: علم الإجتماع الحضري

إستمارة إستبيان بعنوان:

الوعي البيئي وتأثيره على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علم الإجتماع تخصص علم الإجتماع الحضري

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذة الدكتورة:

سلمى جعادي حنان مراد

ملاحظة:

في إطار إعداد دراسة لنيل شهادة ماستر في علم الإجتماع الحضري حول " **الوعي البيئي وتأثيره على تحقيق التنمية الحضرية المستدامة** " نرجو من سيادتكم الإجابة على أسئلة الإستبيان بدقة، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، لذلك نهيب بكم أن تولوا هذا الإستبيان إهتمامكم، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها.

ونحيطكم علما بأن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. مع الشكر على تعاونكم.

السنة الجامعية: 2022- 2023

المحور الأول : البيانات الشخصية :

1. الجنس: ذكر □ انثى □
2. السن : .....
3. المستوى التعليمي: أمي □ ابتدائي □ متوسط □ ثانوي □ جامعي □

المحور الثاني : المحافظة على نظافة المحيط :

4. هل تلتزم بالمواقيت المحددة من طرف البلدية لرمي النفايات؟ نعم □ لا□
5. ماهو الوقت الذي تخرج فيه قمامة منزلك ؟ قبل مرور الشاحنة □ لايوجد وقت محدد □
6. أثناء جمعك لنفايات منزلك، في ماذا يتم وضعها ؟
   - أكياس بلاستيكية □
   - صناديق مغلقة □
   - الحاوية العمومية □
7. كيف تتصرف أثناء رميك لقمامة منزلك ؟
   - أضعها امام منزلي لحين وضول شاحنات النظافة□
   - أضعها في الحاوية الخاصة بالأوساخ □
   - أضعها في أي مكان فارغ بعيدا عن منزلي □
8. أثناء رميك للنفايات هل تقوم بفرزها حسب النوع؟ نعم □ لا □
9. ماهو الوقت الذي تخرج فيه قمامة منزلك ؟ قبل مرور الشاحنة □ لايوجد وقت محدد □
10. كيف تتصرف عندما تلاحظ بعض المارة يقومون بإلقاء النفايات بالقرب من مقر سكنك؟
    - أتركه و شأنه □
    - أوضح له خطورة هذا الأمر □
    - أمنعه □
    - أقوم بجمعها □
11. هل شهد حيكم مشكلة النفايات المتراكمة؟ نعم □ لا □
12. إذا كانت إجابتك ب " نعم " هل قدمتم شكوى للبلدية؟ نعم□ لا□

13. هل تساهم في حملات التنظيف داخل الحي الذي تقيم فيه؟ دائما□ أحيانا□ أبدا□

14. هل تخصصون يوم للتوعية وللمتابعة لحملات التنظيف؟ نعم □ لا □

المحور الثالث : ترشيد استهلاك الماء

15. هل يتوفر لديكم الماء بشكل دائم؟ نعم□ لا □

16. هل يلاؤمك توقيت توزيع الماء؟ نعم□ لا□

17. هل تمتلك خزان مائي في منزلك؟ نعم□ لا□

18.إذا كانت الإجابة ب " نعم " مانوع الخزان المائي الذي تمتلكه؟

- خزان بلاستيكي □
- خزان أرضي □

19. أثناء استهلاكك للماء هل تحرص على عدم تبذيره؟ نعم□ لا □

20. ماهي الوسيلة التي تعتمدها أثناء إستهلاكك للماء؟

- أنبوب الماء □
- الدلو □

21. هل تحرص على إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه داخل منزلك؟ نعم □ لا □

22. هل تساهم في إصلاح الأعطاب المتعلقة بقنوات المياه في الحي الذي تقيم فيه؟ نعم□ لا□

23. هل تبلغ المصلحة الخاصة بالنظافة العمومية عند إنسداد قنوات الصرف الصحي الجماعية في حيك؟

- نعم □
- لا □

24. حسب رأيك ماهي الأساليب التي تراها مناسبة للحفاظ على الماء؟:

- فرض الغرامات المالية الردعية من طرف الجهات المسؤولة □
- إعتماد أسلوب التوعية والإرشاد □
- القيام بطرق وأساليب تنظيمية من طرف سكان الحي في إستهلاك الماء □

المحور الرابع: المحافظة على المساحات الخضراء

25. هل توجد مساحات خضراء في مكان إقامتك؟ نعم□ لا□

26.هل تحرص على سقي المساحات الخضراء الموجودة في حييكم؟ نعم □ لا□

إذا كانت اجابتك " نعم " ماهي الوسيلة التي تستخدها ؟

– أستخدم الدلو□

– أستخدم أنبوب الماء□

27. هل تتجه إلى الحديقة العامة الموجودة في مدينتك بين فترة وأخرى؟ نعم□ لا□

28.إذا كانت الإجابة ب "نعم " هل تحرص على سلامتها ونظافتها؟ نعم□ لا□

29. هل توجد حديقة عامة في الحي الذي تقطن فيه؟ نعم□ لا□

إذا كانت إجابتك ب " نعم " هل هي من إعداد:

– السكان المقيمين في الحي□

– البلدية □

30.هل تتدخل عندها تشاهد من يلحق الضرر بالأشجار؟ نعم □ لا □

31. إذا كانت الإجابة ب " نعم " كيف يتم هذا التدخل؟

– تقديم النصح والإرشاد والتوعية بمخاطر هذا التصرف على البيئة الطبيعية □

– إبلاغ الجهات المسؤولة □

32. هل سبق و أن قمتم بحملات التشجير داخل حيكم ؟ نعم □ لا□

– إذا كانت الإجابة ب " نعم " هل هي :

– مبادرة فردية □

– مبادرة جماعية □

ملحق رقم (02): صور توضح الوضعية العامة للحي من خلال بعدي المساحات الخضراء ونظافة المحيط

الصور رقم (01)

الصور رقم (02)

ممنوع رمي الأوساخ